الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية السابعة (2016 – 2018) – السنة الثالثة 2018 – الدورة البرلمانية العادية 2017 – 2018 – العدد: 12

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة أيام الخميس 13 والخميس 27 جمادى الثانية والخميس 12 رجب 1439
الموافق 1 و15 و29 مارس 2018

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 13 شعبان 1439
الموافق 29 أفريل 2018

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية العشرين .....ص 03

- **أسئلة شفوية.**

2) محضر الجلسة العلنية الحادية والعشرين .....ص 20

- **أسئلة شفوية.**

3) محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين .....ص 36

- **أسئلة شفوية.**

محضر الجلسة العلنية العشرين
المنعقدة يوم الخميس 13 جمادى الثانية 1439
الموافق 1 مارس 2018

الرئاسة: السيدة نوارة سعدية جعفر، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
– السيد وزير المالية؛
– السيد وزير الصناعة والمناجم؛
– السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
– السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحًا

السيدة رئيسة الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم وبالزميلات والزملاء وبأسرة الصحافة والإعلام، إذن، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة وكذلك طبعا الاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة.

عملا بأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 79 من القانون العضوي رقم 16 – 12 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

والمواد من 93 إلى 97 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.

نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذلك الأجوبة على هذه الأسئلة.

قبل ذلك، وعملا بالنظام الداخلي لمجلس الأمة الجديد، إسمحوا لي أن أترجى من جميع الأطراف المعنية بجلستنا هذه المخصصة لطرح الأسئلة الشفوية وسماع أجوبة أعضاء الحكومة عليها، إسمحوا لي الترجي بالإلتزام بالأحكام والإجراءات الناظمة لهذه العملية والواردة في النظام الداخلي لمجلسنا وفي التعليمة العامة التي أصدرها مكتب المجلس في هذا الشأن وخاصة ما تعلق منها بالتوقيت أو المدة الزمنية المحددة لكل طرف والاحترام والتقيد بموضوع السؤال والجواب عليه، شاكرة الجميع على حسن التفهم والتعاون لسير جلستنا هذه.

والآن نشرع في عملنا بطرح الأسئلة الشفوية المبرمجة وسماع أجوبة أعضاء الحكومة.

نبدأ بقطاع السكن والعمران والمدينة، والكلمة للسيد عباس بوعمامة، لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيدة رئيسة الجلسة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

إن الدولة الجزائرية تقوم بمجهودات كبيرة في إطار السكن الاجتماعي، والذي نلاحظ أنه في أغلب الولايات يتم توزيع السكنات الاجتماعية والتهيئة الخارجية مكتملة إلا أن في ولاية إليزي، يتم توزيع السكنات وعدم وجود تهيئة خارجية ضف إلى ذلك أن هذه السكنات تعرف تدهورا وتخريبا، قبل توزيعها.

السؤال المطروح معالي الوزير:

– ما هي أسباب تأخر إنجاز التهيئة الخارجية في السكن الاجتماعي في ولاية إليزي؟

– ما هي أسباب تدهور وتخريب هذه السكنات؟

شكرا على كرم الإصغاء.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة المحترمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عباس بوعمامة، على سؤاله الشفوي الذي يطرح من خلاله انشغالين اثنين خاصين بالسكن الاجتماعي في ولاية إليزي.

وعليه، يشرفني أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

بخصوص الانشغال الأول المتعلق بنقص تهيئة الأحياء السكنية التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي، يجب الإشارة هنا إلى خصوصية المنطقة التي تستوجب اللجوء إلى إنجاز سكنات فردية والتي تتطلب مساحات عقارية كبيرة؛ وبالتالي، إلى أشغال تهيئة أضخم من السكنات الجماعية.

وهذا ينجم عنه تكاليف إضافية خاصة وأن مبلغ 400 ألف دينار المخصص للسكن الواحد لا يكاد يكفي لإنجاز كافة أشغال التهيئة.

للعلم، لقد استفادت ولاية إليزي بعنوان خماسي 2010 – 2015، من رخصة برنامج قدرها 1.387 مليار دينار، من أجل التكفل بأشغال الطرق، الشبكات المختلفة الأولية والثانوية لمختلف البرامج السكنية عبر مختلف بلديات الولاية.

كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 1 مليار دينار برسمي سنتي 2017 – 2018، موجه لتهيئة البرامج السكنية المتبقية والتي هي في طور الإنجاز.

كما تجدر الإشارة إلى أن أذكّر بأن البرنامج السكني المسجل لفائدة الولاية منذ سنة 1999 إلى غاية 31 ديسمبر 2017، يقدر بـ 15229 وحدة سكنية بمختلف الصيغ بها 11904 وحدة منتهية، 2503 وحدة قيد الإنجاز و822 وحدة لم تنطلق بها الأشغال، وهي موزعة كما يلي:

- 7194 وحدة سكنية بصيغة العمومي الإيجاري (LPL)، منها 4795 وحدة منتهية.
- 631 وحدة سكنية منتهية بصيغة الترقوي المدعم (LPA).
- 7389 وحدة سكنية ريفية منها 6478 وحدة منتهية.
- 15 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار لم تنطلق بها الأشغال بعد.
- إضافة إلى التجزئات الاجتماعية التي تحتوي على 6785 قطعة موزعة كالآتي:
- إليزي: 2085 قطعة موزعة على 8 مواقع.
- عين أميناس: 1500 قطعة على مستوى موقع واحد.
- الدبداب: 500 قطعة موزعة على مستوى موقعين اثنين.
- برج عمر ادريس: 500 قطعة موزعة على 3 مواقع.
- جانت: 2000 قطعة موزعة على 3 مواقع.
- برج الحواس: 200 قطعة موزعة على مستوى موقع واحد.

والتي خصص لها غلاف مالي قدره 378 مليون دينار للتكفل بأشغال التهيئة، إضافة إلى 250 مليون دينار، ستضاف لها في الأيام القادمة.

ناهيك عن مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية، والمقدر بـ 380 مليونا بعنوان سنة 2017، كما استفادت الولاية بعنوان سنة 2018 من 700 وحدة سكنية، منها 500 وحدة بصيغة الترقوي المدعم و200 وحدة سكنية ريفية قابلة للزيادة حسب احتياجات الولاية.

أما بالنسبة لانشغالكم الثاني، الخاص بتعرض بعض هذه السكنات الاجتماعية للتخريب والتدهور قبل توزيعها، بالفعل لقد عرفت بعض المواقع السكنية بعض التخريب وذلك راجع إلى جملة من الأسباب يمكن حصر أهمها كما يلي:

ظاهرة اقتحام السكنات من طرف الأهالي بين 1999 إلى غاية 2016، حيث سجل اقتحام 362 مسكنا موزعة عبر بلديات الولاية:

- إليزي: 75 وحدة سكنية، موزعة على 5 أحياء.
- عين أمناس: 6 وحدات سكنية، موزعة على مستوى حي 135 مسكن.
- الدبداب: 26 وحدة سكنية، موزعة على 6 أحياء.
- برج عمر ادريس: 125 وحدة سكنية، موزعة على 14 حي.
- جانت: 120 وحدة سكنية، موزعة على 6 أحياء.
- برج الحواس: 10 وحدات، موزعة على مستوى حيين.

هذه السكنات لا تزال مأهولة بطريقة غير شرعية، حيث يقوم ديوان الترقية والتسيير العقاري بتبليغ السلطات المحلية وبصفة دورية بكل حالات الاقتحام والتعدي على السكنات، كما أنه تمت مقاضاة محتلي هذه السكنات من أجل إخلائها والقضية ما زالت في العدالة.

هنا تجدر الإشارة إلى أن توزيع السكنات من صلاحيات السلطات المحلية، التي يستوجب عليها توزيعها فور إبلاغها الانتهاء من الحصص السكنية من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري، وذلك تفاديا لتعرضها للتخريب ولتخفيض مصاريف الحراسة.

ونحن بصدد مراسلة السيدات والسادة الولاة، لإشراك السيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، للتعجيل في توزيع السكنات.

من أسباب التأخر في توزيع السكنات ووضعها حيز الاستغلال بسبب التأخر في ربطها بالطاقة الكهربائية، وعليه فإننا بصدد تدارك الوضعية بتعجيل توزيع السكنات لتفادي تخريبها والحد من تدهورها، خاصة تلك المتواجدة في المناطق المعزولة وذلك عن طريق تحضير تعليمة مشتركة مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، للسيدات والسادة الولاة في هذا الشأن.

وفي الأخير، أتمنى أنني وفقت في الإجابة عن انشغال عضو مجلس الأمة، المحترم.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عباس بوعمامة، إذا كان لديكم تعقيب؟

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

معالي الوزير، ردكم بالنسبة لي كان مقنعا لأنني حين أقول مقنعا، ليس للمجاملة، فإنني أقول لك بكل صراحة، معالي الوزير، القطاع اليوم يمتاز بلغة وهي لغة الصراحة، على الأقل هناك لغة الصراحة للاعتراف بالأمور والنقائص، هذا ليس لنجاملك وهذا الشيء الذي تعرفه ويعرفه جميع الناس، ولكن أقول لك بكل صراحة في وقت سابق شبعنا من الكلام ولم نر أي شيء.

كنا نطرح مشاكل ولكن لا توجد حلول، اليوم الحمد لله هذه السكنات بفضل السياسة وبفضل برنامج رئيس الجمهورية، الذي لما زار إليزي أعطى تعليمات على أساس أن هذه السكنات يتم إنشاؤها لأنه في وقت مضى كانوا ينشؤون عمارات في إليزي.

بتوجيهات رئيس الجمهورية، أعطى تعليمات أن يشيدوا سكنات حسب خصوصية هذه المناطق ولكن ما نطلبه نحن، معالي الوزير، أن قضية توزيع السكنات هذه صحيح من صلاحيات الولاة ووزارة الداخلية ولكن أقول لك بكل صراحة ليس ممكنا لإنسان، نحن نقول سكنات اجتماعية، إذا كان شخص لا يستطيع أن يدفع 3 ملايين أو 4 وتعطي له سكنا لابد أن يصرف عليها 20 أو 40 مليونا كي يسكنها من جراء التهاون في عدم توزيع السكنات في وقتها.

هذا المشكل مطروح والذي من خلالكم بصفتكم وزيرا للسكن وممثلا للحكومة، أن هاته الجهات تتكفل وكل يقوم بعمله ويوزعوا سكنات للمواطنين.

لا يجب أن تبقى هذه السكنات تقتحم وتبقى تتدهور، ونشكر السيد الوزير على لغة الصراحة والمجهود الذي

يبذله ونتمنى لك التوفيق وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إذا كان له تعقيب.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: في الحقيقة ليس لدي أي تعقيب، أقول للأخ أنه ستكون عندنا زيارة – إن شاء الله – لولاية إليزي وسنحرك الوتيرة في ولاية إليزي؛ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا معالي الوزير.

نبقى دائما مع قطاع السكن والعمران والمدينة؛ والكلمة للسيد محمد عرباوي، لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل.

السيد محمد عرباوي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيدة رئيسة الجلسة المحترمة،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معالي وزير السكن والعمران والمدينة، سؤالا شفويا التالي نصه:

لقد استلمت المئات من العائلات بغليزان مفاتيح سكناتها الجديدة هذه الأيام وودعت بذلك سنوات الغبن والمعاناة، وإننا إذ نبارك لهؤلاء ونحيي السلطات الولائية التي أشرفت وسهرت على عملية التوزيع لمختلف الحصص التي أتى بها برنامج فخامة رئيس الجمهورية، فإننا نلفت انتباه معاليكم إلى أن غليزان لا زالت بحاجة إلى حصص إضافية من السكن الاجتماعي العمومي الإيجاري وتلك التي تدخل في إطار القضاء على السكن الهش نظرا لحجم الطلب المتزايد على هذه الصيغ والتي من شأنها أن تقضي على السكنات القصديرية، كما هو الحال بواد الصفا بمدينة غليزان والذي تحول إلى كارثة إنسانية وبيئية بجانب السكة الحديدية على خط الجزائر – وهران.

ولا تزال الأحياء العتيقة بالمدن تشكو هشاشة بناياتها أيضا.

ولأن الولاية ذات خصوصية فلاحية، فإن حصصا إضافية من السكن الريفي من شأنها وقف النزوح نحو المدن وبعث الأنشطة الاجتماعية والزراعية بهذه المناطق وتسهم أيضا في استقرار الحياة بالريف الذي تضرر بشكل كبير سنوات المأساة الوطنية.

إن خصوصية غليزان، معالي الوزير، تدفعنا إلى التماس النظر في الحجم الكبير للطلبات على هذه الأنماط.

ومن جهة ثانية، لقد استبشر طالبو الترقوي المدعم بتصريحاتكم بشأن صيغة جديدة قديمة.

– هل ستستفيد غليزان من حصة هامة من هذه الصيغة خاصة مع وجود أوعية عقارية هامة تم إحصاؤها لاحتواء البرنامج الجديد الذي نأمل أن يكون في حجم الطلب الكبير على هذه الصيغة؟

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد محمد عرباوي؛ الكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، كذلك، أشكر السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، محمد عرباوي، على سؤاله الشفوي والذي يطرح من خلاله إمكانية استفادة ولاية غليزان من حصص سكنية هامة، بالنظر إلى الطلب الكبير المتزايد للولاية، وعليه يشرفني أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

إن البرنامج السكني المسجل لفائدة ولاية غليزان الخماسي إلى غاية 31 ديسمبر 2017، يقدر بـ 39990 وحدة سكنية، بمختلف الصيغ، منها 24320 وحدة منتهية أي 61٪، 12070 قيد الإنجاز أي 30٪ و3600 وحدة لم تنطلق بعد تقدر بـ 9٪، وهي موزعة كما يلي:

18191 وحدة سكنية بصيغة العمومي الإيجاري (LPL)، منها 9691 وحدة منتهية، 3991 وحدة سكنية بصيغة الترقوي المدعم (LPA)، منها 2355 وحدة منتهية، 14664 وحدة سكنية ريفية، منها 11674 وحدة منتهية،

3100 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار منها 600 وحدة سكنية منتهية، 56 وحدة سكنية بصيغة الترقوي العمومي (LPP)، هي الآن في طور الإنجاز.

أما بخصوص البرنامج السكني الموجه للقضاء على السكن الهش، فقد أسفرت عملية الإحصاء لسنة 2007 على مستوى الولاية عن وجود 12696 سكنا هشا، وعلى إثرها استفادت الولاية من حصة مماثلة 12650 وحدة سكنية، بعنوان الخماسيين 2005 – 2009 و2010 – 2014، أنجز منها حوالي 10985 وحدة سكنية، ولا تزال 1665 وحدة سكنية قيد الإنجاز.

أما السكنات الهشة التي تطلبت بعض أشغال الترميم فقد قدرت عند الإحصاء بـ 1646 وحدة سكنية واستفادت الولاية من 1646 إعانة، أي 100٪ موجهة للترميم، حيث انتهت الأشغال بـ 1613 وحدة، الحصة القليلة المتبقية هي في طور الإنجاز (الترميم).

للتذكير، استفادت الولاية بعنوان 2018 من 4800 وحدة سكنية، منها 1000 وحدة سكنية بصيغة الترقوي العمومي المدعم، الذي تكلمنا عليه و800 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار لاستكمال الطلب والتوافق مع الطلبات التي كانت مبرمجة في الولاية.

بالإضافة إلى ذلك وأنا أعترف كذلك بالطلب الكبير للسكن الريفي، استفادت بـ 3000 وحدة سكنية من السكن الريفي بلغناها للولاية.

وعليه، فإن الحصة السكنية التي استفادت منها ولاية غليزان عبر مختلف المخططات وكذا 2018، تعتبر كافية مقارنة بولايات أخرى وستستفيد تدريجيا من حصص أخرى في المستقبل تمكنها من سد العجز الملحوظ، خاصة وأنها ولاية تتربع على مساحة شاسعة.

لتذكير الأخ، بعض المعلومات الإحصائيات، لابد أن يكون عندنا بعض الإحصائيات بالنسبة لغليزان.

عدد السكان: حوالي 849638 ساكنا.

الحظيرة السكنية لحد الآن فيها: 188680 مسكنا.

البرنامج الخماسي الذي قلنا تقريبا: 40.000 وحدة سكنية، هذا ما يعادل ... تسمح كي تعطينا 160000 وحدة سكنية.

إذن، لا يمكن أن يتجاوز عدد السكان 160.000 طلب في الخماسي. إذن، البرنامج طموح وهام ولكن – إن شاء الله – ستستفيد الولاية كجميع الولايات من هذه البرامج كل سنة، إن شاء الله.

وفي الأخير، أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة، المحترم.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ أسأل السيد محمد عرباوي، إذا كان لديه تعقيب على جواب معالي الوزير؟ تفضل.

السيد محمد عرباوي: شكرا للسيدة الرئيسة، شكرا معالي الوزير على هذا الرد وبارك الله فيك على هذه الأرقام.

نحن لما نطالب بحصة من السكن الريفي، نريد من وراء ذلك تلبية الطلبات الكثيرة على هذا النوع من الإعانات بالأرياف، لأن ولاية غليزان تمتاز بخصوصية فلاحية وفيها عدد كبير من الدواوير وهاته الأخيرة قاست وعانت من المأساة الوطنية.

نريد أن يعودوا لقراهم ونساعدهم بالسكنات الريفية ويكون الاستقرار والأمن، والحد من النزوح الريفي نحو المدن، بعث النشاطات الزراعية بالأرياف بما فيها الزراعة العائلية.

كنا نسمع في الماضي عن الزراعة العائلية، اليوم انقطعت تماما ولم تبق.

حين أتى وقت الإرهاب وهاته المأساة التي عاشتها الجزائر، كثر النزوح للمدن، نريد أن نرجع الحياة في القرى وهي كبيرة سيدتي الرئيسة.

وبالنسبة للسكن الاجتماعي الإيجاري، كذلك الطلبات كثيرة والطبقات الهشة كبيرة. هنا معالي الوزير، نشير بأن الحد الأدنى للاستفادة من السكن الاجتماعي والذي حرم العديد من المواطنين من الاستفادة، خاصة أولئك الذين كان راتبهم يسمح بإيداع الطلب، لكن الانتظار لسنوات واستفاد هذا المواطن من علاوات إضافية في العمل يجد هذا المواطن نفسه أمام حاجز الحد الأدنى حين يطلب منه تحيين الملف، ما ذنب هذا المواطن؟

هناك مواطنون يأتون ويشتكون ويقولون حين دفعت الملف كنت أتقاضى 20.200 أو 20.300.

ما بين وضع الملف وطول الانتظار 3 سنوات، 4 سنوات، 5 سنوات، ذلك العامل يستفيد، وأجرته ترتفع بـ 2000 دينار أو 3000 دينار أو ينال علاوة، تلك العلاوات يجد نفسه يستفيد من السكن ولكن يجد نفسه في نفس الوقت أمام مشكل الحد الأدنى للاستفادة من السكن.

3000 دينار أو 4000 دينار معالي الوزير، هي لا شيء وتؤثر على الاستفادة من السكن، لهذا نطالب من سيادتكم المحترمة أن ننظر في الحد الأدنى للاستفادة من السكن الاجتماعي.

بالنسبة للترقوي المدعم، سيدي الوزير هذه الصيغة لاقت إقبالا كبيرا من المواطنين ولا زالت الملفات على مستوى الدواوين، وهذه الأيام فيه اهتمام كبير من الترقب حول حصة ولاية غليزان من هذه الصيغة، التي نأمل أن تكون في مستوى حجم الطلبات، وشكرا وبارك الله فيكم.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد محمد عرباوي؛ هل للسيد الوزير توضيحات أخرى؟ تفضلوا معالي الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: في الحقيقة، فيه سؤال جديد هذا، أنا أغتنم هذه الفرصة للتوضيح بعجالة.

أظن أنا متيقن أن الولاية، السكن فيها سكن ريفي وكذلك حصة 2018، 3000 وحدة سكنية هو توزيع من أكبر الولايات التي تحصلت على أكبر حصة.

نحن نشكر فخامة رئيس الجمهورية، لأنه في 2018 أضاف لنا 80.000 وحدة سكنية باعتبار أننا دافعنا عن العالم الريفي ونحن كذلك متأكدون أن الاستقرار في العالم الريفي هو استقرار البلاد.

الولاية تحصلت على حصة كبيرة مما أدى بالوالية لتقديم الشكر لأن العدد هائل ويلبي الطلبات في الوقت الحاضر.

بالنسبة للاجتماعي تكلمت على زيادة 3000 دينار.

لما المدخول... أيام دراسة الملف لا يتغير.

إذن، ليس بإضافة 3000، نعطي مثالا: لما كان يتقاضى 24.000 وأضفنا 3000 يعني أنك مقصى، عنده يوم دراسة الملف حتى ولو كانت فيه زيادة هذا للتوضيح.

بالنسبة لـ (LPA) أظن الولاية مثل الولايات الأخرى، نحن دافعنا عن هذه الصيغة الجديدة حسب الأراضي التي تعطيها لنا الولاية، عندها برنامج 1000 وحدة سكنية – إن شاء الله – سيكون فيه تصاعد تدريجيا وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ السؤال الموالي يخص قطاع المالية والسؤال مطروح من طرف السيد محمود قيساري، السؤال طبعا موجه إلى السيد وزير المالية؛ تفضل السيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، شكرا سيدتي الرئيسة،

بودي أن أطرح السؤال على السيد وزير المالية، المحترم.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

معالي الوزير،

أمام إلحاحنا نحن، عضو مجلس الأمة ، وعن جبهة التحرير الوطني، إرتأت الحكومة استحداث شبابيك تعتمد في فلسفتها على الصيرفة الإسلامية منهجا وإيمانا راسخا منا بضرورة إنجاح هذا المشروع الواعد وكي لا يولد ميتا، فضلنا أن نلفت جنابكم عن طريق هذا السؤال التالي نصه:

– ما هي الميكانيزمات والإمكانيات المادية والبشرية والفكرية العلمية، التي سخرتموها لإنجاح هاته المبادرة؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيد وزير المالية، فليتفضل.

السيد وزير المالية: شكرا للسيدة الرئيسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيدة رئيسة الجلسة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قد تفضل السيد عضو مجلس الأمة المحترم، السيد محمود قيساري، مشكورا بطرح سؤال شفوي يستفسر من خلاله عن الإجراءات والآليات التي قامت بها الحكومة من أجل استحداث شبابيك تعتمد في تعاملاتها المالية على الصيرفة الإسلامية.

إن الجواب على هذا السؤال يتطلب منا التعرض للموضوع بالقول إن قانون النقد والقرض الساري المفعول يسمح للبنوك بتقديم خدمات وتوزيع منتجات بدون فوائد. وبغرض السماح بتلبية رغبات قسم من الزبائن، قامت البنوك العمومية بوضع حيز الخدمة منتجات ادخار من دون فائدة وهو ما دفع هذه البنوك إلى التفكير في دراسة جدوى مخصصة للمالية التشاركية وتحت الشروط المسبقة لضمان نجاحها.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد عوامل النجاح لهذا النوع من الخدمات وذلك على ضوء التجارب الدولية.

وفي هذا المجال وكذا باعتبار مميزات القطاع المحلي.

ستؤدي هذه الدراسة إلى وضع استراتيجية لتطوير المالية التشاركية، فضلا عن وضع آلية للتنفيذ من شأنها التمكين لوضع هذه الخدمات، بما في ذلك تعريف طبيعة المنتجات والتنظيم الداخلي على مستوى الوكالات وتكوين المكلفين بالزبائن وخطط الترويج إلى غير ذلك من الإجراءات.

ولا شك، أنكم على اطلاع بأن البنوك العمومية قد اتخذت مؤخرا عدة إجراءات لإطلاق منتجات الادخار والقروض التشاركية، فمن أجل تلبية حاجيات الصرف من زبائن القطاع المصرفي وجذب الادخار غير الناشط، قام بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية، بإطلاق منتجات للادخار من دون فائدة ويتعلق الأمر على التوالي بحساب التوفير المسمى رأس المال ودفتر التوفير المسمى البديل.

كما قام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط نهاية عام 2017 بإطلاق المنتج التشاركي المسمى الإيجارة التمليكية والذي يتمثل في صيغة التمويل، يقوم البنك بموجبها بشراء مسكن يختاره الزبون ويؤجره البنك له مقابل دفع مبلغ الإيجار، بالإضافة إلى ذلك يتهيأ بنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بإطلاق منتجات تشاركية أخرى خلال النصف الأول في عام 2018، تتمثل هذه الأخيرة في الإيجارة والمرابحة والمشاركة وغيرها.

كما ستقوم البنوك العمومية الأخرى، بإطلاق منتجاتها التشاركية خلال النصف الثاني من عام 2018.

ومن أجل ضمان التحكم في مبادئ المالية التشاركية، قامت البنوك العمومية باتخاذ عدة إجراءات تتمحور حول ما يلي:

– تدريب الأعوان على مبادئ التمويل البديل والمشاركة النشيطة في مختلف الملتقيات المخصصة لهذا الموضوع.

– إطلاق مشاريع النوافذ التشاركية على مستوى وكالات مخصصة أساسا لتسوية المنتجات المصرفية التشاركية باعتماد تنظيم يتكيف مع النظام المزدوج وقادر على تكريس التعايش بين نوعين من المنتجات المصرفية، أي التقليدية والتشاركية.

– تحديث نظم المعلومات المخصصة لمعالجة العمليات المالية والتشاركية.

حاصل القول إن هاته الأعمال تصب في خانة التكفل بالحاجة المعبر عنها من حيث توفير منتجات جديدة الادخار لا تعتمد على الفوائد وتراعي رغبة كافة أصناف زبائن القطاع المصرفي العمومي.

في تقديري، إن الإجابة تكفلت بكل عناصر سؤالكم المحترم، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ أسأل السيد محمود قيساري إذا كان لديه تعقيب على رد معالي الوزير؟ تفضل.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الفاضل،

إن القلب النابض لأي أمة هم شبابها، ثم إن المحافظين من هؤلاء الشباب هم العصارة الخالصة لهذا الأخير؛ وعليه، فإن أردنا أن نبني اقتصادا بصفة متينة ومزدهرة بعيدة عن كل أشكال الفساد الذي عادة ما يصاحب النمو الاقتصادي في الدول النامية.

إذن، لا يجب أن نحيد هاته النخبة، بل يجب أن نقحمها ونزج بها في الاقتصاد الوطني عن طريق توفير بدائل مالية بعيدة عن التعاملات الربوية وبسرعة، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: الكلمة مجددا لمعالي الوزير.

السيد وزير المالية: نحن متوافقون مع هذا الشيء.

السيدة رئيسة الجلسة: نبقى مع قطاع المالية؛ والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدتي رئيسة الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الفاضلة رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة،

السادة الأفاضل معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم.

سؤالي موجه إلى معالي وزير المالية، ويتعلق الأمر بالتحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة.

على الرغم من الأزمة المالية وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، لم تتخل الدولة عن التزامها بالتحويلات الاجتماعية للسنة المالية 2018، فإنها تمثل زيادة بنسبة 8.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتهدف، كما يعلم الجميع نفقات هذه التحويلات الاجتماعية بصفة خاصة إلى دعم الأسر والإسكان والصحة، وكذلك إلى الإعانات لأسعار المنتوجات الضرورية الأساسية، كالحبوب والحليب والسكر والزيوت الصالحة للأكل، وهذا بالطبع يؤثر بشدة على خزينة الدولة.

السؤال هو كالتالي:

– لماذا لا تزال الحكومة تتردد في تطبيق سياسة الدعم المخصصة فقط للفئات الفقيرة وذوي الدخل الضعيف؟ إن لم أقل المتوسط كذلك.

– هل هناك مشروع للتفكير في هذه المسألة؟

– لماذا لا يزال الأغنياء يستفيدون من نفقات هذه التحويلات الاجتماعية دون دفع أي ضريبة؟

تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة للسيد الوزير لتقديم الإجابة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: مرة أخرى، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيدة رئيسة الجلسة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضل عضو مجلس الأمة، المحترم، السيد محمد الطيب العسكري، بطرح سؤال شفوي يتعرض فيه لمسألة سياسة الدعم وتحسين استهداف الفئات التي في حاجة إلى التحويلات الاجتماعية التي تقدمها الدولة سنويا.

أشكر عضو مجلس الأمة، على سؤاله؛ تتطلب الإجابة عنه التعرض إلى العناصر التالية:

لابد من التوضيح في البداية أن السلطات العمومية لم تتوان في اتباع سياسة اجتماعية تضمن للمواطن الجزائري أوسع تغطية اجتماعية ممكنة، فهي تتدخل على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي من ناحية من أجل تعزيز التضامن الوطني عبر حماية الطبقات الاجتماعية الأكثر ضعفا، لاسيما المعوقين والفقراء وأصحاب الدخل المنخفض ومن عدم الاستقرار فضلا عن ضمان العدالة الاجتماعية من جهة وتشجيع الشغل والاستثمار من أجل خلق الثروة وتحسين القدرة الشرائية من جهة أخرى.

يبرز هذا التدخل من خلال التحويلات الاجتماعية التي تحتوي على الدعم المباشر وتتمثل في: تقديم الإعانات للمواطنين المحتاجين، دعم أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع ودعم أسعار الفائدة للقروض الممنوحة ... إلخ.

وتدفع مخصصاتها سنويا من ميزانية الدولة والدعم الضمني غير المباشر، تتمثل في الإعفاءات الضريبية وإعانات المنتجات الطاقوية.... إلخ، الذي يشكل تنازلا من طرف الدولة عن الرسوم والضرائب، وضع التسعير المقنن لبعض المنتجات والخدمات كسعر البيع للمستهلكين بأقل

من تكلفة إنتاجها في مؤسسات الإنتاج والتوزيع.

تستفيد من نظام الدعم بشكله المباشر والضمني شريحة واسعة من السكان، بحيث يغطي مجموعة من المنتجات والخدمات.

تعتبر هذه الإعانات نظامية لأنها تعود بالنفع على كل من الشريحة الأكثر ثراء إلى الأكثر ضعفا، مما جعل عبء ميزانية الدولة في تزايد مستمر وترتب عنه تكاليف إضافية وتبذير للموارد المادية والمالية، ومن حيث العبء، فإن السياسة الاجتماعية في الجزائر تخصص للتحويلات الاجتماعية المدرجة في الميزانية ما نسبته 20٪ من ميزانيتها وهو يمثل أكثر من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مضافة إليها إعانات ضمنية التي يمثل وزنها عبئا ثقيلا ويكون ذلك في شكل تنازل الدولة عن رسوم الضرائب والأسعار المنظمة لبعض المنتجات والخدمات الأساسية، يعني سعر التحويل إلى المستهلكين أقل من سعر تكلفة الإنتاج والتوزيع.

فيما يخص إعادة النظر في سياسة الدعم، لقد شهدت التحويلات الاجتماعية المدرجة في الميزانية اتجاها تصاعديا منذ العقد الماضي، في واقع الحال لم تتوقف عن الارتفاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017، بحيث نجد بين 2000 و2004 مثلت ما نسبته 22.8٪ من الميزانية العامة للدولة و 7.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بين 2005 و2009 مثلت 24.5٪ من الميزانية العامة للدولة و8.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

بين 2010 و2015، بلغت نسبة 25٪ من الميزانية العامة للدولة و11٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

في سنتي 2016 – 2017، لقد وصلت إلى 23٪ من الميزانية العامة للدولة و9٪ من الناتج المحلي للإنتاج، بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية 1625 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2017، مقابل 1239 مليار دينار في 2010.

مثلت هذه التحويلات أكثر من 23٪ من ميزانية الدولة و9٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويبين هيكل هذه التحويلات أهمية الدعم الأسري، الذي هيمن عليه دعم الأسعار للإسكان والصحة وهو ما يمثل 64٪ من جميع التحويلات.

ويمثل الدعم الضمني في المتوسط، ما يقارب 20٪، من الناتج المحلي الإجمالي، وتتكون أساسا من الدعم المتعلق بالمنتجات الطاقوية حوالي 61٪، والدعم ذو الطابع الجبائي حوالي 34٪.

يغطي الدعم المتعلق بالمنتجات الطاقوية ثلاثة فئات من المنتجات وهي: الغاز والكهرباء والوقود.

للتوضيح، فقد بلغ الدعم الضمني سنة 2014، ما يعادل 2560.8 مليار دينار من ضمنها منح لمنتجات الطاقة بـ 1386 مليار دينار والتي تتوزع كما يلي:

– الوقود 630 مليار دينار جزائري.

– غاز محطة توليد الطاقة 315 مليار دينار جزائري.

– مبيعات الغاز بـ 441 مليار دينار جزائري.

– ودعم التوازن لسونلغاز 154 مليار دينار جزائري.

بلغ الدعم المتراكم المدرج والدعم الضمني ما قيمته 4552.1 مليار دينار، وهو ما يمثل نسبة 26.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنظر إلى السياسة الوطنية المتعلقة بتعميم الدعم وانكماش الموارد المالية للدولة، والسلوك غير العقلاني والطبيعة غير الإنتاجية لمختلف العوامل الاقتصادية، أضحى بالفعل من الضروري إصلاح الدعم بطريقة تدريجية وأحسن استهدافا.

في هذا السياق، تعمل الدولة على التعديل التدريجي لأسعار المنتجات الطاقوية وذلك منذ سنة 2016، من خلال إعادة النظر في الضريبة على المواد البترولية.

– تعديل الضريبة على القيمة المضافة.

– إعادة النظر في تسعيرة استهلاك الغاز، الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية في الثلاثي، والكهرباء التي يتجاوز 250 كيلوواط في الثلاثي، وبحكم الضغوط الواقعة على توازنات الاقتصاد الكلي والمالي.

وأمام تفاقم أعباء التحويلات الاجتماعية، على ميزانية الدولة، تسعى الحكومة إلى تجسيد إصلاح سياسة الدعم مع المحافظة في نفس الوقت على التوازنات الاجتماعية والقدرة الشرائية وذلك من خلال وضع آلية مسبقة لاستهداف الدفع عن طريق التعويض المالي للأسر التي قد تنخفض قدرتها الشرائية بفعل التخفيف التدريجي لهذه التحويلات.

الهدف الأساسي للإصلاح، يبرز الهدف الأساسي للإصلاح من خلال ما سبق ذكره، وحتى لا يساء فهم مساعي الحكومة في إصلاح عملية الدعم، يجدر التذكير أن العملية تستهدف أولا:

– الحد من عدم المساواة والبحث عن الإنصاف الاجتماعي مع تحسين استمرارية ميزانية الدولة خلال فترة انكماش الموارد المالية، لذلك فلا مناص من اعتماد مقاربة شاملة للإصلاح وهو ما يتطلب تحديد الآثار المعتمدة على محورين رئيسيين هما:

1 – فيما يخص تصور الإصلاح من طرف المواطنين، يقتضي توضيح الصورة عن طريق إيصال رسائل إعلامية تكون واضحة وشفافة.

2 – فيما يتعلق بتقييم الآثار على الأعوان الاقتصاديين الرئيسيين من خلال قياس آثار عملية الإصلاح على مختلف شرائح هؤلاء الأعوان ويتعلق الأمر في المقام الأول بالعون الاقتصادي المتمثل في الأسر، من خلال تحديد شكل توزيع الإعانات وفقا لدخل الطبقات الأسرية.

والمهم هنا، تقييم أثر الإصلاح على الأسر وتحديد عدد الأشخاص الذين تكون قدرتهم الشرائية معرضة للتآكل بفعل التخفيض التدريجي للإعانات.

وفي المقام الثاني، نجد العون الاقتصادي المتمثل في الشركات، بحيث سيكون التخفيض من دعم أسعار المنتجات والخدمات أثر على الشركات المنتجة للسلع والخدمات العمومية التي تتلقى إعانة من الدولة، ويلزم تقييم هذه الآثار بهدف تحديد القطاعات للشركات التي تواجه ضغوطا هيكلية على ميزانها المالي وقدرتها التنافسية الداخلية والخارجية أثناء الانتقال.

وعلى وجه الخصوص، من الضروري بالنسبة للمؤسسات العمومية تقييم مستوى الدعم على امتداد سلسلة القيمة، واقتراح تسعير مناسب وملائم وتقييم أثر الإصلاح على حصيلتها المالية.

أما في المقام الثالث الخاص بأثر الإصلاح على المستوى العام، فيجب تقييم جميع هذه الآثار ودمجها وفقا لأولويات الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري تقييم أثر الاقتصاد الكلي على النمو واستهلاك الأسر للقدرة الشرائية والتضخم والتوازن المالي وميزان المدفوعات والمديونية الداخلية والخارجية، ومن أجل ذلك يتعين على الحكومة قبل مباشرة مراجعة سياسة الدعم اقتراح سيناريوهات الإصلاح وتفحصها مع الخبراء والممثلين عن المواطنين.

ولهذا الغرض، تم تشكيل فوج عمل على مستوى وزارة المالية، يتكون من ممثلي كل القطاعات الوزارية المعنية وقد باشر هذا الفوج عمله.

كما يجب التوضيح في هذا المقام، أن التحويلات يستفيد منها بالفعل كل المواطنين، المعوز منهم والغني، لكن يتعين علينا الإشارة أن الخاضعين للضريبة، لاسيما الأغنياء يدفعون مستحقاتهم المتمثلة في الضريبة على العقارات وعلى رقم الأعمال وعلى غيرها من الضرائب المرتبطة بمداخيلهم.

أخيرا؛ فإنه من الواضح أن الحكومة لن تقرر أية تدابير في هذا الشأن دون تحديد إجراءات التخفيف ومراحل التنفيذ وأساليب الاستهداف التي تراها مناسبة فيما يتعلق بالنظر إلى وضعية البلاد.

وعليه؛

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة الأعضاء،

يبدو جليا، أن العملية ليست بالأمر الهين، ذلك أن الأمر يتطلب الموازنة بين مختلف السيناريوهات المتاحة بناء من معطيات تأخذ في الحسبان جملة من التأثيرات المتعددة الأبعاد.

وإلى الآن، فإن المسألة في طور الدراسة وتستغرق الوقت اللازم لتبني الحلول المثلى التي تضمن المحافظة على الحقوق الاجتماعية التي تتطلع إليها كافة الشرائح في مجتمعنا.

وفي الأخير، في تقديري أن الإجابة تكللت بكل عناصر سؤالكم المحترم.

شكرا لكم على كرم الإصغاء وطيب المتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ هل للسيد محمد الطيب العسكري، تعقيب على الجواب؟ تفضل.

السيد محمد الطيب العسكري: إضافة قليلة فقط.

شكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

أشكر معالي وزير المالية، على كل هذه التوضيحات وكل هذه التوجيهات، نحن متفقون تماما مع كل ما جاء على لسانكم في هذا الشأن.

بالطبع؛ الجزائر لم تتخل عن سياسة الدعم، فقط أريد من

خلال هذا السؤال أن أقول إن المسألة تستحق فتح نقاش حول المسألة بصفة عامة وقد سجلت مصطلحا استعمل في جوابكم هو التضامن الوطني، فقلت لماذا الدولة هي التي تتحمل كل العبء للتكفل بسياسة الدعم؟!

هناك فئات من المفروض أن تشارك في سياسة الدعم، ذوي المداخيل المعتبرة، لأننا كلنا نستفيد بنفس الأسعار، بنفس المنتوجات، كل شيء مهما تكن وضعيته في الجزائر.

هناك أسر، هناك فئات تستحق كل هذا الدعم ولا رجوع في هذا المكسب التاريخي، أقول فقط، إن المسألة تستحق فتح النقاش وربما وضع ضريبة خاصة لبعض الفئات، ليس كل الفئات، وشكرا جزيلا على كل الجواب الذي تفضلتم به.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الطيب العسكري؛ هل لمعالي الوزير إضافات على الأسئلة الجديدة للسيد عضو مجلس الأمة؟

السيد وزير المالية: شكرا للسيدة الرئيسة.

طبعا ما تقدم به الأخ صحيح، السياسة الاجتماعية لابد أن نواصل فيها ولكن كما تفضلت قلت بأن فيه شرائح مثلما نحن هنا في هذه القاعة، لا يمكن لها أن تشتري خبزة أو حليبا بالسعر الذي هو في الساحة، هذا غير ممكن، وكما قلت في إجابتي، ليس أمرا سهلا لأن فيه أثر من حيث المواطن أو من حيث حتى الشركات والمؤسسات والاقتصاد الوطني.

لهذا، فوج العمل يعطينا كل هذه السيناريوهات كي نتمكن ويكون فيه حوار وطني حول هذه المسألة، كي نقدم للمواطن الجزائري كل التسهيلات التي ستقدم أولا وثانيا كيف نتعامل معه؟ كيف إذا كان فيه ضرائب أو مسائل أخرى يمكن أن تدخل في سياسة التضامن الوطني؟ شكرا جزيلا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا معالي السيد وزير المالية.

ننتقل الآن إلى قطاع الصناعة والمناجم؛ والكلمة للسيد مصطفى جغدالي، فليتفضل لطرح سؤاله.

السيد مصطفى جغدالي: السيدة العضو، رئيسة الجلسة المحترمة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

الحاضرون الأكارم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الصناعة والمناجم.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بسؤالي التالي نصه:

طبقا للتعليمة الوزارية المشتركة رقم 01 بتاريخ 2015/08/06، المتضمنة الإجراءات الجديدة لوضع حيز التنفيذ للأحكام المتعلقة بمنح حق الامتياز على العقارات التابعة لأملاك الدولة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية والمنصوص عليها في المادة 01 من الفقرة 08 – 04 المعدل والمتمم والمؤرخ في 2008/08/01، والمدة أقصاها 45 يوما من تاريخ إيداع الملف.

السؤال هو:

التعليمة موجودة لتسهيل الاجراءات الإدارية، فهل العقارات متوفرة لتدعيم هذا النص القانوني والمتمثلة في مناطق النشاطات على مستوى الوطن والتي ينتظر بعضها إكمال الدراسة أو الانطلاق في الأشغال؟

ونص التعليمة المشتركة، لا تبين كم يوما يلزم أملاك الدولة لتوفير عقد الإمتياز والمباشرة في الإنجاز؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير؛ وسيدي معالي الوزير سؤالي هذا يعود إلى سنة 2016.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ فليتفضل وزير الصناعة والمناجم، لتقديم جوابه حول السؤال.

السيد وزير الصناعة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيد مصطفى جغدالي المحترم،

بداية، أتقدم لكم بجزيل الشكر على الاهتمام الكبير الذي تولونه لقطاع الاستثمار، بصفته المحرك الأساسي للتطور الصناعي، دون أن ننسى في ذلك الأهمية التي يكتسيها العقار الصناعي الذي يعد الثروة الأكثر طلبا في

طرف المتعاملين الاقتصاديين.

فلضمان أكثر نجاعة في دراسة الطلبات الكثيرة على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة طبقا لأحكام المادة 48 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وكذا التعليمة الوزارية المشتركة رقم 1 المؤرخة في 6 أوت 2015، التي قامت بتوضيح دور كل طرف معني بهذه الطلبات ودراستها حيث حددت آجال إصدار قرار حق الامتياز من طرف إدارة أملاك الدولة لمدة أقصاها 30 يوما من تاريخ استلام الملف للسيد الوالي.

وفي هذا السياق، أنشئت لجنة وزارية مشتركة، مكلفة بإعداد مشروع المرسوم التنفيذي كنص تطبيقي للتدابير الواردة في المادة المذكورة أعلاه، تمخض عنها وضع بعض المعايير الموضوعية موجهة خصوصا لتوضيح وتوحيد شروط وكيفيات دراسة الطلبات المسجلة على العقار الموجه للاستثمار وهذا في إطار الانتهاء من إعداد المرسوم التنفيذي المشار إليه آنفا.

تتمحور هذه المعايير حول 3 نقاط أساسية:

– نوع النشاط.

– عدد مناصب الشغل المزمع أنشاؤها.

– القيمة المالية للاستثمار.

بالإضافة إلى هذه المعايير، وفيما يخص توفير العقار الصناعي، فقد اعتمدت السلطات العمومية برنامجا وطنيا للمناطق الصناعية كلفت بإنجازها الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

الآن قد تم تكليف السادة الولاة بإنجاز ما تبقى من هذا البرنامج طبقا لقرار المجلس الوطني الاستثماري المنعقد في 15 أكتوبر 2017.

يتضمن هذا البرنامج – طبقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية – تهيئة مساحة إجمالية تقدر بـ 12.000 هكتار، موزعة على 39 ولاية ليصل العدد الكلي للحظائر الصناعية إلى 50 حظيرة صناعية، تغطي 9 فضاءات حددها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لسنة 2030.

هذا البرنامج ممول عن طريق قرض من طرف الصندوق الوطني للاستثمار.

من جهة أخرى، يتم حاليا إنجاز عدد لا يستهان به من مناطق النشاط تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، شكرا والسلام عليكم.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ أسأل السيد مصطفى جغدالي، إذا كان يريد التعقيب على جواب معالي الوزير؟ تفضل.

السيد مصطفى جغدالي: أولا، نشكر السيد معالي الوزير على الإجابة التي كانت شاملة وكاملة.

ولكن معالي الوزير، تهيئة المساحات المخصصة للاستثمار، طبقا للقرار 2017/10/15، لتكليف الولاة بالتهيئة، لحد الآن في معظم الولايات لم ير النور.

هناك قرار وزاري، التي تقوم بالتهيئة وحدث فيها مشكل ما في الجرائد واليوم التعليمة لصالح الولاة منها 500 هكتار في مدينة المسيلة ومنها الولايات المجاورة.

أنا من هذا المنبر، أطلب من السيد معالي الوزير إعطاء أهمية خاصة للمناطق الداخلية لما تعانيه من تهميش في مجالات الاستثمار ومجالات التشغيل.

نحن نرى مثلا أن المناطق الساحلية والشمالية والتي لها تاريخ في الاستثمار منذ القدم تستفيد من نفس الامتيازات، تستفيد وأنتم تعلمون معالي الوزير، يستمد التخفيض الجمركي والتخفيض الجبائي لمدة 3 إلى 6 سنوات.

المناطق الداخلية تكون عندها ميزة خاصة لتدعيم هؤلاء المستثمرين كي يستثمروا في المناطق الداخلية والمناطق التي يعاني أبناؤها من التهميش ونقص الشغل نحن... هناك مشاكل كبيرة وكبيرة جدا في العقار الصناعي.

مثلا، هناك 500 هكتار لم تهيء إلى يومنا هذا، القرار موجود، هل المال موجود لدى الولاة كي يباشروا الأشغال؟! لأن القرار السياسي والقرار المالي لابد أن يسيرا مع بعض.

نحن نتمنى أن تكون الأمور من طرف الوزراء بالتوازي.

نحن نشكر السيد الوزير، أول مرة تأتي إلى هذا المنبر... نشكرك السيد وزير الصناعة.

نحن نتمنى أن تعطى أهمية خاصة مميزة للمناطق الداخلية وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ معالي الوزير، هل لديكم ردا على التعقيب؟ تفضلوا معالي الوزير.

السيد وزير الصناعة والمناجم: ليس تعقيبا ولكن بعض المعلومات التي تفيد.

عندنا أهمية كبيرة في تطور الصناعة، خاصة فيما يخص المناطق الصناعية، أعطيكم بعض الأرقام فقد ترى كيف تطورت الصناعة في السنوات العشر الماضية، ما بين 2007 و2017، فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددها مرتين كل 5 سنوات.

معناه في 2007 العدد السنوي لخلق هذه المؤسسات كان 25000، ارتفع إلى 55000 في 2012، وفي سنة 2016 ارتفع إلى 109000 مؤسسة.

فيما يخص الاستثمار في الصناعة ما بين 2010 و2017، حجم الاستثمار 7 مرات أكثر، الأمور تتطور لا يوجد تهميش وشغلنا كل يوم هو هذا التطور، فيما يخص الصناعة نعطي أهمية كبيرة خاصة للمناطق الصناعية ونرى كيف نساعد المستثمرين، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد وزير الصناعة والمناجم؛ والآن إلى قطاع الأشغال العمومية والنقل، الكلمة للسيد رشيد بوسحابة لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معالي وزير النقل والأشغال العمومية سؤالا شفويا، هذا نصه:

معالي الوزير،

إستحسن سكان منطقة الهضاب العليا وهللوا كثيرا للبشرى التي أطلقتموها بخصوص خط السكة الحديدية للهضاب العليا، كما أعلنتم خلال زيارتكم لولاية أم البواقي في بداية السنة الماضية، أن الخط الرابط بين عين مليلة (أم البواقي) وتبسة سيدخل حيز الاستغلال «فعليا» بحلول سنة 2018؛ وهي تصريحات وقرارات أثلجت صدور سكان هذه المناطق لأهمية هذه الخطوط اجتماعيا واقتصاديا؛ وباركوا هذا المشروع الذي يدخل في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، لفائدة سكان منطقة الهضاب العليا لأثره الإيجابي الأكيد.

غير أن سكان ولاية خنشلة المجاهدة أصابهم الحزن وانتابهم القلق لما لاحظوا أن ولايتهم قد تم إقصاؤها من هذا المشروع رغم الوعود التي قدمها وزراء سابقون للقطاع لسكان هذه الولاية؛ وبقيت حبرا على ورق.

وتجدر الإشارة أن ولاية خنشلة كانت تتوفر على خط سكة حديدية من زمن بعيد، من الأربعينيات وخنشلة كانت تعرف بالبلاد التي توجد فيها السكة الحديدية والمطار إبان الثورة الذي كان يستعملها – يعني المطار والسكة الحديدية – لنقل أفراد جيش الاحتلال.

معالي الوزير،

أنقل إليكم اليوم انشغال وحيرة وقلق سكان ولاية خنشلة المجاهدة بسبب إقصاء ولايتهم من هذا المشروع الهام، فهم يعلقون على شخصكم آمالا واسعة ويطالبون بإعادة النظر في مسار هذا المشروع وضم ولاية خنشلة ضمن مساره.

وعليه؛ إن سكان خنشلة ينتظرون من معاليكم ومن الحكومة ككل لفتة طيبة وتكريس وتجسيد هذا الشطر المهم من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، حفظه الله ورعاه، لفائدة سكان الهضاب العليا عموما وسكان ولاية خنشلة على وجه الخصوص.

ولكم مني، معالي الوزير، خالص التقدير وفائق الاحترام، وشكرا للجميع على كرم الإصغاء.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل للرد عن السؤال، تفضلوا معالي الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة رئيسة الجلسة الفاضلة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
تحية طيبة والسلام عليكم.

بداية، أشكر عضو مجلس الأمة السيد رشيد بوسحابة، على طرح انشغاله المتعلق بربط ولاية خنشلة بخط السكة الحديدية بالهضاب العليا.

وقبل الإجابة، أود أن أذكر أن خط الهضاب الذي أقره وأمر بتجسيده فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، هذا الخط يمتد من تبسة شرقا من حدودنا الشرقية إلى غاية مولاي سليسن بولاية بلعباس غربا.

ويعبر هذا الخط الهام كلاّ من أم البواقي، عين مليلة، باتنة، المسيلة، بوقزول، تيسمسيلت، تيارت، سعيدة، إلى غاية مولاي سليسن بولاية سيدي بلعباس على مسافة 1160 كلم.

هذا الخط، 1160 كلم، منها 412 كلم، تربط بين تبسة ومسيلة وهي قيد الاستغلال أي دخلت في الخدمة.

كما دخل المقطع الغربي سعيدة – مولاي سليسن ولاية سيدي بلعباس، حيز الخدمة على مسافة 120 كلم وبسرعة تصل إلى 160 كلم في الساعة في نهاية السنة الماضية؛ أما الجزء الرابط بين سعيدة ومسيلة على مسافة 620 كلم، فهو قيد الإنجاز ويسجل تقدما كبيرا في وتيرة الأشغال، حيث بلغت نسبة تتراوح بين 70٪ إلى 80٪ في كل مقاطعه.

وبالعودة إلى لب السؤال، سؤال السيد عضو مجلس الأمة، والمتعلق بربط ولاية خنشلة بهذا الخط، فمن الضروري إفادتكم بالعناصر التالية:

مشروع الربط بخط السكة الحديدية بين مدينة عين البيضاء في ولاية أم البواقي بولاية خنشلة على مسافة 50 كلم.

الدراسة انطلقت، تم إنهاء الدراسة الأولية الخاصة بهذا المشروع ويتم إعداد دفتر شروط جديد لاستكمال ما تبقى من الدراسة التفصيلية.

وبعد الانتهاء من هذه الدراسات، ووفقا للإمكانيات الأولية، سوف يشرع في إيصال هذه الولاية المحورية أي الولاية الهامة استراتيجيا بشبكة خطوط السكة الحديدية.

فيه كذلك مشروع إنجاز خط سكة حديدية جديدة يربط بين خنشلة – دائما – وباتنة على مسافة 100 كلم.

تم إنهاء الدراسة الأولية الخاصة، ويجري حاليا رفع بعض التحفظات بالتنسيق ما بين مصالح الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات (ANISRIF)، من جهة والصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (CNED) من جهة أخرى، وذلك قصد استكمال المراحل المتبقية من الدراسة.

آمل السيدة الرئيسة، أن السيد عضو مجلس الأمة، قد وجد فيما عرضناه عليه إجابة على انشغاله، وأشكركم مرة أخرى على اهتمامكم، السيد العضو، بقطاع الأشغال العمومية والنقل والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا معالي وزير الأشغال العمومية والنقل؛ أسأل السيد رشيد بوسحابة، إذا كان لديه تعقيب على جواب معالي الوزير؟

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيدة الرئيسة، شكرا لمعالي الوزير على جوابه.

إسمحوا لي بأن أذكر ببعض الحقائق التاريخية لعلها تشفع لولاية خنشلة وتتحقق مطالب سكانها.

إن ولاية خنشلة منبع الثورة، قتل فيها أول ضابط فرنسي (Lieutenant Darneau) في ليلة أول نوفمبر على الساعة منتصف الليل والنصف من طرف المجاهدين الشجعان. ولعلمكم أنه بعد اشتداد الخناق على الجيش الفرنسي نتيجة تصاعد حدة المعارك من طرف المجاهدين، لجأ العدو لخلق مطار عسكري بعد أن أصبح القطار لا يكفي لذلك.

ولكن للأسف، بعد الاستقلال ذهب المطار وذهب معه خط السكة الحديدية، هل هذا هو جزاء مدينة قدمت 3000 شهيد من أجل الاستقلال وحرية الجزائر حتى أصبحت تسمى بمدينة أم الشهداء؟ وحتى مصنع تحويل الخشب (SNLB) الذي تم فتحه في آخر السبعينيات، تم غلقه في سنة 1994 بسبب عدم وجود خط السكة الحديدية لنقل الخشب من الموانئ إلى خنشلة وتم تسريح 1500 عامل، ولكم أن تتخيلوا مأساة ومعاناة 1500 عائلة، كان في الماضي يستعمل لنقل المواشي والحبوب – خط السكة الحديدية – ويعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الذي كان يعتمد عليه تجار خنشلة.

إذن؛ أتساءل مرة أخرى، السيد الوزير، هل من المعقول أنه تبقى خنشلة اليوم الذي يبلغ عدد سكانها 300.000

نسمة دون خط سكة حديدية؟ وشكرا لكم معالي الوزير وشكرا لكم سيدتي الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ معالي الوزير هل لديكم إضافات؟

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا السيدة الرئيسة، مرة أخرى أشكر السيد العضو المحترم، ومن خلاله تحية إلى أهالينا وسكان خنشلة، هذه المنطقة العزيزة في بلادنا، هذه المنطقة التي يشفع لها موقعها، تحدها ولاية تبسة، ولاية أم البواقي، ولاية باتنة، جنوبا الوادي، ولديها كذلك ثروة غابية كبيرة ولديها كذلك قطب فلاحي متميز، هناك تطور لنسيج الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

كل هذه العوامل والعناصر تجعل من خنشلة – بالفعل – ولاية محورية من شأنها أن تساعد وتساهم في البناء الوطني، ولذلك حينما أقر فخامة رئيس الجمهورية، إنجاز هذا الخط ليوازي خط الشمال، كلنا نعرف بأن السكة الحديدية في نهاية 1999 لم يكن يتعدى طولها مسافة 1800 كلم على المستوى الوطني، 1800 كلم سكة حديدية، ولكن اليوم بلغت 4000 كلم، بفضل هذه البرامج، بفضل النظرة الاستشرافية.

نحن نعرف تاريخ كثير من الأمم عبر العالم وكان للسكة الحديدية دور حاسم في نشر وانتشار التنمية، ولنا في الدول كثيرا من الأمثلة، إذن 4000 كلم، ويجري حاليا إنجاز 2300 كلم موجود في شكل ورشات وتنزل إلى غاية الهضاب العليا، إلى غاية الجنوب ما بين الجلفة والأغواط، هنا خط سكة حديدية ينجز يفوق 100 كلم، يعني هذا المجهود، هناك مشاريع أخرى نحو تقرت، يعني أن الشبكة تمتد وفقا للإجراءات، وفقا للإمكانيات المالية والسكة الحديدية تسهم وتخفف عن الطريق: نقل البضائع، نقل المسافرين كل لها محاسنها.

ولذلك نحن نتفهم طلب ولاية خنشلة، هي ليست بعيدة عن أم البواقي 50 كلم بين خنشلة وأم البواقي أين يمر خط الهضاب.

ولكن رغم ذلك، رغم قرب المسافة بين خنشلة وأم البواقي، ولكن برنامج – أعود وأكرر – فخامة رئيس الجمهورية، قرر أن تكون هذه الولاية مربوطة؛ الدراسات جارية لخطين لخنشلة، أولا ربطها مع عين البيضاء، وكذلك مع باتنة على مسافة 100 كلم.

إذن، أنا أشكرك لأننا نتوافق في النظرة وفي ضرورة إنجاز هذا المشروع، ولكن لابد من مرحلة الدراسة أن تتم ثم –إن شاء الله– تكون الإجراءات المالية اللازمة للشروع في هذا المشروع، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا معالي الوزير، نبقى مع نفس القطاع والسؤال مطروح من طرف السيد محمد الواد، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الواد: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة رئيسة الجلسة،

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و72 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي معالي الوزير،

السؤال يتعلق بالطريق الوطني رقم 22، الرابط بين مدينة تلمسان ومدينة سبدو جنوبا على مسافة 36 كلم، والذي برمج ليصبح طريقا مزدوجا نظرا لصعوبته وكثافة السيارات والشاحنات وكثرة الحوادث التي يتسبب فيها هذا الطريق.

السيد الوزير، نظرا للأهمية الاستراتيجية لهذا الطريق الذي يربط الشمال بالجنوب، والذي سيسهل في حالة إنجازه تنمية المنطقة الجنوبية لولاية تلمسان وخصوصا بلدية العريشة؛ التي من المفروض يمر بها الطريق السريع شرق – غرب، للهضاب العليا، التي خصصت أكثر من 300 هكتار للمستثمرين زيادة على توفرها على كل ما يحتاج إليه المستثمر من ماء، غاز وكهرباء وهاتف، زيادة على موقعها الجغرافي الاستراتيجي. لقد قيل لنا منذ سنتين – السيد

الوزير – إن مشروع الطريق المزدوج قد برمج وستنطلق به الأشغال قريبا، ولكن حتى هذه اللحظة لم نر شيئا جديدا ما عدا الوعود!!

معالي الوزير،

هل هناك أمل في تحقيق هذا الطريق المزدوج الحيوي بالنسبة لولاية تلمسان وبالنسبة لولايات الهضاب كالنعامة والبيض، والجنوب الغربي، بشار، تندوف وأدرار؟ تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير، والسلام عليكم.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد محمد الواد؛ الكلمة مجددا لمعالي وزير الأشغال العمومية والنقل، فليتفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة رئيسة الجلسة الفاضلة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

في البداية أشكر السيد محمد الواد، على طرحه للانشغال المتعلق بإنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 22 الرابط بين مدينة تلمسان ومدينة سبدو جنوبا على مسافة 36 كلم.

في هذا الإطار، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

حقيقة يعد هذا الطريق وتعد ازدواجية هذا الطريق الوطني رقم 22، الذي يربط ولاية تلمسان ودائرة سبدو مرورا ببلدية تارني من أولويات القطاع بالولاية.

منذ الوهلة الأولى، نكون متفقين أن هذا الطرح لسيادتكم طرح موضوعي، ونحن نتوافق فيه لأننا لو ذهبنا إلى تلمسان ونطرح حتى السؤال على مديرية الأشغال العمومية، يقول لك إن أولوياتي هي هذا الطريق حتى نتقاسم هذا الانشغال.

لماذا أولوية؟ لأن فيه كثافة حركة المرور خاصة مركبات الوزن الثقيل التي غالبا ما تتسبب في اختناق حركة السير، لاسيما في فصل الشتاء، حيث تعرف هذه المنطقة تساقط الأمطار والثلوج وكذلك إلى ضرورة ربط بلدية العريش الواقعة بالمنطقة الجنوبية للولاية باعتبارها منطقة نشاط جديدة.

لهذه الأسباب أنجزت الدراسة الخاصة بازدواجية هذا الطريق في شطره الرابط بين تلمسان وتارني على مسافة 13 كلم باعتباره الجزء الذي يعرف أكبر عدد من حوادث المرور سنويا ويسجل صعوبة حركة السير به، خاصة أثناء تساقط الثلوج.

ولإنجاز هذا الشطر وباقتراح من السيد والي تلمسان، تم إيداع طلب بتغيير عنوان عملية مسجلة لربط الطريق الولائي رقم 101 بالطريق السيار شرق –غرب برخصة 1.5 مليار دينار جزائري، لإنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 22 بين تلمسان وتارني يعني فيه تغيير للعملية من مكان إلى مكان وهذا التغيير يقتضي موافقة وزارة المالية باعتبارها هي التي تقوم بإعداد مقرر التسجيل، شطر أول على مسافة 13 كلم، وهو ما تمت الموافقة عليه خلال الاجتماع المنعقد بوزارة المالية في نهاية 2017، الخاص بتحضير ميزانية القطاع لسنة 2018.

سيتم – إذن – إطلاق الأشغال المتعلقة بهذا الشطر فور الحصول على مقرر التسجيل، أما عن بلدية العريشة باعتبارها منطقة نشاط بامتياز، فالدراسة جارية لربطها بالطريق السيار شرق –غرب، على مسافة 104 كلم، حيث بلغت نسبة تقدم الدراسة 40٪.

كذلك الطريق السيار للهضاب العليا، يعبر إقليم ولاية تلمسان على مسافة 70 كلم، منها 30 كلم في إقليم بلدية العريشة، حيث بلغت نسبة تقدم الدراسة الخاصة بهذا الشطر 50٪.

للتذكير، السيد العضو، فإن الطريق الوطني رقم 22 في شطره الرابط بين العريشة وسبدو، قد استفاد من عملية تدعيم على مسافة 58 كلم حيث انتهت به الأشغال كليا سنة 2016 وهو في حالة جيدة.

قبل أن أختتم الرد على هذا السؤال، أغتنم هذه السانحة لأوافيكم ببعض المعلومات حول آفاق تطور المنشآت على مستوى ولاية تلمسان.

فيما يخص آفاق تطور المنشآت على مستوى تلمسان، تعرف إنجاز ربط الطريق السيار شرق – غرب بميناء الغزوات.

الشطر الثاني على مسافة 37 كلم باتجاه أولاد رياح، وربط الطريق السيار شرق – غرب لمدينة العريشة عبر تلمسان على مسافة 104 كلم وتطوير شبكة الطرق على مستوى الولاية خاصة ازدواجية الطريق الوطني رقم 22 وازدواجية الطريق الوطني وهو الطريق 35 بين الرمشي ومغنية وازدواجية الطريق الوطني 98 للغزوات بين الطريق الوطني رقم 35 على مسافة 41 كلم وغيرها من مشاريع عدة.

آمل، السيد العضو، السادة الأعضاء أنكم قد وجدتم فيما عرضناه عليكم إجابة على انشغالكم.

أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ أسأل السيد محمد الواد إذا كان يريد التعقيب على أجوبة معالي الوزير؟ تفضل.

السيد محمد الواد: شكرا للسيدة الرئيسة، شكرا للسيد الوزير.

على كل حال بالنسبة إلينا –إن شاء الله– عندما نرى الأشغال انطلقت فعلا لإنجاز هذا الطريق الحيوي، حينها سنتنفس الصعداء ونستبشر خيرا.

على كل حال، نتمنى –إن شاء الله– أن يكون الخير على أيديكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ هل لديكم... شكرا معالي الوزير.

إذن شكرا، بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية وكذا إلى إجابات السادة الوزراء.

أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا انشغالات مختلفة، الشكر موصول أيضا للسادة الوزراء الذين قدموا الإجابات على هذه الانشغالات؛ شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحًا

محضر الجلسة العلنية الحادية والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 27 جمادى الثانية 1439
الموافق 15 مارس 2018

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، كما كان مبرمجا، سماع مضمون هذه الأسئلة الشفوية، وسماع أيضا ردود مسؤولي القطاعات الوزارية المعنية.

مباشرة أحيل الكلمة للسيد عبد القادر بن سالم، ليقدم سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع السكن والعمران والمدينة.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 79 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما، وبين الحكومة.

يشرفني أن أبعث لكم هذا السؤال أو أطرح عليكم هذا السؤال الآتي نصه، السيد الوزير.

السيد الوزير، ما فتئت تطرح على مصالحكم مسائل تبدو في ظاهرها بسيطة ولكنها في العمق تسهم في متاعب وإكراهات للمواطن البسيط، وأخص بالذكر في سؤالي هذا تلك الفئة من المواطنين الذين استفادوا من سكنات عدل على سبيل الاستفادة ودفعوا الشطر الأول في انتظار استلام مساكنهم، غير أن بعضهم فوجئ بنزع اسمه من قائمة المستفيدين بدعوى أن هبة كتبت باسمه من قبل أحد أفراد العائلة، وغالبا ما تكون هبة تشمل أكثر من شخص، حيث لا تتجاوز حصة أحدهم 30 مترا، ومع ذلك لا يراعى

هذا الإجراء.

السيد الوزير، كيف يمكن إنصاف مثل هذه الفئات وإعادة النظر في هكذا حالات؟

تقبلوا، سيادة الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة؛ فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،

زملائي الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عبد القادر بن سالم، على سؤاله الشفوي والذي يستفسر من خلاله عن فئة من مكتتبي برامج عدل السكنية الذين جمدت ملفاتهم وتعرضوا للإقصاء بسبب امتلاكهم لعقارات تحصلوا عليها بموجب عقد هبة والتي غالبا ما تشمل أكثر من شخص، وعليه يشرفني أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

تعتبر الهبة من التصرفات الناقلة للملكية، إلا أنه يجب التمييز بين أمرين اثنين: الأمر الأول هو هبة عقار لصالح شخص بمفرده، سواء كان سكنا أو قطعة أرض صالحة للبناء، حيث لا يحق للموهوب الحصول على سكن في إطار برنامج البيع بالإيجار، وذلك وفقا لما تقتضيه المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 01 – 105 المؤرخ في 23 أفريل 2001 المعدل والمتمم، والذي يحدد شروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية في إطار صيغة البيع بالإيجار.

الحالة الثانية تخص الهبة التي تشمل أكثر من شخص، حيث تجعل ملكيتهم مشاعة وهنا للموهوب الحق في الحصول على سكن في إطار برنامج البيع بالإيجار. وعليه، فإن المواطنين المستفيدين من هبة في الشيوع قد لا تتعدى مساحتها الغرفة الواحدة، غير معنيين بالإسقاط من قائمة مكتتبي سكنات البيع بالإيجار، وعلى المعنيين التقدم بطعون في حالة ما إذا تم إقصاؤهم من أجل إعادة النظر في ملفاتهم، فهذا الإجراء ما هو إلا وسيلة لتحقيق توزيع عادل للسكنات ومنع أصحاب العقارات من الاستفادة من هذه السكنات التي هي في الأصل مخصصة لفئات أولى من غيرها في الاستفادة.

للتوضيح، السيد عبد القادر بن سالم، المبدأ العام للرفض ومن أجل توضيح هذه المسألة، أمام السادة الأعضاء، أن الحصة التي يتحصل عليها... أنا أتكلم عن حالتين: الأولى تتمثل في حالة ما إذا كان هو الوريث الوحيد، هنا لا يستفيد سواء كان يملك أرضا أو مسكنا، أما أولئك الذين هم في إطار الملكية المشتركة، ثم تدخل في التقسيم القاعدة العامة هي أن الحصة المخصصة له لا تمثل حصة السكن مثلا، لأنه هكذا ويمكن أن نصل معه إلى إجراءات أبعد من هذا، لأننا حتى الحصة إذا تعلق الأمر بالسكن ولما يدخل الورثة أو في إطار الملكية المشتركة، عندما يدخل الأمر في إجراء التقسيم يتحصل كل واحد على ما نسميه بالحصص النسبية، لديه أجزاء، حينها نرى إن كانت تلك الأجزاء تمثل السكن أو لا، نحن نذهب إلى أبعد من هذا من أجل منحهم حقهم –إن شاء الله– وفتحنا الآن مجال الطعون، درسناها ومن لديه مساحة – كما قلت – أقل من... يدخل وندرس حتى قيمته ونعطيهم حتى الحق في الرجوع، إذن، أطمئنك ويمكننا أن نذهب إلى أبعد من هذا لكي يتحصل من لديه حق على حقه، لكن نعرف كل حالة بحالة فيوجد 30 مترا و40 مترا، ولكن أظن أنه لا توجد أي مشكلة بالنسبة لهؤلاء الناس واللجنة تجتمع على حل كل هذه المشاكل، وأنا أحرص على هذه المسألة شخصيا.

أتمنى أنني قد وفقت في الإجابة على انشغال السيد العضو المحترم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر بن سالم، إن كان يريد التعقيب؟

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس.

أنا أيضا بدوري أشكر السيد الوزير، على هذه التوضيحات التي أتمنى أن تتابع بكل جدية، وإذا كان سؤالي

يتمحور حول بعض المسائل التي تبدو بسيطة، ولكنها تمثل إكراهات للمواطن وأحيانا خيبة أمل.

سيدي الوزير، مسألة الهبة هذه هي مسألة صعبة نوعا ما، كون أنني طرحت سؤالي انطلاقا من عدة حالات، فهو يخص بعض الحالات فمثلا مواطن من أقصى الجنوب انتقل إلى العاصمة منذ 40 سنة، وهو مؤجر لمسكن، فإن أعطيت له هبة، مثلا في أقصى الجنوب يحذف اسمه، وكثير من المواطنين سارعوا إلى إرجاع هذه الهبة إلى أهلها، لأنها قد تكون أرضا بيضاء، كيف يمكنه بناؤها؟ وإن لم يستطع ينتقل إلى ولايته الأصل، وبالتالي، هناك في بعض الحالات أشخاص أرجعوا هذه الهبة مباشرة، لأنها كانت صدمة بالنسبة لهم، فمنذ 2002، وهو مكتتب دفع الأقساط وإذا به يحرم من السكن وهو أب لخمسة أو ستة أطفال وكلهم يقطنون بالعاصمة، يحاسب على هبة أعطيت له في تمنراست أو بشار أو أقصى الجنوب !!

لدي حالة، سيدي الوزير، وأتابعها، طرحتها منذ حوالي 4 سنوات على ثلاثة وزراء مروا بهذا القطاع، إن كان من الممكن أن أسلم لك الملف !! شكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ طبعا الحالات الخاصة تقدم في إطار خاص، السيد الوزير هل لديك ما تضيفه؟

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: الأخ العضو، أردت أن أغتنم هذه الفرصة، لأن هذا الإشكال مطروح، ونحن نذكر بأننا نوزع سكنات اجتماعية وبأموال من الخزينة، يجب أن تسلم لأصحابها هذه هي القاعدة العامة، يجب أن يستفيد الجميع، من فرج الله عليه ومن خلال هبة تحصل على قطعة أرض أو مسكن فليترك لأخيه حتى في ولايات أخرى، فمن غير المعقول أن أستفيد في العاصمة وفي بشار وفي... هذه هي العدالة الاجتماعية، لكن أنا أؤكد لك سيدي العضو، إلا إذا كانت لديك حالة تتقدم بها الآن ولديها حل، ليس بثلاثة أو أربعة وزراء تُحَلْ وبسرعة، لكن في إطار القانون، فمن لديه مسكن به غرفة واحدة أو مساحة محدودة، الإجراء لا يمس هذه الحالة، سواء في بشار أو في ولاية أخرى، إطمئن، وأنا أتابع هذه المسألة شخصيا، لماذا؟ لأننا وخاصة بالنسبة لبرنامج عدل لقد مررنا البطاقية الوطنية لأن السؤال يهم كل الأعضاء وما يهمني أنا أن أوصل الرسالة، لقد مررنا حوالي 600 ألف حالة بما فيهم الزوج والزوجة، وفي هذه الحالات وجدنا أناسا مستفيدين والذين وجدناهم في البطاقية بما فيهم أولئك الذين يدخلون في إطار الميراث، هذه الحالات ستدرس وحالات عديدة وضعت بها ميكانيزمات وإن شاء الله ستكون هناك عدالة وتكون الشفافية وتصلهم الأجوبة شخصيا، كما له الحق في إجراء الطعن ونحن هنا، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في قطاع السكن والعمران والمدينة، والسؤال الموالي للسيد بلقاسم قارة، فليتفضل مشكورا.

السيد بلقاسم قارة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير السكن والعمران والمدينة.

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

السيد الوزير؛

لقد كان إطلاق مشروع إنجاز الملحقة الجامعية ببلدية وزرة، في ولاية المدية، والتابعة لجامعة يحيى فارس، منذ سنة 2014، حيث كان هذا الهيكل الجامعي حلم سكان المنطقة وطلبتها على وجه الخصوص، وما يعنيه ذلك من تخفيف الاكتظاظ الذي تعانيه جامعة يحيى فارس؛ وبالتالي، توفير ظروف بيداغوجية مناسبة للطلبة، وكان من المفروض أن تنتهي الأشغال بعد 22 شهرا، إلا أنه يعاني تأخرا كبيرا لحد اليوم، بسبب عدم وفاء الشركة بالتزاماتها في أكثر من مناسبة ولأسباب مختلفة.

ورغم تدخل وزارة السكن والعمران والمدينة، من أجل فك التعاقد مع الشركة التركية، التي سجلت تقصيرا وتأخرا كبيرين في آجال الإنجاز رغم حصولها على صفقة إنجاز المشروع عن طريق التراضي، إلا أن تدخل الوزارة لم

يكن كافيا لتجسيده على أرض الواقع، رغم الوعود المتكررة بإنهائه قبل كل موسم جامعي.

السيد الوزير؛

ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت بهذا المشروع ليسجل كل هذا التأخر، وما يترتب عن ذلك من استهلاك لأغلفة مالية مضاعفة؟

وما هي الإجراءات التي يمكن لمصالحكم الوزارية اتخاذها لتجاوز العقبات التي حالت دون تجسيده، حتى يتمكن طلبة الولاية من الاستفادة من هذا المرفق الهام؟

تفضلوا، معالي الوزير المحترم، بقبول فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، للرد على السؤال الشفوي الذي سمعنا فحواه قبل قليل.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

زملائي الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بلقاسم قارة، على سؤاله الشفوي والذي يستفسر من خلاله عن الأسباب التي أدت إلى تأخر إنجاز الملحقة الجامعية ببلدية وزرة بولاية المدية، وكذا الإجراءات المتخذة لاستكمال المشروع وتسليمه في أقرب الآجال.

وعليه، يشرفني أن أوافي سيادتكم بالتوضيحات التالية:

لقد استفادت ولاية المدية من مشروع إنجاز قطب جامعي جديد ببلدية وزرة، مسجلة على عاتق ولاية المدية، أي الآمر بالصرف هو الوالي وليس الوزارة صاحبة المشروع، يحتوي على 6000 مقعد بيداغوجي و4000 سرير، كما تم إسناد المشروع إلى مؤسسة إنجاز خاضعة للقانون الجزائري (International SKN)، في إطار صيغة التعاقد بالتراضي البسيط بغلاف مالي يفوق 8 مليار دينار، إلا أن المشروع عرف عدة صعوبات أعاقت تقدم الأشغال وهي مرتبطة أساسا بـ:

– الإشعار المتأخر بإعادة توجيه القطعة الأرضية التابعة لخط السكة الحديدية البليدة – الجلفة، حيث لم يتم إدماجها بالمشروع الجامعي، إلا في 6 نوفمبر 2014، بعد المصادقة على الصفقة.

– النزاع على مصنع الحليب المتواجد هناك والذي تطلب تسخير القوة العمومية بتاريخ 28 سبتمبر 2015، ما تسبب في تأخر قدره 19 شهرا.

– الطبيعة الصخرية والجبال الصخرية للأرضية المخصصة للمشروع.

– التأخير في تعيين مواقع التفريغ العمومي ببلدية المدية، حيث لم يتم ذلك إلا بعد عدة اقتراحات.

– وجود أنبوب مياه خاص بمدينة وزرة والذي تم تحويله على طول 2000 متر.

– الانهيارات والانزلاقات الأرضية الناجمة عن سوء الأحوال الجوية على مستوى الطريق رقم 1 المحاذية للقطب الجامعي على طول 400 متر، والتي طلبت بناء جدران استنادية هامة على ارتفاع يتراوح من 4 إلى 5 أمتار.

– التأخر في الحصول على إعادة التقييم الضرورية للتكفل بكافة المشروع.

– نقص الاعتمادات خلال السنتين الأخيرتين، الأمرالذي أثر سلبا على السير الحسن للأشغال.

من جهة أخرى هناك عدم قدرة شركة الإنجاز على تعبئة المواد البشرية اللازمة لضمان وتيرة مقبولة للأشغال.

وعليه، فقد تم توجيه عدة إنذارات لشركة الإنجاز المعنية لتدارك الوضع وتسريع وتيرة الإنجاز، حيث وعلى إثر ذلك قامت بتوفير موارد بشرية إضافية وتتمثل في 700 عامل، كما أعلمكم بالاتفاق والالتزام من الشركة ووالي الولاية بجدول تسليم جميع هياكل القطب الجامعي وذلك وفق ما يلي:

– تسليم مشروع 2000 سرير للإقامة الجامعية أواخر الشهر الجاري، شهر مارس 2018، حيث نسبة تقدم الأشغال وصلت 98٪، ولم تبق سوى رفع بعض التحفظات.

– تسليم 3000 مقعد بيداغوجي في نهاية سبتمبر 2018، خاصة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث تعادل نسبة تقدم الأشغال 70٪.

– تسليم 3000 مقعد بيداغوجي في نهاية سبتمبر

2018، خاصة بكلية العلوم، حيث تعادل نسبة تقدم الأشغال 55٪.

– تسليم 2000 سرير نهاية أكتوبر 2018، تعادل نسبة تقدم الأشغال 55٪.

وعلى إثر هذا الاتفاق أسديت تعليمات صارمة لمدير التجهيزات العمومية لولاية المدية، لمتابعة هذه القرارات.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود للسيد بلقاسم قارة والكلمة لك.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس.

كما أشكر السيد وزير السكن والعمران والمدينة، على عناصر الإجابة التي تفضل بها والتي حملت معطيات وتطمينات أزال بها الغموض والتساؤلات التي ارتبط بها هذا المشروع؛ وأغتنم هذه المناسبة لأحيي جهود معالي الوزير، التي يبذلها منذ توليه مسؤولية هذا القطاع الحساس والذي أعطاه دفعة وحيوية والنتائج الإيجابية نلتمسها في الميدان، سواء على مستوى ورشات المشاريع التي كانت تعرف ركودا أو من خلال تسريع وتيرة بعض البرامج وإطلاق برامج وصيغ جديدة، وبالعودة إلى موضوع السؤال أريد إضافة بعض التفاصيل المتعلقة بمشروع الملحقة الجامعية بمنطقة النشاطات لبلدية وزرة، حيث يتضمن المشروع بناء 8000 مقعد بيداغوجي موزعة على معاهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد العلوم الرياضية ومعهد العلوم، بالإضافة إلى إنجاز 4000 سرير، وتكمن أهمية هذا المشروع في تخفيف الضغط والاكتظاظ اللذين تعاني منهما جامعة يحيى فارس بالمدية، لدرجة أن بعض الطلبة يستغلون بعض المرافق التابعة لبعض الثانويات، وتتولى إنجاز المشروع الشركة التركية الدولية للبناء (SKN)، وقد حددت مدة الإنجاز بـ 22 شهرا ابتداء من شهر أفريل 2014، إلا أن الملاحظ أن نسبة تقدم الأشغال بلغت حوالي 60٪ في المتوسط، مع تسجيل عدم الانطلاق في أشغال التهيئة الخارجية، وبهذه المعطيات، فإن المشروع مرشح لتسجيل تأخر قد يمتد لسنتين إضافيتين، إذا لم يتم تشديد الحرص والمتابعة الميدانية لتقديم أشغال إنجازه، رغم حصول هذه الشركة على صفقة مشروع عن طريق التراضي ونحن نعلم أن اللجوء لحالة التراضي في منح الصفقات لا تتم إلا في ظروف الاستعجال فقط، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هو الدافع للجوء هنا لحالة التراضي في منح مشروع يسجل تأخرا فاق السنتين، ولا يزال مرشحا لتسجيل تأخر كبير ؟

مع العلم أن الحكومة قد وفرت الاعتمادات المالية المطلوبة لهذا المشروع، ويبقى المطلوب هو زيادة حرص المسؤولين على تنفيذ ومتابعة مراحل المشروع واحترام الآجال.

أكرر شكري لمعالي الوزير المحترم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ القانون يقر بطرح سؤال واحد وبعده التعقيب وفيه يطرح سؤال واحد، لست أدري إن كان للسيد الوزير الجاهزية للرد على هذا السؤال الجديد، وإلاّ نحن نتأسف لكون هذا السؤال لم يتم إدراجه ضمن السؤال الأساسي؛ تفضل.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: المهم السيد الرئيس، أنا أطمئن الأخ العضو أنه قبل مجيئي إلى هنا كنت قد تكلمت مع السيد الوالي، لأن المشروع هو مسند للولاية تحت إشراف السيد الوالي أنا أؤكد له أن القرارات التي اتخذت سنتابعها وتصله المعلومات حتى وإن لم يطرح السؤال حول ذلك، سأوافيه بمستجدات هذا الملف وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد نور الدين بالأطرش.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم ثم الصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،
معالي الوزراء،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
الأسرة الإعلامية،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذن، سؤالي موجه إليكم معالي وزير الموارد المائية وفيه أقول:

لقد مرت سنة وأكثر بقليل من أحداث وفيضانات واد الشلف، إثر تساقط كمية معتبرة من الأمطار لم تشهدها ولاية مستغانم من قبل، أدت إلى إحداث أضرار بشرية ومادية، بل وخسائر بالجملة، عائلات منكوبة، مباني منهارة، مقطوعة، ومزارع متلفة، حدث ولا حرج...

نعم، نقلنا انشغالنا ومواساتنا وأضرارنا وآلامنا، ولكن أرى أن الوضع كما هو رغم إيفاد لجنة وزارية لتقصي الحقائق نزلت بضرورة على الأقل قطع أشجار العريش التي باتت تصد مياه الأمطار المتدفقة إلى واد الشلف، وبالتالي، إحداث الفيضانات التي نجم عنها أضرار بالجملة.

معالي الوزير،

إن تدخلكم بات ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لتجنب الكارثة الموقوتة التي يمكن أن تحل بين لحظة وأخرى، ولا يمكن استدراك الوضع لو لم يتم معالجته قبل حلول الكارثة.

إذن، أقول في سؤالي معالي الوزير: إلى أي مدى وصل عمل اللجنة التي أوفدت إلى ولاية مستغانم العام الماضي، خاصة إلى بلدية سيدي بلعطار بدواويرها والحشاشة عمور ببلدية الصور وبعض دواوير بلدية عين بودينار؟ ولماذا لم تجسد الوعود المتمثلة في قطع أشجار العريش كتدبير أولي لتسهيل عملية مرور مياه الأمطار؟

أشكركم على كرم إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية.

السيد وزير الموارد المائية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة ممثلو الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للأخ الفاضل السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بحماية سكان مدن وقرى ولاية مستغانم، وكذا ممتلكاتهم من خطر الفيضانات والتكفل بتهيئة واد الشلف وحماية التجمعات السكنية من كل من بلدية سيدي بلعطار، الصور، وعين بودينار.

ففي هذا الشأن من الضروري التذكير بأن وزارة الموارد المائية تتكفل في إطار المهام المنوطة لها بتنفيذ وتجسيد برامج حماية المدن من خطر الفيضانات الذي يمس العديد من ولايات الوطن، وهذا في إطار تنفيذ مخطط عمل الحكومة، تطبيقا لمختلف البرامج التنموية التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، منذ بداية سنة 2000.

ففي ولاية مستغانم، محل سؤالكم، عرفت على غرار باقي ولايات الوطن، برنامجا طموحا في مجال حماية المدن من خطر الفيضانات، مس منطقتين؛ هما: منطقة البرجية ومنطقة واد الشلف.

بالنسبة لمنطقة البرجية، سجل القطاع في سنة 2017، عمليتين في إطار الصندوق الوطني للماء، بغلاف مالي قدره 18 مليار سنتيم، من أجل إعادة تأهيل وتنقية واد الطين على مسافة 7 كلم، وكذا تأهيل قناة الصرف الصحي الرئيسية لمدينة صيرات لتحويل المياه المستعملة نحو محطة معالجة مياه الصرف الصحي بن يحي، حيث تندرج هذه العمليات ضمن مشروع حماية الجهة العليا لمنطقة البرجية من الفيضانات على مسافة 14 كلم، وصلت نسبة الإنجاز بها 50٪، وسيتم تسليم هذا المشروع خلال الصائفة القادمة، إن شاء الله.

أما بالنسبة للجهة السفلى، ففي نفس السياق، تم الانطلاق في إنجاز وفتح قناة على طول 12 كلم، إضافة إلى حاجز ترابي على طول 3 كلم، في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، سيتم تسليمه كذلك خلال الصائفة القادمة، إن شاء الله.

فيما يخص منطقة واد شلف، يجدر التذكير بأن هذه الأخيرة عرفت فيضانات، كما ذكر السيد العضو الفاضل، في شتاء 2017، نظرا للتساقطات المعتبرة المسجلة خلال شهر جانفي من نفس السنة، ما ترتب عنه ارتفاع في منسوب المياه على ضفاف واد الشلف، مس كلا من دواوير العشاصطة بلدية الصور، وكذا بعض الدواوير ببلدية

سيدي بلعطار بن عبد المالك رمضان، ما أدى إلى تسجيل بعض الخسائر المادية مست أساسا الأراضي الفلاحية ومحاصيلها، وكذا تضرر أربعة طرق ولائية عابرة للواد، إلى جانب شبكة التطهير؛ وعليه، وأمام الوضعية المسجلة، كما ذكر السيد العضو الفاضل، تنقلت – حقيقة – لجنة رفيعة المستوى إلى ولاية مستغانم، ترأسها السيد الأمين العام لوزارة الموارد المائية، خلصت إلى أخذ قرارات، تم الشروع في تطبيقها على أرض الواقع، منها إعداد دراسة مفصلة لتهيئة واد الشلف على طول 22 كلم من مصب مخرج السد إلى غاية المصب في البحر قصد حماية التجمعات السكانية المتواجدة علي ضفاف الواد من خطر الفيضانات؛ للعلم أن الدراسة تمت وباشر القطاع في الاجراءات مع السلطات المحلية من أجل إعادة هيكلة العملية والملف قد أودع على مستوى المديرية العامة للميزانية على مستوى وزارة المالية، وهذا القرار سيتم إبلاغه عن قريب.

تلكم هي التوضيحات التي ارتأيت تقديمها للإجابة عن سؤال السيد نور الدين بالأطرش، وتبقى وزارة الموارد المائية والمؤسسات التابعة لها على استعداد لإفادتكم بمعلومات إضافية إذا ما لزم الأمر، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود للسيد نور الدين بالأطرش، تفضل.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول لكم أيضا معالي الوزير.

فقط معالي الوزير، طرحت هذا السؤال لأنه سبق لي وأن طرحته بصيغة أخرى العام الماضي، فإذا كان واد الشلف أو الماء بصفة عامة مصدرا للحياة أصبح في ولاية مستغانم مصدرا للخطر، أقول هذا لأننا عشنا الكارثة العام الماضي، عشناها بكل جوارحنا، والتقيت أنا شخصيا وليست مجاملة مني فهذا واجبي كممثل للشعب وطمأنا المواطنين في تلك المنطقة، تصوروا – معالي الوزير– بلدية بأكملها سيدي بلعطار، حشاش عمور، الصور وعين بودينار، يتجول فيها رجال الحماية المدنية، ومن هذا المنبر أحييهم على الخدمة التي قدموها العام الماضي، يتجولون في البلدية بالقوارب؛ طرحنا السؤال وقدمنا بعض الحلول علّها تجد آذان صاغية، قلنا فقط إقطعوا العريش الذي يصب الأمطار واجعلوه يصب مباشرة في البحر؛ تصوروا معي أكثر– معالي الوزير– بأن هناك قنبلة موقوتة في تلك المنطقة، سدين، سد من واد الخير وسد من أولاد سيدي علي، لما يمتلئ عن آخره يتم إفراغه ولما يتم الإفراغ يسيل مباشرة في الوادي، فتحدث الكارثة، وهذا ما حدث فعلا صدقوني – معالي الوزير – لما تسقط الأمطار – غفرالله لنا – نقول ليتها لا تتساقط ونحن بحاجة إليها، حتى نغاث ونستغيث ولكن خوفا على المواطنين ولأننا عشنا آلاما العام الماضي، صغارا، رضعا وشياب ركعا، نساء، شبابا، كلهم كانوا منكوبين، الوقت ليس في صالحنا لأن التريث في قضية مثل هذه سوف يأخذنا إلى ما لا يحمد عقباه؛ وبالتالي، لابد من التدخل السريع، الأمر مستعجل، لأننا عشنا الكارثة التي وقعت العام الماضي وننقلها إليكم بكل جوارحنا، وطمأنا الشعب بأنه سوف تكون هناك حلول، لذلك طرحت هذا السؤال – يعني – إلى أي مدى وصلت النتائج التي خلصت بها هذه اللجنة، أريد منكم – معالي الوزير – فقط كحل أولي قطع هذه الأشجار، وليس هذا بالأمر الصعب، ولكم واسع النظر معالي الوزير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة مجددا للسيد وزير الموارد المائية.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا سيدي الرئيس.

أجدد شكري للأخ العضو.

ما أردت أن أقوله بخصوص واد الشلف، حقيقة وقع في السنة الفارطة ارتفاع في منسوب سيلان المياه في هذا الواد وهو من بين أكبر الأودية في الجزائر، إذا كانت توجد حلول، وقطع الأشجار يعد حلا نحن ذهبنا إلى أبعد من ذلك فيما اقترحته السلطات العمومية وهو لكي نحل المشكل نهائيا، لابد من إدخال التهيئات، تمت الدراسات وسنتحصل عن قريب – إن شاء الله – على تمويل مباشر لمباشرة... حتى ولو اضطر الأمر لأن فيه 22 كلم ننشئ عدة مؤسسات من أجل القيام في أقرب وقت بهذه التهيئة لتأمين السكان والممتلكات، الإشكالية الآن كيف طرحت ؟ صحيح أن سد أولاد عمر لما يمتلئ – كما قلت — يحدث تسربات لماذا؟ لأن نظام (الماو) لا يعمل كما في السابق؛ كان هذا

النظام يعمل كالتالي : سد الشف هو الذي يحجز هذه المياه ثم تضخ في سد كرادة وهو الممول الرئيسي لتحويل الماء مع الدخول في الخدمة، خدمة المحطات، خصوصا المحطات الكبيرة لتحلية مياه البحر، أصبح (الماو) ينقل مياه تحلية مياه البحر، وقليلا من مياه السد ممكن في بعض الأحيان يصبح يوفر بعض الكميات لولاية مستغانم ولكن مهمته الأساسية اليوم هي نقل مياه تحلية مياه البحر، معناه هذا السد يجلب معدل 150 مليون متر مكعب في السنة، ونقوم حاليا بدراسات من أجل عملية تهيئة الوادي وكذلك إعادة توظيف هذه المياه، نوظفها في الفلاحة ونوظفها.... إنني سأعطي تعليمات إذا كانت فيه بعض العمليات والإجراءات خفيفة كقطع الأشجار أو أي تعامل من هذا الشأن نقوم به وبدون تردد وبدون أي مشكل، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في قطاع الموارد المائية، والكلمة للسيد فريد بحري.

السيد فريد بحري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي اليوم موجه إلى معالي وزير الموارد المائية:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 و76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني معالي وزير الموارد المائية، أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

يعاني سكان المنطقة الشمالية لولاية الوادي من قرب المصب المائي لتصريف المياه لمشروع تطهير وادي سوف لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لم تتم دراسة استغلال هذا الحجم الهائل من المياه المترامية في المحيط القريب من التجمعات السكانية.

سؤالنا معالي الوزير كالآتي:

– أين وصلت نتائج الدراسات، وما هو البرنامج المسطر لاستغلال المياه لصالح الفلاحة أو غيرها؟

ورفع انشغالات المواطنين من توقع حدوث كوارث بيئية لهذه الظاهرة، علما أن مشروع الدراسة مسجل سنة 2013، وأمرتم – معالي الوزير– بعهد هذه الدراسة إلى الدوان الوطني، ولكن للأسف إلى حد الآن، لا توجد نتائج مرضية، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد بحري؛ الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية.

السيد وزير الموارد المائية: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد فريد بحري، عضو مجلس الأمة، الموقر، عن سؤاله المتعلق أساسا بالمحافظة على البيئة وصحة السكان والتكفل بالمياه المستعملة وإعادة استغلالها في السقي.

إن وزارة الموارد المائية، في إطار تنفيذ مخطط عمل الحكومة تطبيقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، تعمل على التكفل الأنجع والمستمر بالجانب الخاص بالحفاظ على صحة المواطنين من خلال مختلف برامج إنجاز محطة معالجة المياه المستعملة، وكذا القضاء على نطاق عبور التدفقات العشوائية في الطبيعة.

فولاية الوادي محل انشغالكم عرفت على غرار المشروع الكبير لمعالجة صعود المياه في المنطقة الذي أقره فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، برنامج طموح في مجال التكفل بمياه الصرف الصحي، تترجم من خلال إنجاز أربعة محطات معالجة المياه المستعملة بقدرة معالجة إجمالية 60 ألف متر مكعب في اليوم، هي حاليا قيد الاستغلال ومسيرة من قبل الديوان الوطني للتطهير، بهدف المحافظة على البيئة وصحة المواطنين من خطر تفشي أي بؤرة من

الأمراض المتنقلة عبر الولاية، وكذا حماية الطبقات المائية الباطنية التي تزخر بها الولاية.

في هذا السياق وللسهر على الاستغلال الرشيد والأمثل للموارد المائية والاقتصادية، بادر قطاع الموارد المائية بتسجيل دراسة شاملة لإعادة استغلال المياه المعالجة للمحطات الأربع المتواجدة بولاية الوادي وتوظيفها في السقي الفلاحي، تسمح من خلالها بتسطير البرنامج الخاص لاستغلال هذه المياه، حيث عرفت هذه الدراسة رفع التجميد عنها، كانت الدراسة مسجلة حقيقة، لكن بقرار من فخامة رئيس الجمهورية، قطاع الموارد المائية، قد استفاد برفع التجميد عن عدة عمليات، منها هذه العملية، تبعا لقرار فخامة رئيس الجمهورية، بضم قطاع الموارد المائية إلى القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية، التي استوجب رفع التجميد عن مشاريعها، إلى جانب قطاع التربية الوطنية والصحة.

وعليه، باشر القطاع بإعداد دفتر الشروط الخاص بالدراسة والإعلان عن مناقصة وطنية، حيث يتم حاليا دراسة وتقييم العروض التي ستسفر في الآجال القريبة عن منح الصفقة لمباشرة الدراسة.

أما بالنسبة لشق سؤالكم المتعلق بتخوف السكان من حدوث كوارث بيئية بسبب مياه المعالجة في المحطات والمتدفقة في مجرى الوادي، على بعد 15 كلم من أقرب تجمع سكني.

أود أن أؤكد على نوعية هذه المياه المعالجة، حيث إنها تخضع لمراقبة مستمرة وتحليل منتظم وفقا للمعايير المعمول بها والمنصوص عليها، لاسيما قبل منظمة الصحة العالمية، وعليه، فهي لا تشكل بتاتا خطرا أو تهديدا على صحة المواطنين أو على البيئة.

تلكم هي التوضيحات التي ارتأيت تقديمها للإجابة عن سؤال الأخ الفاضل، السيد فريد بحري، وتبقى وزارة الموارد المائية هي والمؤسسات التابعة لها على استعداد لإفادتكم بمعلومات إضافية، إذا ما لزم الأمر، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود للسيد فريد بحري، أتريد أخذ الكلمة؟

السيد فريد بحري: نعم، السيد الرئيس.

أولا أشكر معالي الوزير، على هذا الرد، ولكن أود أن أشير إلى بعض النقاط، خاصة فيما يتعلق بقضية المصب، معالي الوزير وأنتم تعلمون – طبعا – أن المصب تقريبا فيه تدفق المياه يوميا (60000 م³)، وبعد ربط بعض الأحياء بشبكة التطهير في هذه البلديات، قد يصل المصب أو التدفق إلى 77 ألف متر مكعب يوميا.

معالي الوزير، هذه المياه أو هذا الكم الهائل من المياه أحدث – كما ورد في تدخلي – بقعا مائية كبرى تصل إلى حد ربما 30 كلم، نحن مع نتائج الدراسات التي تقدمت بها – معالي الوزير – عند خروج المياه من المحطات لا تضر ولكن بعد ركودها وبعد تراكمها ستحدث أشياء أخرى وخاصة اليوم نحن نرى أمرا غريبا جدا، الحشائش الضارة... ونحن متخوفون مستقبلا من الوقوع في مشكل بيئي طبيعي، ونحن نعلم أن كل أو معظم البلديات أو قراها، هي عبارة عن بلديات أو قرى ريفية يتراودها سكان ريفيون ورعاة، إلى غير ذلك...

أردنا فقط أن نستغل هذه المياه، نحن نعرف أن ولاية الوادي هي ولاية فلاحية بامتياز ولديها مستقبل زاهر في الفلاحة، فاليوم هذه المحطة «كويني» التي تكلمت عليها معالي الوزير، أقاموا تجربة غرس الزيتون ومن هذا الماء بالذات وأعطى نتائج جيدة، وبعد تقديم المحصول إلى المخابر تبين أنه سواء زيتون أو الزيت الناتج عن هذه الشجيرات المسقية بهذا الماء صالحة 100٪ ولا يشوبها أي شيء.

أردنا استغلال هذه الأراضي، لأن هذا المصب الذي تكلمنا عنه والذي يصل حتى (77000 م³)، يستطيع أن يسقي أكثر من 4000 إلى 5000 هكتار، فالأراضي موجودة؛ وبالتالي، نربح أمرين، نحمي السكان ونستمر في الإنتاج الفلاحي بالنسبة للولاية، وشكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد بحري؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا للسيد الرئيس، وشكرا مرة أخرى للسيد العضو.

أولا أطمئن مرة ثانية ومن خلالكم مواطني ولاية وادي سوف، وكما قلت في تدخلي إن هذه المياه خاضعة لتحاليل ولدينا بكل محطة مخبر، هذه التحاليل فيها ثلاثة معايير أقرتها المنظمة الدولية للصحة وتطبق في كل المحطات

بوادي سوف وغيرها، كل المحطات الموجودة لدينا بالجزائر محطات محترمة وتحترم هذه المعايير.

بالنسبة لإعادة استغلال هذه المياه ومن أجل ألا تكون مصدر خوف، هي مصدر خير، تكون إن شاء الله، مصدر خير لأن الحجم وهو أمر صحيح ما تفضلت به، أنه ومع توسيع شبكة الصرف الصحي يمكننا أن نصل إلى (80000 كلم^3) في اليوم، هذه المياه تجري في قناة وأبعدناها عن المحيط العمراني أو السكنات، لكن هذه الدراسة التي سننطلق فيها عن قريب والتي تم رفع التجميد عنها، صحيح أنها كانت مبرمجة للانطلاق من قبل، لكن – الحمد لله – رفع عنها التجميد اليوم، قمنا بإجراءات المناقصة واليوم نجري هذه الدراسة التي تعطينا الكيفية، أي كيف سيتم إعادة توظيف إعادة استغلال هذه المياه في الفلاحة، مع العلم أن هذه المياه ولأن المحطات المتواجدة في الوادي تعالج في الدرجة الثانية؛ وبالتالي، نستطيع زرع الحبوب والعلف وكذا الأشجار بدون أي إشكال.

في بعض المحطات أدخلنا حتى المعالجة الثالثة للخضروات، أقر بكل هذا من أجل القول بأن هذه المياه اليوم وحتى في البلدان المتقدمة هي مصدر هام جدا في مجال سقي الأراضي الفلاحية، إذن اطمئنوا سنسهر على هذه الدراسة لنكملها في أقرب وقت ونتابعها – إن شاء الله – بعمليات لتنفيذ ما جاء في الدراسة لفائدة ولايتكم، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الموارد المائية؛ ننتقل الآن إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والكلمة الآن للسيد عبد القادر مولخلوة، وسؤاله الشفوي الخاص بالقطاع.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

سلام الله عليكم.

طبقا للقواعد القانونية المتعلقة بالأسئلة الشفوية، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير؛

لقد سبق لنا في عدة مداخلات بمجلس الأمة، أننا لفتنا انتباهكم عن واقع قطاع الصحة بولاية عين تموشنت الذي هو في تدهور مستمر جراء تصرفات القائمين عليه على المستوى المحلي، رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة لتحسين هذا القطاع الحساس خدمة للمواطن.

سيدي الوزير، لقد صرفت الدولة على العتاد الصحي أموالا باهظة للتكفل الجيد للمرضى والتخفيف من معاناتهم، إلا أن في الواقع ذهبت هذه المجهودات في مهب الريح.

السؤال المطروح:

– نطلب منكم تفسير سبب تعمد القائمين على القطاع بعين تموشنت ترك جهاز الفحص المغناطيسي معطلا رغم حداثة اقتنائه؟

شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زملائي أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا أشكر السيد عبد القادر مولخلوة، عضو مجلس الأمة، على سؤاله وعلى انشغاله فيما يخص قطاع الصحة بولاية عين تموشنت.

وللإجابة على سؤالكم المتعلق بصيانة جهاز الفحص المغناطيسي (IRM)، والمتواجد على مستوى المؤسسة الاستشفائية الدكتور بن زاغو بعين تموشنت، ينبغي أن أقدم لكم بعض المعلومات بخصوص ظروف اقتناء هذا الجهاز، وكذا الأسباب التي أدت إلى عدم استعماله بصفة منتظمة.

لقد تم اقتناء هذا الجهاز – موضوع انشغالكم – وفقا للصفقة التي تم إبرامها في 13 جانفي 2013، مع إحدى الشركات الممثلة بالجزائر، فبعد وضع الجهاز قيد الخدمة في شهر نوفمبر 2015، تبين عدم توافق الخصائص التقنية للجهاز مع دفتر الشروط لعدم توفر اللواحق، كما سجلت بعض الاختلالات عند تجارب الاستعمال، وقد تم تثبيت ذلك في محضر التسليم المؤقت، الأمر الذي دفع بالإدارة إلى فسخ العقد من جانب واحد في شهر ماي 2016، بحضور محضر قضائي بعد أن تأكد المتعامل المتعاقد من صحة التحفظات، وبعد إعذاره ثلاث مرات، والقضية لا تزال قيد التحقيق، وستؤخذ القرارات اللازمة عند نهاية هذه التحقيقات.

ولعلمكم أن الجهاز لم يتم دفع ثمنه من طرف الدولة، وكان لي الحظ إذ زرت ولاية عين تموشنت، وأنا فخور بالمؤسسة الاستشفائية المذكورة، لديكم فرق ناجحة وعظيمة، شباب يعملون بجدية وصرامة، تفاجأت بقوة وبشدة وأنا أهنئهم على هذا المجهود.

أرجو أن أكون بهذه المعلومة قد أجبت على سؤالكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عبد القادر مولخلوة، هل لديكم تعليق أو إضافة؟

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا معالي الوزير؛

في الحقيقة إجابتكم – سيدي الوزير لو تسمحون لي – ما هو ذنب المواطن في سوء التسيير المحلي؟ ما هو ذنبه؟ أعطيك معلومات إضافية، إنه ومن خلال زيارتكم للولاية تدخلت شخصيا معكم وأردت أن ألفت انتهابكم لعدة نقاط سوداء لكن لم تتح لي الفرصة وربما...

أتعلمون معالي الوزير، أن سكان عين تموشنت يموتون في طريقهم إلى وهران؟! أتعلمون أن جهاز الصعقات الكهربائية المتعلق بالأمراض القلبية غير متواجد بعين تموشنت؟! يموت المرضى في الطريق، نحمد الله على أن ولاية عين تموشنت متواجدة بالقرب من ولايتين كبيرتين، ألا وهما وهران وتلمسان، معظم مرضانا بولاية عين تموشنت يتم نقلهم إلى ولاية وهران أو ولاية تلمسان، ولحسن الحظ أن القطاعات الصحية بالولايتين المذكورتين أحسن وبكثير من ولايتنا، وألفت انتباهكم – معالي الوزير– أن المعلومات الموجودة لديكم حبذا لو تقفون عليها، أرجوكم!

ضف إلى ذلك، أردت أن أتدخل بالرغم من طرحي لهذا السؤال على الوزير السابق، وبتصريح رسمي أقره في مجلسنا الموقر بأنه قد أعطى أموالا لفائدة مستشفى بلدية العامرية قدرها 35 مليار سنتيم، في حين أن المدير السابق كذّب هذا التصريح في جلسة علنية بالمجلس الشعبي الولائي، كذّبها وقال ليس لدينا الأموال من أجل اقتناء الجهاز، ولو تسمحون لي معالي الوزير، أن تقوم بزيارة أو تبعث لجنة إلى مستشفى العامرية تجدون كارثة عظمى، وهذه الأموال التي أنفقتها الدولة صرفت هباء، أرجو منكم أن تقفوا على هذا القطاع وتتفقدوا المستشفى، قم بزيارة أو ابعث بعض ممثليك لتفقد مستشفى العامرية، إنه في حالة كارثية، ولقد تكلمنا عنه مرارا وتكرارا، يأتي وزراء وولاة لتدشينه ولكنه – وللأسف – لو تنتقل للعلاج أو لإجراء حقنة فربما تموت.

معالي الوزير، واقع الصحة بعين تموشنت جد متدهور وجد خطير، أرجو منكم الوقوف على هذا القطاع – واسمحوا لي – ربما أثقلت عليكم لأنني كل مرة ندرجه كانشغال؛ كان من المفروض أن السؤال هذا لا أقدمه لكم، بل يقدم للمعنيين المحليين، والله لا تجد المدير السابق في مكتبه، 10 سنوات ونحن نتكلم ونردد ولم نجد حلا للمشكل... ليس من باب الانتقاد إنما أرجو الوقوف على القطاع، وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: السيد الوزير؟

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: إن شاء الله.

السيد الرئيس: إستمع السيد الوزير وأخذ بعين الاعتبار الملاحظات، وأتمنى أن يتكفل بهذا الموضوع، ننتقل الآن إلى السؤال الموالي وفي نفس القطاع للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
يشرفني أن أطرح على معالي وزير الصحة، السؤال الشفوي التالي نصه:
معالي الوزير،
رغم المجهودات الكبيرة التي بذلت من طرف الدولة في قطاع الصحة، في إطار برنامج رئيس الجمهورية، إلا أن سكان المناطق النائية بولاية إيليزي ما زالوا يعانون من عدم التكفل بهم من الجانب الصحي، بحيث تم إنشاء عيادات صغيرة في كل هذه المناطق ولكن ليست مستغلة بحجة أنه ليس هناك أطباء أو أعوان شبه طبيين، من أجل التكفل بهؤلاء المواطنين في كل من قرية تماجرات وأفراء وأميهور وببلدية إيليزي، وإهرير ببلدية برج الحواس، وتادنت ببلدية جانت وأوهنت بعين أمناس وتيافتي ببلدية برج عمر إدريس، ضف إلى ذلك عدم وجود سيارات إسعاف من أجل نقل الحالات الاستعجالية.
السؤال المطروح:
– متى يتم تحسين الوضع الصحي لهؤلاء المواطنين؟
– ومتى يتم اقتناء سيارات الإسعاف بالمناطق النائية؟
شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: شكرا.
سيدي الرئيس المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أشكر السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، على سؤاله وعلى اهتمامه بموضوع التكفل الصحي بالنسبة لسكان المناطق النائية بولاية إيليزي.
للإجابة على سؤالكم لابد أن أشير بأن تحقيق الرعاية الصحية للسكان يعد من أولويات القطاع، لهذا نسعى من أجل تقريب الخدمات الصحية من المواطن، بإنشاء مؤسسات صحية جوارية وبدعم نشاط التكفل الصحي عن طريق فرق طبية متنقلة إلى المناطق النائية والمعزولة، وهذا نظرا لبعدهم عن التجمعات السكانية، وقد مس هذا النشاط ولايات الجنوب ومن بينها ولاية إليزي التي تتميز بشساعتها، ولهذا فإن التكفل الصحي بسكان المناطق النائية موضوع انشغالكم والمتمثلة في تماجرت وأفراء وأميهور ببلدية إليزي ومنطقة تادنت ببلدية جانت، يتم عن طريق دورات مبرمجة تقوم بها فرق طبية وشبه طبية متنقلة تابعة للمؤسسات العمومية للصحة الجوارية.
وفي هذا الإطار سجلت العام الماضي الفرق المتنقلة التابعة للمؤسستين العموميتين للصحة الجوارية لجانت أكثر من 7000 استشارة في الطب العام وأكثر من 1000 استشارة في جراحة الأسنان، بالإضافة إلى حملات التلقيح والعمليات العلاجية، وفي هذا الإطار قدمنا أوامر لمدير الصحة لتعزيز هذه النشاطات.
بالنسبة لمنطقة إهرير ببلدية برج الحواس والتي أشرتم إليها أيضا في سؤالكم، فيوجد بهذه المنطقة الشبه حضرية عيادة متعددة الخدمات، تتوفر على طاقم طبي وشبه طبي.
وفيما يخص وسائل نقل الحالات الاستعجالية، تتوفر الولاية على 44 سيارة إسعاف، موزعة على مستوى الهياكل الصحية والبالغ عددها 51، حيث 2 من هذه السيارات، تم وضعها بالعيادة متعددة الخدمات بإهرير وقاعة للعلاج بتادنت.
وسيكون، إن شاء الله، في هذا العام وفي العام المقبل تعزيز الولاية بسيارات إسعاف جديدة، ونظرا للخصوصية الجغرافية التي تميز مناطق الجنوب ولضمان فعالية الخدمات الطبية المقدمة للحالات الاستعجالية، نحن بصدد التفكير في مشروع مخطط نقل المرضى الخاص بالجنوب (SAMUSUD)، هذا لتكفل أحسن بالمرضى، طبقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.
أرجو أن أكون بهذه المعلومات قد أجبت على سؤالكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس.

والله أقولها بكل صراحة إن ردكم – معالي الوزير – بالنسبة لي غير مقنع، لأنه إذا تكلمنا اليوم عن هذه الدوريات، لا يمكننا ومواطنينا انتظار وصول الدوريات حتى نمرض !! هذا المشكل غير مطروح فقط في المناطق النائية وقضية الدوريات، حتى الأخصائيون تبعثونهم إلى الولاية في إطار الدوريات.

أقول لك، بكل صراحة نشكر فخامة رئيس الجمهورية، الذي أمر بإنشاء عيادات في هذه المناطق، ويجب أن تستغل هذه العيادات ولا يمكن للمواطنين هناك أن ينتظروا الدوريات المقررة لمدة 4 أشهر أو 5 أشهر أو سنة لكي يفحصوهم، هذا من جهة، يبقى من جهة أخرى أن وزيرا سابقا قد مر بمناطق الجنوب وهو يملي علينا الوعود والأحلام التي نجدك بصدد عرضها علينا أنت ومفادها أنكم ستقومون بكذا وتعملون على تجسيد كذا، ونقول ونفعل كذا وكذا!!

تبقى قضية سيارات الإسعاف؛ في وقت مضى قيل لنا سنزود هذه المناطق بالمروحيات، ثم قلتم لا، بل نجلب لكم الطائرات، ثم اتضح الأمر بأنكم بخلتم علينا حتى بسيارات الإسعاف، فمنذ 5 أو 6 سنوات لم تصلنا ولا حتى سيارة إسعاف؛ الشيء المعيب هو أنه في سنوات سابقة عرف قطاع الصحة تطورا – على الأقل – بالنسبة لنا في الجنوب، نحن من يحس حقيقة بالصحة ! نحن مواطنو المناطق النائية وفي أقصى الجنوب نحس عندما يتحسن قطاع الصحة، ولكننا نحس به في نفس الوقت لما يتراجع... منذ 3 أو 5 سنوات القطاع في تراجع عوض أن يتقدم إلى الأمام، وهذا الكلام أقوله ليس من أجل الانتقاد أو من أجل القيام بحملة انتخابية، بل هذا واقع، ونحن – معالي الوزير – مللنا فكلما طرحنا سؤالا تتكلمون عن قضية الدوريات، فهذه الدوريات لم تعد تقنعنا، ومواطنونا في المناطق النائية مواطنون جزائريون ولا يوجد من يمن علينا، بل الشكر الجزيل للدولة الجزائرية وكذا رئيس الجمهورية، أقول هذا الكلام وأعيده، لأنه في وقت مضى انعدم وجود عيادات حتى في مقر الولاية، ولكن يوجد مجهود نتمنى ألا تتراجع هذه العيادات !! فلما تعطيني مثالا عن عيادة إهرير، فإن قالوا لك بأن هذه الأخيرة مستغلة فهم يغلطونك، هذه العيادة مكتملة ومغلقة، وكنت قد قدمت بشأنها سؤالا للوزير السابق، لما يأتي مسؤول أو وزير ليزور المنطقة يجلبون لها الأطباء ولما يغادر الوفد يغادر الأطباء معه؛ هذه حقائق – معالي الوزير – ففي قطاع الصحة نحن رافضون للسياسة التي تنتهجونها معنا، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: أنا أقول للأخ العضو، إن لديه الحق، وإنه على حق، وإليزي منطقة من مناطق الدولة الجزائرية ويجب أن تحظى بنفس الحظ، ولكل المواطنين الحق في أن تقدم لهم الخدمات الصحية اللازمة، ونحن نعمل على تجنيد الموارد البشرية لكي نعزز بها ولاية إليزي كباقي الولايات، وسنكون عند حسن الظن، إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير،؛ نبقى دائما في قطاع الصحة والكلمة الآن للسيد غازي جابري.

السيد غازي جابري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 79 من القانون العضوي رقم 12 – 16 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما، وبين الحكومة؛

يشرفني أن أتقدم إلى السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، بالسؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزير،

في البداية لابد من التنويه بما يعرفه قطاع الصحة من انتعاش والاعتراف بأن الدولة تصرف أموالا باهظة في ميزانية الصحة، لأجل تلبية احتياجات المواطن وتحسين نوعية الخدمة الصحية، إلا أن الواقع في ولايتنا ولاية بشار، وبالتحديد في مستشفى 240 سريرا، لم يطله من الطيب

نصيب لعدم توفر الأطباء وفقرالأجهزة الضرورية كجهاز السكانير وغيرها من الأجهزة، التي لا يمكن الاستغناء عنها والتي تجبر المرضى البحث عنها في الولايات الأخرى، ناهيك عن ظروف استقبال المرضى خاصة منها الحالات الاستعجالية بمصلحة الاستعجالات، والتي تعد هاجسا بالنسبة لسكان ولاية بشار لما يتعرض له المريض من تهاون واللامبالاة.

نتيجة الظروف التي ذكرناها سالفا، سؤالي معالي الوزير:

– هل وزارتكم على علم بهذه الوضعية المزرية؟

– ما هي الاجراءات المتخذة لمعالجة هذه الأوضاع؟

سيدي الوزير، لكم أسمى عبارات التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد غازي جابري؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: شكرا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم مرة أخرى ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد غازي جابري، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الذي خصصه لعرض المشاكل المطروحة بولاية بشار، فيما يتعلق بالخدمات الصحية.

وللإجابة لابد من تقديم لمحة وجيزة عن المرافق الصحية المتوفرة بالولاية وعن الموارد البشرية العاملة بها، خاصة منها فئة الأطباء الأخصائيين:

تحتوي الولاية على 127 هيكل صحي عمومي، أربعة (4) من المؤسسات الاستشفائية المتواجدة عل مستوى العبادلة، بشار وبني عباس، حيث تبلغ مجموعة طاقة استيعابهم 696 سريرا، هذا بالاضافة إلى مؤسستين متخصصتين، واحدة في رعاية الأم والطفل والأخرى في طب العيون، وتضم كل واحدة منها على التوالي 150 و80 سرير، أما باقي الهياكل فتتمثل في 21 عيادة متعددة الخدمات و87 قاعة علاج و13 عيادة للتوليد.

نظرا، لتوفر هذه الهياكل الصحية تحظى الولاية بمؤشرات إيجابية فيما يخص التغطية الصحية، فلديها 70 سريرا لكل 1000 ساكن، حينها يقدر المعدل الوطني بـ 1.75 سرير لكل 1000 ساكن؛ وبالنسبة للممارسين الأخصائيين العاملين في القطاع العام فيبلغ عددهم الإجمالي على مستوى كل الولاية 276 ممارسا و31 منهم يعملون على مستوى المؤسسة الاستشفائية العمومية ببشار (المستشفى الجديد).

إضافة إلى ذلك يستفيد سكان المنطقة من خدمات طبية متخصصة تقوم بها فرق طبية تعمل على مستوى المؤسسة الاستشفائية الجامعية بوهران، وهذا في إطار عقود التوأمة، حيث تم إنجاز خلال السنة الماضية 832 إستشارة طبية متخصصة، و170 عملية جراحية عالية الدقة.

كما ينبغي الإشارة أن ولاية بشار أصبح لديها كلية الطب، الأمر الذي سيسمح – إن شاء الله – بتخرج دفعات من الأطباء ستستفيد منها بشار والولايات المجاورة.

وفيما يخص العتاد الطبي – بالفعل – فإن جهاز المسح الضوئي (Scanner)، موجود على مستوى المؤسسة الاستشفائية العمومية ببشار، والذي تم اقتناؤه سنة 2006 قد تجاوز العمر الافتراضي لصلاحيته، وسيتم –إن شاء الله– استبداله لاحقا، حسب التعليمات التي وجهها لي السيد مدير الصحة بالولاية.

وطبقا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وللعلم ستحظى ولاية بشار بمؤسسة استشفائية متخصصة في علاج مرضى السرطان ذات طاقة استيعاب تقدر بـ 120 سريرا، وستضم هذه المؤسسة عدة مصالح، أهمها الجراحة العامة، الطب النووي، العلاج بالأشعة، طب الأورام، مخبر التحاليل، طب الأشعة، ولقد تم إنشاء بالقرب من هذه المؤسسة إقامة لاستقبال أولياء المرضى.

أما عن التكفل الصحي بالنسبة للحالات الاستعجالية، فالولاية تتوفر على سبع (7) مصالح استشفائية للاستعجالات، خمس (5) منها عامة طبية وجراحية واثنتان (2) متخصصتان، واحدة متخصصة في جراحة العيون والأخرى متخصصة في الأم والطفل.

ولتخفيف الضغط عن هذه المصالح الاستعجالية، تم فتح نقاط مناوبة على مستوى 14 عيادة متعددة الخدمات وسبع (7) قاعات للعلاج، كما تم وضع مخطط ينظم

توجيه الاستعجالات فيما بين المؤسستين (المؤسسات الاستشفائية).

نحن نعمل على تحسيس الموارد البشرية لحسن استقبال المرضى وتوجيههم.

أتمنى أن أكون، السيد العضو المحترم، بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد غازي جابري، إن كان يريد أخذها؟ الكلمة لكم.

السيد غازي جابري: شكرا سيدي الرئيس.

في البداية وبعد شكر الجميع أترحم على هؤلاء الذين توفوا بمرض «البوحمرون»، ونطلب من الله عز وجل الشفاء للذين أصيبوا بهذا المرض.

معالي الوزير، لقد حددت لكم السؤال، لأن الإطارات لا تصرح بالحقيقة، إذن أنفقت الدولة علينا أموالا ومنحتنا أموالا كثيرة بعدما التقينا بمدير الصحة الجديد، وأثناء لقائنا به أبدى نيته في الإصلاح لما هو عليه، حيث فوجئنا بالديون المقدرة بأكثر من 100 مليار؛ هذه الديون التي لم يستفد منها هذا المريض، فإذا لاحظنا بأن أكثر من 100 مليار قد أنفقت وصرفت، ناهيك عن الميزانية !! مريضنا بإمكانه أن يعالج في الخارج بهذا المبلغ، وبهذه الديون الأجهزة معطلة !!

لقد ذهبت في زيارة للمرضى في مستشفى 240 سريرا، حيث يتوجهون إلى مراكز الأشعة خارج المستشفى لإجراء فحص بالأشعة، فيقولون له لا يوجد (cliché)، بما يستفيد المريض؟ أين ذهبت 100 مليار التي لم يستفد منها هذا المريض المسكين ؟

أيضا جهاز الفحص (السكانير)، فمنذ مدة طويلة يتنقل المريض ويقطع مسافة أكثر من 500 أو 700 كلم، لكي يجري فحص (السكانير)، ينتقل إلى ولاية سعيدة أو إلى ولاية وهران.

أما الاستعجالات فحدث ولا حرج، وهذ الكلام الذي أصرح به من هذا المنبر، إنني قد وقفت عليها شخصيا حيث يبقى المريض لعدة ساعات ينتظر ولا أحد يتكفل به؛ أيضا الطبيب المناوب يذهبون للبحث عنه في منزله لساعات كي يلتحق بالمستشفى...

السيد الرئيس: السيد غازي جابري، الوقت المخصص للرد على التعقيب مدته ثلاث دقائق وأنت تجاوزت هذه المدة المحددة، حسب النظام المعمول به، أمنحك بعض الوقت لإكمال جملتك.

السيد غازي جابري: ...لدي نقاط أخرى أريد أن أضيفها...

إذن، ولهذه الأسباب ساكنة ولاية بشار ينتظرون منكم بشرى لتحسين نوعية الخدمات الصحية، وشكرا سيدي الرئيس والشكر موصول لمعالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد غازي جابري؛ والكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: أشكر السيد العضو المحترم، الأسئلة التي تقدم بها الإخوة الأعضاء، أنا بحاجة لأن أكون مطلعا عليها، إنني وزير للصحة وكان لي الشرف في تعيين فخامة رئيس الجمهورية لي على رأس الصحة لكل الجزائر ومعا سنقضي على هذه الآفة إن شاء الله، ولكي تكون الموارد البشرية متاحة ومتوفرة أكثر وتخدم المواطن في أحسن الظروف، ومعا سنحسن -إن شاء الله- الأرضية التقنية من أجل تقديم علاج في أحسن مستوى لكل مواطن جزائري، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا.

طبعا أخذ السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات علما بهذه الوضعيات الخاصة التي تعاني منها بعض المراكز الصحية، سواء المستشفيات أو المؤسسات الصحية، وتعهد أمامكم بأن يهتم بهذه الانشغالات اهتماما مناسبا، نتمنى أن تجد تدخلاته الصدى المطلوب وأن تتجاوب مع الرغبات المعبر عنها من قبل السادة أعضاء المجلس.

شكرا لكم جميعا، وبذلك نكون قد أعطينا ومنحنا الفرصة لكل المسجلين في طرح الأسئلة والاستماع

للأجوبة الخاصة بها، شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين صباحا

محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 12 رجب 1439
الموافق 29 مارس 2018

الرئاسة: السيد محمد السعيد سعداني، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد وزير التعليم والتكوين المهنيين؛
- وزير الثقافة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

أتشرف أنا السيد محمد السعيد سعداني، نائب رئيس مجلس الأمة، برئاسة أشغال هذه الجلسة نيابة عن السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

إذن، بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، وبالزميلات والزملاء، وبأسرة الصحافة والإعلام، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة، والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، عملا بأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16-12 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمواد من 93 إلى 97 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة، وكذا إلى الأجوبة عليها؛ بداية أحيل الكلمة إلى السيد عباس بوعمامة، ليطرح سؤاله الشفوي الموجه إلى السيد الوزير الأول، فليتفضل مشكورا.

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معالي الوزير الأول السؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزير، في سنة 2010 أو 2011 قامت الحكومة بإنشاء مؤسسات خاصة بالبناء في ولايات أقصى الجنوب

من أجل المساهمة في تنمية مناطق أقصى الجنوب خاصة في برنامج السكن، بحيث استفادت ولاية إيليزي من مؤسسة البناء للجنوب الشرق، واستفادت هذه المؤسسة من جميع الامتيازات من عتاد وأغلفة مالية وساهمت في تنمية الولاية إلا أن في سنة 2014 تم تحويل المديرية العامة من ولاية إليزي إلى ولاية ورقلة، وأصبحت المؤسسة تسيّر من ولاية ورقلة وتم تحويل جميع العتاد الذي استفادت منه المؤسسة إلى ولايات أخرى، كما أحيطكم علما معالي الوزير، أن الولاية قامت بتخصيص ومنح مقر للمديرية العامة وحظائر للعتاد ومقر للهيئة التقنية مما جعلنا نلتمس من سيادتكم استرجاع المديرية العامة وجميع العتاد، كون هذه المؤسسة الوحيدة التي استفادت منها الولاية، وستساهم لا محالة في تنمية الولاية وكذا محاربة البطالة، كون إيليزي تعاني من نقص في مؤسسات الإنجاز.

السؤال:

ـ هل من الممكن إعادة هذه المؤسسة إلى وضعيتها الأصلية أي مديرية عامة بإليزي؟

شكرا على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة للسيد وزير العلاقات مع البرلمان، للرد على السؤال نيابة عن السيد الوزير الأول، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان (نيابة عن الوزير الأول): بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نيابة عن السيد الوزير الأول، أود في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة الموقر، بطرحه سؤالا شفويا حول أسباب تحويل مقر المديرية العامة لشركة البناء للجنوب الشرقي من ولاية إيليزي إلى ولاية ورقلة، مقترحا إعادتها إلى ولاية إليزي، وردا على هذا الانشغال، يشرفني أن أفيدكم علما بالتوضيحات التالية:

لقد عرفت شركة البناء للجنوب الشرقي بولاية إليزي والتي أنشئت سنة 2013، عملية إعادة هيكلة في إطار تنفيذ برنامج إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات الاقتصادية العمومية، والتي مست حافظة شركة تسيير مساهمات الدولة (إنجاب)، ترتب عنها دمج أربع مؤسسات تتمثل في كل من : شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير بولاية ورقلة (BATI SUD)، مؤسسة البناء للجنوب ببسكرة (ICO SUD)، شركة البناء للجنوب الكبير بتمنراست (OCGS)، فضلا عن شركة البناء للجنوب الشرقي (SOCO SEST)، وفي ذات السياق تم سنة 2014 بموجب لائحة مجلس مساهمات الدولة، المنعقد في دورته 141 بتاريخ 24 يوليو 2014، إنشاء مؤسسة البناء للجنوب الشرقي (ICO SEST) ، والتي اتخذت من ولاية ورقلة مقرا لها. الجدير بالذكر في هذا الشأن، أن لجوء الدولة إلى هذا النوع من عمليات الإدماج يعد إجراء متداولا سبق العمل به في إطار دعم وإعادة بعث نشاط الشركات الوطنية، ورسم استراتيجية واضحة المعالم لتطوير أدوات الإنجاز الوطنية، وهو في نفس الوقت نمط من أنماط الاستجابة لجملة من المقتضيات التي تفرضها حتمية تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة في هذا الشأن، لاسيما ما تعلق منها بـ:

ـ جمع قدرات الإنجاز لمواجهة الطلب على برامج قطاع البناء.

ـ ضمان تغطية شاملة للإقليم المعني من خلال تكييف النشاط مع تطور البرامج.

ـ تحسين الفعالية الاقتصادية والمالية للمؤسسات.

ـ تحقيق الأهداف المسطرة من حيث النوعية واحترام آجال الإنجاز.

علاوة على ذلك، لا تفوتنا الإشارة إلى أن هذا الإجراء بات ضروريا في ظل تراجع عدد المشاريع الموكلة إلى شركة البناء للجنوب الشرقي بولاية إليزي، ما أدى إلى عجزها ماليا عن تنفيذ مهامها، حيث سمح ذات الإجراء بتقليص هذا العجز وجمع كل قدرات الإنجاز على مستوى الشركة الجديدة، التي دمجت الشركات الأربع المتواجدة بكل من ولايات إليزي، ورقلة، بسكرة، وتمنراست.

في الختام، نؤكد أن النظرة الاقتصادية التنموية الشاملة

ومتطلبات التسيير الفعال والناجع، هي التي ينبغي أن تقود دوما مسعانا في مجال التنمية.

تلكم هي عناصر الإجابة التي ارتأيت إفادتكم بها، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نسأل السيد بوعمامة، هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد عباس بوعمامة: شكرا؛ هو في الحقيقة ليس تعقيبا، لكن بودي أن أوضح أمرا للسيد معالي الوزير، لأن هذه المؤسسات عندما نتكلم عنها... نحن لا نرفض الإدماج بقدر ما... الشيء الذي نرفضه هو العتاد الذي تم اقتناؤه لما كانت المديرية، مديرية عامة في ولاية إليزي، فيما بعد تحول هذا العتاد إلى ولايات أخرى، لأن العتاد اليوم ليس بولاية ورقلة، أصبح العتاد في ولايات أخرى، حيث إننا في ولاية إليزي بحاجة إلى هذا العتاد، وهذا ما نطالب به، حتى وإن بقيت المديرية العامة في ورقلة، وهذا ليس هو المشكل، ولكن المشكل هو ولاية إليزي تحتاج.. أنتم تعرفون أن ولاية إليزي لا تزال تحوي على عدة مشاريع، حيث إننا في حاجة إلى هذا العتاد، وبودنا أن تكون هناك نظرة واستراتيجية واضحة بالنسبة لهذه المؤسسات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب؛ شكرا، الوزير يكتفي.

ننتقل الآن إلى قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والكلمة للسيد محمد بوبطيمة، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبطيمة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، وصلّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتقدم إلى معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بالسؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير،

في الوقت الذي تمد فيه الجزائر يدها إلى جيرانها مساعدة في جميع المجالات والاتجاهات، فهي التي قامت بالمساهمة في إيجاد الحلول لكثير من المشاكل للدول المجاورة، والشعب الجزائري متعود على إكرام كل من هو وافد لبلده.

إلا أن ظاهرة استقطاب الجزائر لكثير من مواطني الدول المجاورة، إما رغبة في اعتبارها منطقة عبور إلى القارة العجوز أو مكانا للاستقرار لتوفير ظروف معيشية جيدة مقارنة بما هو موجود ببلدان هؤلاء، وبتعدد الجنسيات والوافدين نشأ عن هذه الظاهرة ما نغص على المجتمع هدوءه وراحته، فلقد تم ضبط حالات تزوير للأموال والوثائق ومظاهر للشعوذة، والسرقة، وظهور تجمعات في الساحات والشوارع بشكل غريب عن المجتمع الجزائري.

فالسؤال الذي يطرح ومن طرف الكثير من المواطنين:

– ما هي الحلول المتبعة لإيجاد حل لهذه الظاهرة؟

– هل عدد هؤلاء الوافدين مضبوط وبكم يقدر؟

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ الكلمة إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد عضو مجلس الأمة السيد محمد بوبطيمة، لقد

أضحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية حديث الساعة، وكانت لي المناسبة في جلسة الإستماع السابقة، أعطيت بعض المعطيات فيما يخص هذه القضية أو هذا الملف، ولا بأس أن أوضح مرة أخرى مختلف المعطيات فيما يخص هذه الظاهرة؛ قلت هذه الظاهرة التي أصبحت حديث الساعة، وهو لما تفرضه من تحديات أمنية على بلدان الوجهة، من جهة، وكذا الوضع الهش الذي يعيشه المهاجرون غير الشرعيون، وإمكانية استغلالهم من طرف الشبكات الإرهابية والإجرامية وعصابات المتاجرة بالبشر من جهة أخرى، ولقد أبرزنا في عديد الفرص مقاربتنا في معالجة هذه الظاهرة التي تعتمد على الاحترام الصارم لحقوق الإنسان، وفقا لما تمليه المعاهدات الدولية، التي صادقت عليها الجزائر وكذا تشريعاتنا الوطنية، وعلى رأسها القانون رقم 08 ـ 11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر، وإقامتهم بها، وتنقلهم فيها، وينبع كذلك هذا التوجه وهذا التعامل من منطلق كل التوجيهات والتعليمات المقدمة للحكومة، من قبل فخامة رئيس الجمهورية، وفي هذا الصدد لا أجد مانعا في التذكير بما جاء في هذا القانون، الذي يشكل الإطار العام لمسألة تنقل الأجانب وإقامتهم بالجزائر بصورة نظامية، أو أولئك الذين دخلوا إلى التراب الوطني بصورة غير قانونية، فهذا القانون الذي يوفر الحماية للأجانب الذين دخلوا بصفة نظامية إليها، يكفل معاملة خاصة للفئات الهشة من المهاجرين غير الشرعيين، أثناء عمليات ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، كالقصر، الأيتام القصر، النساء الحوامل ...إلخ.

مع العلم بأنه ـ أي القانون ـ يمنع أي تنقل أو إقامة لأي أجنبي داخل التراب الوطني بصورة غير قانونية، وهذا حق سيد للدولة، لا يمكن أن تلام عليه، فبتعليمات من فخامة رئيس الجمهورية، تعرض السلطات العمومية على التعامل مع هذا الملف من كل الجوانب المحيطة به، وعلى رأسها ضمان أمن وسكينة مواطنيها وبلدنا، وهو حقنا السيد والمشروع والذي لا يخضع لأية مساومة، وكذا المعاملة الإنسانية التي يحظى بها المهاجرون غير الشرعيين من طرف جميع مؤسسات الدولة في الميدان، من خلال التكفل بهم من جميع الجوانب، كوننا نؤمن بأن عديد المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون التراب الوطني وبعدما كانوا مرغمين على التنقل إلى بلدنا بحثا عن سلامة أبدانهم وأسرهم، أصبحت عصابات وشبكات إجرامية منظمة تستغل وضعيتهم الهشة، بل وتعمل بسرية من أجل تسهيل وصول أعداد أخرى منهم إلى بلدنا، ليس حبا فيهم ولكن قصد استغلالهم في تنظيم مخططاتهم غير البريئة، ووعيا منا بهذه المخاطر أغتنم هذا المنبر الهام لأنوه بكل المجهودات التي تقوم بها الدولة لصد هذه الظاهرة، وهو حقها المشروع في أن تحافظ – كما قلت – على أمنها وسكينتها، فهناك عدة آليات تم وضعها وهي ليست وليدة اليوم.

أما بالنسبة لعملية إحصاء أعداد المهاجرين غير الشرعيين فالعملية جد معقدة، كونها لا تخضع لعملية التصريح من قبل المعنيين، ولكن تكون مع التحريات التي تقوم بها المصالح المعنية، وما يمكن قوله هو أنه يتم تسجيل ما معدله 500 محاولة دخول إلى التراب الوطني يوميا، بطريقة غير شرعية عبر حدودنا الجنوبية، وهو ما تقوم به السلطات العمومية بالتصدي له بمعية أسلاك الأمن المشتركة وعلى رأسها جيشنا الوطني الشعبي ، الذي يرابط على حدودنا، حيث مكنت من خفض حدة تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو بلدنا كإجراء وقائي، بعدما بينت التحقيقات ضلوع شبكات إجرامية لتسهيل دخول المهاجرين غير الشرعيين (Les résaux des passeurs)، تم تفكيك العديد منها، هذه الظاهرة التي تستوجب تظافر كل الجهود الدولية، من أجل معالجتها خاصة وأن التقارير الدولية وعلى رأسها تقرير الأمم المتحدة الذي يشير إلى وجود أزمة غذاء تعاني منها منطقة الساحل، وهو ما سيفاقم من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وعليه يجب تدارك الوضع بصورة مستعجلة عبر تظافر الجهود الدولية وتعبئة الموارد من أجل مساعدة المناطق المتضررة، وأود أن أغتنم هذه الفرصة وأمام مجلسكم الموقر لأنوه بما تفضل به السيد رئيس مجلس الأمة، في كلمته التي ألقاها بحر هذا الأسبوع بمناسبة أشغال الجمعية العامة 138 للإتحاد البرلماني الدولي، الذي عبر فيه عن موقف الجزائر من قضية اللاجئين والهجرة غير الشرعية، والتي يجب معالجتها إيجابيا ضمن مقاربة شاملة من كل الجوانب المحيطة بها وخاصة الأسباب المؤدية إليها.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد بوبطيمة إن كان يريد العقيب؟

السيد محمد بوبطيمة: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيد معالي الوزير على هذا الرد، ومن خلال هذا المجلس أريد أن أوجه تحية إجلال وإكبار إلى أولئك الرجال الذين يسهرون على راحة المواطن واستقرار البلاد، آملين من الله تبارك وتعالى أن يمدهم بالصحة والعافية والاستمرار في خدمة هذا الوطن، وشكرا لكم، وبارك الله فيك معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ أسأل السيد الوزير إن كان يريد أخذ الكلمة؟ الوزير يكتفي، شكرا.

نبقى مع نفس القطاع، والكلمة للسيد رشيد بوسحابة ليطرح سؤاله، فليتفضل.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم، سؤالا شفويا هذا نصه:

معالي الوزير،

إستحسن المواطنات والموطنون النقلة النوعية التي يشهدها المرفق العمومي في مجال تقديم الخدمات المتعلقة بالحالة المدنية وإصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين وغيرهما، حيث أدى إدخال العصرنة والتكنولوجيات الحديثة في هذا الميدان، الذي يقصده المواطن كل يوم، إلى ارتياح كبير لدى المواطنات والمواطنين، غير أنه ثمة مشكل طفيف يخص بطاقة التعريف الوطنية البيومترية التي لا تشير في المعلومات المبينة فيها إلى عنوان حاملها؛ وهو ماجعل الكثير من الموثقين والمحضرين القضائيين، على سبيل المثال لا الحصر، يرفضون التعامل بهذه البطاقة ويطلبون استظهار بطاقة التعريف الوطنية القديمة، مع العلم أن مصالح البلدية والدائرة تسحب من المواطنات والمواطنين هذه البطاقة القديمة عند تسليمهم البطاقة البيومتيرية الجديدة.

معالي الوزير،

ـ ما هي الإجراءات المتخذة لحل هذا المشكل؟

ولكم مني، معالي الوزير، خالص التقدير وفائق الاحترام، وشكرا لكم السيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوسحابة؛ والكلمة للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية فليتفضل.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد عضو مجلس الأمة، رشيد بوسحابة،

السيدات والسادة الأكارم.

لقد قطعنا أشواطا كبيرة في التحول نحو إدارة إلكترونية، من أجل تحسين الخدمة العمومية والقضاء على البيروقراطية، وقد انجرت عنها دون شك آثار إيجابية، سواء على الحياة اليومية للمواطن أو على مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ضمن برنامج عمل متعدد الأهداف، يطمح في المقام الأول إلى تقديم خدمات ممتازة، دون عناء تنقل المواطنين إلى المصالح الإدارية، ثم بلوغ درجة أخرى متقدمة وهي تقديم خدمات إدارية دون وسيط، هذه الاستراتيجية التي تندرج ضمن تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية، الرامي إلى عصرنة المرفق العام والقضاء على البيروقراطية، عمدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إلى وضع الدعائم الأساسية لها، عبر رقمنة كل وثائق الحالة المدنية، تمهيدا لاستصدار الوثائق البيومترية وهو التحدي الذي رفعناه جميعا، بداية من إعداد جواز سفر إلكتروني إلى وضع حيز الخدمة لبطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية البيومترية، في انتظار الإنطلاق الوشيك لرخصة السياقة البيومترية الإلكترونية

وبطاقة ترقيم المركبات الإلكترونية، وصولا – إن شاء الله – إلى بلدية إلكترونية وعصرية مزودة بأحدث التقنيات والأنظمة المعلوماتية؛ فسؤالكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، يأتي ضمن مشروع متكامل لتحقيق الإدارة الإلكترونية، وإن تجسيد هذه الإصلاحات وهذا التحول الجذري في الإدارة العمومية يستلزم مرافقة الجميع له، ففي هذا الشأن فإن المغزى من وضع حيز التداول بطاقة التعريف البيومترية الإلكترونية إبتداء من 2016 هو من أجل وضع وثيقة رسمية، بطريقة عصرية ومؤمنة في متناول المواطنين، التقليص من نسبة تزوير الهوية عن طريق إجراء المقارنة بين المعطيات البيومترية والخصائص الأمنية المطبوعة على البطاقة، تبسيط الإجراءات الإدارية مستقبلا، وتخفيف الملفات الإدارية ومحاربة البيرقراطية، ترشيد النفقات العمومية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إختصار المسافات واقتصاد الوقت والجهد، وبمجرد وضع هذه البطاقة حيز الخدمة صدر المرسوم الرئاسي، الذي يحدد كيفيات إعداد وتسليمها وتجديدها، وقد تم إصدار أكثر من 8.300000 منها لغاية اليوم على أن يكون العمل بها حصريا، مع بداية 2021 ، بعد إصدار كل البطاقات البيومترية والإلكترونية لكل المواطنين والتي تقدر بحوالي 30.000000 بطاقة قديمة.

فتصميم بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية تم وفقا للمعايير الدولية، ذات الصلة، فهي تحتوي على شريحتين إلكترونيتين، تتضمن الأولى معطيات خاصة بصاحبها، وتتعلق الثانية بالاستخدامات المستقبلية لها، كونها ستشكل مفتاح الإدارة الإلكترونية فهي مصممة ومكيفة لأن تحتوي على تطبيقات (Des Applications) تخص الحياة اليومية للمواطن في علاقاته مع الإدارات المختلفة، وكذا إمكانية استخدامها من أجل الإستفادة من خدمات عمومية تمنحها إدارات ومؤسسات عمومية.

أما بالنسبة لسؤالكم المتعلق بعدم إمكانية قراءة العنوان الشخصي لصاحب البطاقة بالعين المجردة، فإنه تم الإحتفاظ فقط... بل بالمعلومات غير قابلة للتغيير التي تطبع على البطاقة كالإسم واللقب، وتاريخ الإزدياد، ورقم التعريف الوطني، وتم وضع تطبيقية على مستوى شريحة البطاقة، تسمح بتخزين المعلومات المتغيرة، ومنها العنوان الشخصي لحاملها، حيث يمكن تخزين فيها حتى خمسة عناوين أخرى لصاحبها، وهذا لتفادي تجديد بطاقات التعريف الوطني من أجل معلومة متغيرة، حيث يمكن تصحيح أو تغيير العنوان دون تجديد البطاقة، وهذا عن طريق حلول تقنية مؤمنة، أما فيما يخص قراءة المعلومات المتواجدة داخل البطاقات فتتم بواسطة قارئ آلي عادي، وقد تم تطوير بوابة إلكترونية مؤمنة على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، تم تزويدها بتطبيقية يمكن تحميلها، بصفة مجانية، مع الدليل الذي يشرح كيفية استخدامها، تسمح بالقراءة الإلكترونية للبطاقة، واستعراض كافة البيانات الموجودة على الشريحة، من بينها: العناوين، معلومات الزوج، وهذا من أجل التكفل بإنشغالات بعض الإدارات وأصحاب بعض المهن الحرة وعلى رأسهم الموثقون والمحضرون العقاريون، الذين تم إعلامهم بهذه الخدمة، وهم الآن بصدد اقتناء أجهزة القارئ الآلي العادية، من جهة أخرى قمنا باقتناء كل القارئات الآلية وسيتم توزيعها على كل بلديات الوطن خلال شهر ماي المقبل، إن شاء الله، كما ستسمح بتطوير تطبيقات وحلول تقنية جديدة الهدف منها هو تسهيل الإجراءات الإدارية للمواطن كما هو الحال بالنسبة لنظام الشباك الإلكتروني، الذي وضع حيز الخدمة على مستوى جميع بلديات الجزائر العاصمة، وسيعمم تدريجيا على بلديات الوطن؛ من جهة أخرى قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بإبرام إتفاقية مع بريد الجزائر، تسمح بقراءة محتوى البطاقة بواسطة القارئات الآلية المنصبة داخل مكاتب البريد وهو ما سيمكن قراءة محتوى البطاقة والتأكد من هوية المعني حتى وإن كانت إمرأة متزوج، يمكن الإطلاع على معلومات الزوج داخل البطاقة، مما سيسهل عملية القيام بعمليات مالية لدى بريد الجزائر، وهذا عبر جميع مكاتب البريد على مستوى الوطن، بفضل تطبيق إلكتروني جديد تم تطويره ووضعه داخل البطاقة، هذا التطوير تم بأيادي شابة جزائرية خريجة من الجامعة الجزائرية، وستكون هذه العملية متبوعة بعملية أخرى تهدف إلى تقديم المزيد من الخدمات الإلكترونية، لاسيما تلك الخاصة بإطلاق البوابة الإلكترونية الحكومية من أجل الاستفادة من مختلف الخدمات التي تقدمها القطاعات الأخرى، كالصحة، التضامن، العدالة، السكن، والضرائب...إلخ.

لذلك فإن انشغالكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم متكفل به، ولكن كما أشرت في السابق، فإننا بصدد تنفيذ مشروع طموح ومتكامل بصورة تدريجية تشكل بطاقة التعريف الوطني البيومترية مفتاح نجاحها، كونها الوسيلة التي سيتم الإعتماد عليها من أجل الاستفادة من كل التسهيلات، والخدمات الإلكترونية مستقبلا، وعمدنا لأن تكون مجانية، ومدة تسليمها لا تتجاوز الأسبوع من أجل تسريع وتيرة تعميمها لبلوغ الأهداف الكبرى لتحقيق إدارة إلكترونية.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لمعالي الوزير؛ أسأل السيد رشيد بوسحابة إن كان يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛

أشكر معالي الوزير على هذه التوضيحات، والشروحات، وأتمنى أن أجد صداها في الميدان عند التطبيق من قبل جميع الأعوان بما فيهم الموثقون والمحضرون وغيرهم.

شكرا لكم معالي الوزير، وتمنياتي لكم بالتوفيق، وشكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد رشيد بوسحابة، نسأل السيد الوزير إن يريد أخذ الكلمة؟ الوزير يكتفي...

نبقى مع نفس القطاع، والكلمة للسيد ناصر بن نبري ليطرح سؤاله، فليتفضل.

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد؛

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

معالي الوزراء، والطاقم المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إلى معالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

عرفت الخريطة الإدارية للجزائر تحولات هامة وعميقة، تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية والبشرية، وتعود أولى عمليات التقسيم الإداري للجزائر إلى العهد العثماني، حيث قسمت البلاد إلى ثلاث (03) مقاطعات هي بايلك الشرق وبايلك التيطري وبايلك الغرب، ومنطقة العاصمة وتسمى دار السلطان، وبعد الإحتلال الفرنسي للجزائر احتفظت فرنسا بنفس التقسيم الإداري حتى سنة 1884، حيث قسمت الجزائر إلى 03 مقاطعات وهي الجزائر، وهران وقسنطينة، وفي سنة 1936 قسمت إلى 12 مقاطعة إدارية، ثم أعيد تقسيمها في سنة 1957، قسمت إلى 15 مقاطعة إدارية، غير أنه بعد الاستقلال قامت الدولة الجزائرية بتصحيح الإرث الاستعماري وتكييف الخريطة الإدارية بما يخدم أهداف التنمية وإرساء مبدأ اللامركزية وتقريب الإدارة من المواطن، حيث كان أول تقسيم إداري بالجزائر سنة 1963، ثم عرفت الجزائر بعدها عدة تقسيمات إدارية أبرزها التقسيم الذي تم بموجب القانون رقم 84-09، والذي رفع عدد الولايات إلى 48 ولاية والبلديات إلى 1541 بلدية.

كما قامت الجزائر في سنة 2015 بإنشاء 10 ولايات منتدبة جديدة بالجنوب، و13 بالجزائر العاصمة، مع الإشارة أن اللجوء إلى التقسيم الإداري يتم في كل مرة بالنظر لما يلعبه هذا الأخير في إعادة هيكلة النمو والحرص على توفير التجهيزات المرتبطة بحسن سير عمل الجماعات المحلية، علاوة على تمثيل السلطات المركزية على المستوى المحلي بهدف تقريب الإدارة من المواطن ومرافقته بتوفير متطلباته في مجال التنمية المحلية.

ونظرا للظروف والتطورات التي تشهدها الساحة الأمنية والسياسية، الاجتماعية والاقتصادية، على المستويين الوطني والعالمي، ألا ترون معالي الوزير المحترم، أنه قد حان الوقت لإعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي ومراجعة قانوني البلدية والولاية، زيادة على إعادة النظر في مسألة تمثيل القطاعات الأخرى للدولة على المستوى المحلي، خاصة أن بعض القطاعات لا تتبع التقسيم الإداري المعمول به؟ وماهي الفائدة من استحداث ولايات منتدبة جديدة إلا أنها تبقى دائما تابعة للولاية الأم فيما يخص التخطيط والبرمجة والتسيير، خاصة منها القطاعات الأخرى أو مصالح الدولة على غرار أملاك الدولة، الفلاحة، الري،

مصالح الغابات والبيئة...إلخ؟

تقبلوا – سيدي الوزير – فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ والكلمة لمعالي الوزير.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد عضو مجلس الأمة، السيد ناصر بن نبري،

السيدات والسادة الحضور،

لقد تفضلتم – السيد العضو المحترم – بطرح سؤالكم الشفوي، والمتعلق بإعادة النظر في التقسم الإداري للبلاد، وكذا مراجعة قانوني البلدية والولاية، فقبل الرد على هذا الانشغال أود في البداية أن أضع هذا الموضوع في سياقه أو بالأحرى في أولويات الخطة الوطنية التي أقرها فخامة السيد رئيس الجمهورية، عند ترؤسه لمجلس وزراء مصغر، خصص لدراسة التنمية المحلية على مستوى الجنوب والهضاب العليا، وذلك بتاريخ 27 يناير 2015، أين رسم من خلاله ملامح التنظيم الإداري الجديد، الذي هو بالنسبة لنا ورقة طريق ننتهجها في بلورة وتجسيد كل المحاور لهذا المخطط الإستراتيجي. إن هذا التوجه خص في بادئ الأمرالتنظيم الإداري لولاياتنا بالجنوب، بعدما وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية منذ شهر جوان 2015، جملة من الإجراءات التي تهدف إلى توفير أحسن الظروف لانطلاق مصالح الولايات المنتدبة على مستوى الجنوب، فقد تم تعبئة إمكانيات مادية وبشرية ومالية هائلة من أجل تجسيد عزم الدولة على تقريب الإدارة من المواطن، والتكفل بانشغالاته على أقصى مستوى من القرب، وها نحن اليوم بصدد توفير كل الظروف الملائمة لجعلها وظيفية بصفة كلية، حيث نسعى لتدعيم المصالح الخارجية للدولة بها وتدعيم صلاحياتها في آجال تجسيد برامجها التنموية الخاصة بها، عبر إعادة النظر في الإطار التنظيمي المسير لهذه الولايات المنتدبة، وتنصيب كل المصالح وضمان جاهزيتها لمواجهة الطلبات التنموية للساكنة، وهو عمل معقد وعميق، نحن بصدد وضع أسسه منذ تنصيب هذه الولايات المنتدبة للسماح لها بتحقيق الإقلاعة المنشودة إنطلاقا ـ إن شاء الله ـ من هذه السنة؛ فعملية إعادة التنظيم الإداري الذي تبقى من صلاحيات فخامة رئيس الجمهورية، تتطلب تعبئة موارد هامة من أجل تجسيدها، فعلى سبيل المثال تمت تعبئة حوالي 16.6 مليار دينار جزائري عند إنشاء الولايات المنتدبة على مستوى الجنوب، هذا بالإضافة إلى توظيف حوالي 800 موظف، منهم حوالي 550 دائم مع إعطاء الأولوية لأبناء المنطقة، كما تم تزويد هذه الولايات المنتدبة بنفس المصالح والمديريات المتواجدة على مستوى الولايات الأم من أجل السماح لها بمباشرة مهامها على أحسن وجه، مع توفير سكنات وظيفية لمختلف الإطارات العاملين على مستواها، وقد بلغ العدد حوالي 350 مسكن وظيفي، وللرفع من قدرات هذه الولايات المنتدبة في مجالات التدخل العمومي والعمل الجواري، تم تخصيص مبلغ 12 مليار دينار من أجل التكفل بالتحسين الحضري والطرقات والربط بمختلف شبكات الماء والتطهير والمرافق الشبانية، والمساحات الخضراء، وكذا نظافة المحيط، وتزويد هذه الولايات بعشرات المركبات رباعية الدفع.

بالنظر إلى المعطيات الميدانية الحالية على مستوى الوطني، لاسيما على المستوى الاقتصادي، أعتقد أنه من واجبنا جميعا، أعضاء في الحكومة والبرلمان أن نأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات التي أتيت على ذكرها، والتوجه برزانة نحو بلوغ الهدف المنشود ألا وهو إحداث الولايات المنتدبة الجديدة، بالهضاب العليا في الوقت المناسب، وبالكيفية المناسبة، فالأمر ليس مجرد نص تنظيمي يصدر، بل هي دراسات معمقة تجري، وتدابير وتحضيرات مكثفة يجري القيام بها في هذا الإطار. أما فيما يخص تعديل كل من قانوني البلدية والولاية، فبناء على التعديل الدستوري الذي أقره فخامة رئيس الجمهورية سنة 2016، تغير مفهوم اللامركزية من منظوره العمودي الذي كان مقتصرا على إسناد جزئي لاختصاصات المركزية للجماعات الإقليمية، وهو ما كانت عليه الإدارة المحلية منذ صدور أول قانون للبلدية والولاية، إلى مفهوم أفقي ديناميكي تطبعه قيم التشاركية والتشاورية في إعداد البرامج وتجسيدها ميدانيا، الأمر الذي جعلنا نعمل على الإعداد لقانون موحد، يتعلق بالجماعات

الإقليمية، أين سيخول – لا محالة – دورا رياديا لها في مختلف المهمات لاسيما الجانب التنموي منها، وترتكز أبرز معالم هذا القانون الموحد، الذي هو في مراحل متقدمة من الإعداد، على تعزيز صلاحيات المجالس الشعبية بما يتوافق مع المهام المنوطة بها دفعا للحركية التنموية، واستجابة لمتطلبات الساكنة مع توزيع واضح للصلاحيات، وترشيد تدخل الجماعات الإقليمية عبر النظر في سير المؤسسات العمومية والمحلية، بما يتوافق والنظرة الاقتصادية الجديدة، التي تحكم تسييرها وضبط علاقاتها بالجماعات المحلية، وسيتم الاعتماد كذلك على تفويضات المرفق العام (la Délégation des services publics) بهدف إشراك مختلف الفاعلين والشباب الحاملين للمشاريع في تسيير المرافق المحلية، وكذلك فتح مجال أوسع أمام استقلالية اتخاذ القرار على مستوى الجماعات المحلية عن طريق إعادة النظر في الرقابة الوصائية وإعادة تنظيم أساليب ممارستها، وكذا تثمين قيمتي التضامن والتعاون ما بين الجماعات المحلية كآليات ناجعة، ستكون في متناول المنتخب المحلي على كل المستويات لمساعدته من أجل تنمية مستدامة ومتوازية، إضافة إلى ذلك، قمنا بمباشرة إصلاحات عميقة في مجال المالية والجباية المحلية ستتوج – إن شاء الله – بإصدار قانون للجباية المحلية، كما هو مسجل في مخطط عمل الحكومة، الذي سيحدد مبادئ وأساليب جبائية لامركزية، توكل للمجالس المحلية المنتخبة لتمكينها من تصور وإعداد وتنفيذ سياسة جبائية محلية فعالة على غرار ما يمارس في كثير من البلدان، وذلك مع تجنب أي معارضة لمبدإ وحدة وتناسق النظام الجبائي الوطني؛ أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لمعالي الوزير؛ أسأل السيد ناصر بن نبري إن كان يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد ناصر بن نبري: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

شكرا للسيد الوزير المحترم على هذه الإجابة القيمة، نحن – سيدي الرئيس – نثمن كل المجهودات التي قامت بها الدولة، لكن بغض النظر عن هذه الإصلاحات التي قامت بها الدولة لصالح الجماعات المحلية، والمتمثلة في عصرنة الإدارة، ورقمنة الحالة المدنية، مع تحسين الخدمة العمومية، وإرجاع بعض الصلاحيات إلى البلدية، تبقى دائما ناقصة، بسبب أن المشاكل مازالت موجودة في الميدان، هذه المشاكل – معالي الوزير – موجودة في الميدان ونستطيع أن نحصيها:

المشكل الأول: هو صلاحيات رؤساء البلديات ورؤساء المجالس الشعبية الولائية ناقصة، مما يقل هامش تحركهم.

النقطة الثانية: إنسداد في بعض المجالس الشعبية البلدية، مما يتسبب في عدم المصادقة على المداولات، وعدم المصادقة على المداولات يؤدي إلى عدة أسباب، أسبابها هي تعطل المشاريع التنموية.

النقطة الثالثة: مشكل الإحصاء وكيفية التحصيل على الضريبة الجبائية، معالي الوزير، ليس هناك من يدفع الضرائب (les Impôts) إنما يدفعها الموظف، أما أصحاب المصانع الكبرى ليس هناك من يدفعها، سيدي الوزير، التهرب من الضريبة الجبائية، معالي الوزير، يجب وجود لجنة في البلدية، من أجل إحصاء الأملاك الموجودة في الميدان، وهذه الأملاك – سيدي الوزير – كذلك مع مفتشية الضرائب وقابضة الضرائب (le Trésorier intercommunal)، فأنا كنت رئيس بلدية – معالي الوزير – واجتمعت بهم من أجل تحصيل الضريبة الجبائية، ولكن الكل كان يتهرب، فليس هناك من يقول إن هذه المهمة لي.

كذلك هناك مشكل المراقب المالي، معالي الوزير، في سنة 2013 كان المراقب المالي نعمة، ولكن أصبح بعدها نقمة، عندما تضع عقدك للحصول على الموافقة تنتظر 3 أو 4 أشهر، فيكون المشروع قد راح؛ كذلك مشكل قانون الصفقات العمومية الأقل عرضا، هذا المشكل – معالي الوزير– يعرقل المشاريع التنموية، ولا يتم إنجاز المشاريع في آجالها (les Casseurs de prix) ولا تطبق المشاريع على الميدان، معالي الوزير يجب إعادة النظر فيه.

أما فيما يخص التنظيم المحلي والتقسيم الإداري، أطلب من رئيس الجلسة ومن السيد رئيس اللجنة القانونية أن يبرمجوا لنا جلسة استماع بخصوص هذا الأمر، لأن الوقت لا يسمح لنا بسؤال فيه 3 أو 6 دقائق على الأقل لنفيد به – معالي الوزير – ولكي تكون المعطيات صحيحة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ أسأل السيد الوزير إن كان يريد التعقيب؟ تفضل سيدي.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بودي فقط أن أقول كلمتين، وأننا دائما تحت تصرف مجلس الأمة الموقر، وكل لجان المجلس الموقر، في أي جلسة وفي أي أمر يبرمجونه، ونحن متواجدون لذلك بهدف أن نرقى جميعا – إن شاء الله – إلى ما ينتظره منا مواطنونا ومواطناتنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ ننتقل إلى قطاع آخر، قطاع التكوين والتعليم المهنيين، والكلمة للسيد بوجمعة زفان لطرح سؤاله، فليتفضل.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبه نستعين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

أصحاب المعالي،السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي، أعضاء المجلس،

رجال ونساء الصحافة والإعلام،

إسمحوا لي أن أتقدم بهذا السؤال إلى معالي وزير التكوين والتعليم المهنيين، وفي البداية، لابد من التنويه بالقفزات التي يعرفها القطاع على مستوى الهياكل والعتاد من تقدم في تعداد المنتسبين للتكوين والتعليم المهنيين، فمدونة التخصصات للقطاع تضم ما هو مهني وما هو حرفي وصناعي والهياكل تتنوع بين مراكز التكوين والمعاهد المتخصصة، ولأن المعاهد في هذا القطاع تأخذ في حسبانها ميزة وخصوصية كل منطقة من حيث النشاط الاقتصادي، الفلاحي، التجاري والصناعي،الفني والحرفي، حيث تعتبر ولاية أدرار جديدة في تعريفها كمنطقة صناعية.

معالي الوزير،

ما هي الاستراتيجية التي يتبعها القطاع في مسايرة حاجيات سوق العمل بالمناطق التي أصبحت مناطق صناعية جديدة؟ وماهي الأرضية القانونية لتكامل التكوين مع الشركات الناشطة في المجال الصناعي لتقارب أهداف القطاع؟

تقبلوا – معالي الوزير – أسمى عبارات التقدير والإحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ الكلمة للسيد وزير التكوين والتعليم المهنيين، فليتفضل.

السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين: بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم.

أريد أن أعبر لكم في البداية عن سعادتي كلما تواجدت في هذا المجلس الموقر، وأشكر السيد بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي خصني به والذي يتضح من خلاله كل الأهمية التي يوليها للمنظومة الوطنية للتكوين المهني، ويمثل محتوى هذا السؤال بالنسبة لنا أساس برنامج عمل القطاع الذي يشرف عليه، ذلك أن الأمر يتعلق بتكوين يد عاملة مؤهلة، وتحضيرها لولوج عالم الشغل، وهو الهدف الذي نعمل على توطيده وتحسين التكفل به.

لقد منح فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الأولوية لنظام التعليم والتربية والتكوين، وأعطى للتكوين المهني مكانة مفضلة حتى في الفترات المتسمة بالصعوبات المالية، وذلك بالتأكيد على مهام التكوين، سواء منه الأولي أو المتواصل، كما كرس التكوين عن طريق التمهين، كنمط مفضل في دستور 2016، من خلال الفقرة 5 من المادة 69.

ومن جهتها أولت الحكومة للمنظومة الوطنية للتعليم والتكوين في مخطط عملهما مكانة مرموقة قصد توفير الموارد البشرية الضرورية للتنمية الوطنية، وخاصة في الظرف الحالي، إذ نحن مطالبون بتوفير موارد بشرية نوعية ومتنوعة تكون محرك الاقتصاد البديل للثروة الطبيعية وللمحروقات، ذلك من جهة، وبتحسين مستوى التأهيل بالنسبة للعمال من جهة أخرى؛ كما يساهم القطاع أيضا في توفير تكوينات لصالح الشباب من كل فئات المجتمع ويهيئهم لخلق مشاريعهم المهنية الخاصة، أو لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية، نذكر في هذا الصدد أن الدولة توظف ميزانية معتبرة للتكوين والتعليم المهنيين، حيث يسخر أكثر من 1250 هيكلا تكوينيا لتأطير أكثر من 67000 موظف من بينهم أكثر من 27000 مكون يتم تجنيدهم من أجل

استقبال ما يزيد عن 56000 متربص سنويا في التكوين الأولي، كما يتم التكفل بآلاف العمال في إطار التكوين المتواصل، وتعتمد استراتيجية تطوير قطاع التكوين والتعليم المهنيين أيضا، على توسيع الشراكة وتوطيدها مع عدد الأطراف خاصة منها المؤسسات الاقتصادية، ولهذا الغرض يسهر القطاع على الانتقال من نظام تكويني مؤسس على العرض إلى نظام تكويني مؤسس على حاجة سوق العمل، وذلك عن طريق وضع ميكانيزمات للشراكة بواسطة مجلس للشراكة على المستوى الوطني، ولجان الشراكة الولائية على المستوى المحلي، وقد سمحت لنا هذه الشراكة بإثراء مدونة الشعب والتخصصات التي تحتوي اليوم على 442 تخصصا، وتعكس هذه المدونة إرادتنا لمرافقة البرامج الاقتصادية للبلاد، لاسيما في مجال الطاقات المتجددة، والمواصلات السلكية واللاسلكية، الصناعة البترولية، المناجم، الفلاحة، السياحة، ... إلخ.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المدونة تعرف في الوقت الراهن عملية مراجعة وإثراء، لإدراج تخصصات تتوافق مع الطلب الاقتصادي وتتماشى مع كل التحولات والمستجدات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني وعلى سوق الشغل، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أما فيما يخص الاستراتيجية التي يتبعها القطاع في مسايرة حاجيات سوق العمل بالمناطق التي أصحبت صناعية على غرار ولاية أدرار، فإن تطوير التكوينات والتخصصات يتم تقريرها وفق الخصوصيات المحلية، وبصفة خاصة وفق الوعاء الصناعي الموجود، والذي يتم عادة تخصيص مؤسسات تكوينية بأكملها له، وفي هذا الإطار وضعنا في ولاية أدرار استراتيجية تعتمد على تنويع الاختصاصات والشعب المهنية بما يتماشى وخصوصية الولاية، ويلبي احتياجات التنمية فيها حاضرا ومستقبلا؛ وفيما يخص الشعب المهنية والاختصاصات الجديدة التي تم إدراجها ضمن مخطط تكويني للمؤسسات التكوينية لولاية أدرار، فقد تم فتح خلال 3 سنوات الأخيرة أكثر من 80 تخصصا جديدا في مختلف الأنماط والأجهزة والشعب المهنية، وهذا بغية الاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية في المجالات الأكثر نشاطا وانتشارا في هذه الولاية، حيث شهدت وضعية المتخرجين المتوجين بشهادة تزايدا معتبرا، لاسيما في التخصصات ذات الأولوية، وهذا على النحو التالي كأمثلة في الفلاحة في السنوات الماضية كونا:

- أكثر من 800 متخرج بشهادة.
- في البناء والأشغال العمومية أكثر من 1800 متخرج.
- في الكهرباء والإلكترونيك أكثر من 1400.
- في الفندقة والسياحة، في صناعة الأغذية الزراعية، في المياه والبيئة... إلخ.

والمجموع في هذه التخصصات المذكورة والهامة أكثر من 5300 متخرج بشهادة وبمهارات في هذه السنوات الثلاث؛ وبالنظر للحاجيات المعبر عنها محليا، لاسيما وأن تنوع النشاط الاقتصادي لولاية أدرار أصبح واقعا ملموسا، وهو في منحى تصاعدي، تم تخصيص المؤسسات التكوينية للولاية وفق خريطة مقترحة من طرف اللجنة الولائية للشراكة، كما يلي (على سبيل الأمثلة):

أولا: تكريس المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني رقم واحد بأدرار للتكوين في مجالات الفلاحة، الصناعة الغذائية ومعالجة المياه؛

ثانيا: تكريس المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني (رقم اثنان) بأدرار في مجالات الكهرباء والإلكترونيك، الصناعة النفطية، البناء والأشغال العمومية؛

ثالثا: تكريس المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بتميمون في مجالات الفلاحة، السياحة والفندقة، البناء والأشغال العمومية.

ودعما للمسعى التكاملي بين المؤسسات التكوينية والقطاعات المستعملة تم تجديد وإبرام عدة اتفاقيات مع هؤلاء الشركات، لتنصيب المتمهنين واستقبال المتمهنين لاسيما مع قطاعات الأشغال العمومية، الفلاحة، والتنمية الريفية، والصيد البحري، الصناعة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، قطاع البيئة... إلخ.

مع العلم أنه تم إمضاء عدة اتفاقيات شراكة مع مؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة، وأخرى متعددة الجنسيات، وذلك لتنصيب المتمهنين والاستفادة من تربصات تطبيقية، وتكوين المكونين والأساتذة في الوسط المهني، حيث تم على مستوى عدة مؤسسات وشركات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: شركة سوناطراك، مصفاة السبع للصناعات النفطية، شركة نيوراست وهي شركة مختصة في الفندقة والإطعام وهي نتاج شراكة جزائرية

فرنسية، شركة سامسونج المعروفة؛ بالإضافة إلى ذلك وفي إطار مواكبة السياسة المتبعة في مجال تنويع التخصصات ومواكبة الحاجيات الجديدة فقد تم وضع استراتيجية بغية تشجيع الزراعة الطبيعية من خلال إدراج تكوين تأهيلي خلال دورة فيفري 2018، في صيانة الفقارة وتقنيات السقي التقليدية بالتنسيق مع معهد التكوين المهني بورقلة.

ثانيا: تشجيع وتطوير تربية المائيات من خلال تكوين 40 عاملا في تربية المائيات؛

ثالثا: تكوين في مجالات الطاقة الشمسية لتلبية احتياجات المحطات الستة المنجزة على مستوى الولاية، وكذلك تطوير وتشجيع استعمال هذه الطاقة الشمسية الجديدة؛

رابعا: إدراج تخصص تلحيم الأنابيب قصد مرافقة المشاريع المبرمجة في مجال الصناعة النفطية، لاسيما المشاريع التي دخلت حيز الخدمة، وتلك المنتظر استلامها مستقبلا، وأشكركم جزيل الشكر على إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ أسأل السيد بوجمعة زفان إن كان يريد التعقيب؟ الكلمة لك.

السيد بوجمعة زفان: نعم سيدي رئيس الجلسة.

معالي الوزير، ما من شك أو ريب في أهمية وفعالية ما تقومون به، ومصالح وزارة التكوين والتعليم المهنيين في الميدان وفي أسرة المجتمع، حيث تزداد مصداقية القطاع لدى أغلبية أفراد المجتمع عامة وفئة الشباب خاصة، نتيجة لما يوفره لهم من فرص للتكوين في مختلف الميادين التي تفتح لهم أبواب الإندماج في المشاريع التنموية، وفي تطوير جميع الحرف، إلا أن ما نؤكد عليه في الوقت الراهن هو ضرورة اعتماد منهجية موضوعية وفعالة مع الشركات التي أصبحت تنشط في عدة نواحي بالولاية في قطاع الطاقة، من أجل توفير فرص أكثر لإدماج هؤلاء المتخرجين من قطاع التكوين المهني ومن الجامعة في مناصب العمل التي تتناسب مع تكويناتهم، وفي نفس الوقت وضع إطار أو إجراء قانوني ينسق هذا الهدف فيما بين الشركات وقطاع التكوين والتشغيل على مستوى الولاية، وذلك حتى نتجنب تلك النظرة السلبية التي بات ينظر بها المواطن والشباب إلى تواجد وتوسع هذه الشركات في الجنوب، والتي تصل أحيانا هذه النظرة وهذه الانفعالات إلى الاعتصامات وغلق المؤسسات، وما ينتج عن ذلك من أضرار للشركات والشباب المعنيين على حد سواء، شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوجمعة زفان، أسأل الوزير إن كان يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين: في الحقيقة ليس لدي تعقيب بل أقول إنني في اتفاق تام مع السيد بوجمعة، وإن شاء الله نعمل مع بعضنا البعض من أجل تجسيد الاتجاه الذي تكلم عنه، وهي في الحقيقة سياسة القطاع في ميدان التكوين وتطوير الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الموجودة على أرض الواقع، شكرا مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ أعتقد أن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم، والتقسيم الإقليمي، قد سجلت انشغال زميلنا ناصر بن نبري، وكذلك استعداد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية للتجاوب الإيجابي لطلبات تنظيم جلسات الاستماع، وهو مشكور على ذلك؛ ننتقل الآن إلى قطاع آخر، قطاع الثقافة، والكلمة للسيد مصطفى جغدالي لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل.

السيد مصطفى جغدالي: السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

طبقا للأحكام المعمول بها في طرح الأسئلة الشفوية، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة، السيد وزير الثقافة، السؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير،

يعد مهرجان قلعة بني حماد من المهرجانات التي دأب قطاع الثقافة على تنظيمها خلال سنوات الثمانينيات، غير أن هذا المهرجان تم تجميده؛

سيدي الوزير، ما هي الأسباب التي تقف وراء تجميد هذا المهرجان الثقافي الهام؟ وماهي الإجراءات التي سيتم اتخاذها لإحيائه وإحياء بعض المشاريع المجمدة كمسرح الهواء الطلق (المسيلة)، وقصر الثقافة بالمسيلة وبوسعادة؟ وأين وصلت الدراسة الخاصة بالمناطق الأثرية للولاية؟

تقبلوا مني، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ والكلمة لمعالي وزير الثقافة.

السيد وزير الثقافة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس الجلسة في مجلس الأمة الموقر،

سيداتي الفضليات، سادتي الأفاضل أعضاء المجلس المحترمون،

أيها الحضور الكريم.

يتطرق سؤال السيد مصطفى جغدالي إلى قضية التنمية الثقافية بولاية المسيلة، وإلى موضوع إحياء مهرجان قلعة بني حماد، بصفة خاصة، ويكتسي كلا الانشغالين اهتماما ليس لدى مواطني الولاية فحسب، بل بالنسبة لنا جميعا، لاسيما وأنها ولاية تزخر بموروث ثقافي نادر ومتنوع وبطاقات إبداعية مميزة، تتطلع إلى الاستفادة من فضاءات ثقافية مناسبة تستجيب إلى متطلبات العمل الثقافي النوعي، وإن ما تحوز عليه ولاية المسيلة من تراث ثقافي مادي وغير مادي ثري ومتنوع وطاقات إبداعية موهوبة، يؤهلها بلا شك لأن تكون قطبا من الأقطاب الثقافية الهامة على الصعيد الوطني، وإذا كانت هذه الولاية قد استفادت من عديد المشاريع التنموية، فقد تمكنت بفضلها من تحريك المشهد الثقافي، على المستوى المحلي، وشخصيا أعتبرها اليوم في تقديري وفي تقييمي، واحدة من الولايات التي تتحرك بصفة إيجابية، إلا أن ذلك – بلا شك – يتطلب تظافر الجهود بين القطاعين العمومي والخاص، أقول دائما وهذه رؤيتي للمسألة الثقافية في بلادنا، وهو أننا يجب أن نسقط من أذهاننا أن الدولة وحدها هي التي تصنع الثقافة؛ الدولة تؤمن شروط العمل الثقافي، أما المجتمع فهو الذي يتحرك بالمبادرات الثقافية، وعلى القطاع الخاص أن ينخرط بصورة قوية في هذا المجال، سواء في تنشيط الحياة الثقافية أو في إنشاء المرافق الثقافية التي لها بعدها الاقتصادي، ولمَ لا وكما هو معمول به في عديد البلدان؟ أي علينا أن نعمل على ترقية الاستثمار في المنشآت والهياكل الثقافية، وفق المنظور الجديد للتنمية، الذي يثمن دور القطاع الخاص وبعده الاقتصادي في مواكبة الجهود التي تبذلها الدولة في هذا السياق.

لقد استفادت ولاية المسيلة في إطار البرنامجين الخماسيين 2005 ـ 2009 و 2010 ـ 2014 من تسجيل 63 عملية، منها 40 عملية تخص إنجاز وتجهيز مكتبات المطالعة العمومية، و11 عملية تخص ترميم وتثمين التراث الثقافي، و10 عمليات إنجاز وتهيئة وتجهيز لمرافق مخصصة للتنشيط الثقافي، وعمليتين في مجال التكوين الموسيقي؛ وإلى جانب تلك المرافق المنشأة حازت الولاية على عدد من المشاريع الأخرى الجاري إنجازها ومشاريع مسجلة، ولكن أنتم تدركون – سيدي عضو مجلس الأمة – أن الوضع الاقتصادي الحالي لا يتيح لنا إمكانية إنجاز كل المشاريع، فهي ـ يعني ـ مؤجلة إلى حين تحسن الوضع المالي؛ فردا على استفساركم – سيدي مصطفى جغدالي – بخصوص المشاريع الثلاثة، وهي مسرح الهواء الطلق، قصر الثقافة بالمسيلة بوسعادة، وترميم وتثمين التراث الثقافي بالولاية،أود الإفادة بما يأتي:

أولا: فيما يتعلق بإنجاز المشاريع الثلاثة المذكورة في السؤال، ألفت عنايتكم إلى أنه تم تأجيلها إلى تاريخ لاحق بسبب الظروف الاقتصادية كما قلت، وإن كانت باقية مسجلة ومازالت مسجلة في مدونة التجهيز القطاعي المركزية وغير المركزية، وأن إعادة بعثهما، خاصة فيما يتصل بالمشاريع التي ذكرتها لاحقا، يبقى واردا فور توفر الوسائل المعنية.

ثانيا: أما فيما يتعلق بالتراث الثقافي فيكتسي وجوب القيام بحفريات بعدة مناطق في الولاية أهمية بالغة ويتوقف إجراءها على ما تقره الهيئات العملية للمركز الوطني للبحث في الآثار، وأنا شخصيا أوجه دائما المركز والمعاهد المتخصصة في مجال التنقيب الأثري إلى ضرورة البحث في المواقع التي لم يسبق البحث فيها، لأننا نكتشف يوميا مواقع أثرية جديدة، وبعض المواقع نجدها في أماكن أصبحت الآن عرضة للعمران ولتشيد بعض المرافق، نحن لا نعيق مثل هذه الأشياء، ولكن علينا في البداية أن نعطي أولوية

لسبر ولمعرفة هذه المواقع وما تتوفر عليه ومن بينها ولاية المسيلة.

إذن، ما تقرره الهيئات العلمية للمركز الوطني للبحث الأثري، وللجامعة التي أصبحت شريكا ـ الآن ـ أساسيا فيما نقوم به، وتتشكل من فرق بحث معينة خصيصا وفق إشكاليات محددة.

أما فيما يخص ترميم قلعة بني حماد المسجلة ضمن قائمة التراث العالمي، فإذا كانت الدراسة المتعلقة بحماية وتثمين الموقع الأثري قد تمت، إلا أن أشغال الإنجاز أجلت إلى تاريخ لاحق، في سياق الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة الوضع الاقتصادي الراهن.

ثالثا: وفي الأخير وفيما يخص إعادة إحياء بعض الفعاليات الثقافية التي اعتادت ولاية المسيلة تنظيمها، نود الإشارة إلى أن الأيام الثقافية لقلعة بني حماد لم ترسم في شكل مهرجان، كانت فعالية بدأت في الثمانينيات وأنا أذكر أنني كنت آنذاك صحفيا وأقوم بتغطية هذا المهرجان الذي كان مبادرة محلية، لكنه أخذ في المداومة، لأنه أصبح يتم سنويا، لكن ليس مدونا ضمن مدونة المهرجانات الموجودة في وزارة الثقافة، لهذا نود الإشارة إلى أنها لم ترسم في شكل مهرجان ثقافي لعدم توفر مجمل الشروط، التي حددها المرسوم التنفيذي المتعلق بالمهرجانات عام 2005، على غرار توفر وسائل الإقامة، والنقل وتهيئة الموقع ـ وهذا الأهم ـ وفق الشروط الصارمة التي وضعتها منظمة اليونسكو، لاسيما بالنسبة للمواقع المصنفة ضمن قائمة التراث العالمي، لأننا إذا ما أثرنا أو غيرنا في الموقع فيمكن أن يعرضنا هذا إلى عملية سحب التصنيف، لهذا فإننا نود أن تتم تهيئة هذا ليكون موقع سياحي ولكن يمكن إقامة فعاليات ثقافية على هامشه، كما هو جار به العمل في تيمقاد وفي جميلة وفي بعض المواقع الأخرى التي تتطلب... هو التعريف في الحقيقة هذه المهرجانات هدفها إنعاش الحياة السياحية في هذا الموقع، ليس الموقع في حد ذاته، إذ يكون عنوان مهرجان ولكن مهرجان يكون يحمل اسم القلعة حتى يعطي دفعا للنشاط السياحي بهذه المنطقة ويبقى في الأخير أن وزارة الثقافة تواظب على دعم الفعاليات الثقافية الأخرى بالولاية على غرار دعمها للملتقى الوطني للتاريخ حول أعلام ولاية المسيلة، والذي يعتبر من أهم الفعاليات التي تسلط الضوء على أعلام هذه المنطقة، ومن مصلحيها ومن الرجال الذين تركوا بصمة في تاريخها، إذن هذا الذي يتم، ينظم دوريا ودعم المبادرات الهادفة للجمعيات الثقافية، ندعم بصورة مباشرة الجمعيات مثلا فيه جمعية تنظم سنويا الحنجرة الذهبية وهي فعالية فنية ناجحة جدا، إذن يتجه تركيزنا الآن نحو دعم هذه الفعاليات.

تلكم هي سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، بعض المعلومات التي أردت تقديمها للسيد المحترم مصطفى جغدالي، ردا على سؤاله الوجيه، شكرا لكم على الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ أسأل السيد مصطفى جغدالي إن كان يريد أخذ الكلمة للتعقيب عن السؤال؟

السيد مصطفى جغدالي: أولا، السيد الوزير نشكركم على الإجابة؛ ومهرجان قلعة بني حماد بدأ محليا كمهرجان للشعر الملحون سنة 1979، وانتقل إلى مهرجان وطني سنة 8719، يقام تحت إشراف البلدية والولاية وبرعاية وزارة الثقافة والسياحة، وسنة 1988 كمهرجان دولي كان يقام بالموازاة مع مهرجان تيمقاد، وكانت الفرق الأجنبية تزور الموقعين، تزور الجزائر في إطار تبادل ثقافي، وتزور المهرجانين على حد سواء في إطار تبادل ثقافي، نطلب السيد الوزير إعادة تفعيل المهرجان ويكون «مهرجان بني حماد»، ويقام بين مدينتين المسيلة، ومدينة بجاية.

سيدي الوزير، لما نتكلم عن الآثار، آثار قلعة بني حماد أو تيمقاد أو تيبازة أو جميلة أو مجسم الأمير عبد القادر بالعاصمة، أو متحف الآثار القديمة بالجزائر العاصمة، أو الآثار النحتية بمجلس الأمة، أو عين الفوارة أو أو أو ...إلخ، من الهياكل الأثرية بالجزائر، نسمع هذه الأيام جهات متطرفة تتكلم باسم الشعب الجزائري على أنها وصية عليه، كما فعلوا في العشرية السوداء، والآثار السلبية التي نتجت عن ذلك.

سيدي الوزير، نرفض النبش في التاريخ الجزائري الأثري، بإيجابياته وسلبياته، ونرفض المساومات السياسية بتراثنا الموروث، والسيد الوزير مسارك الثقافي والسياسي والثقة التي وضعها في شخصكم...

السيد رئيس الجلسة: ...رجاءً من زميلي جغدالي أن يكون تعقيبكم حول ما جاء في سؤالكم ورد الوزير، فنحترم تنظيم جلسات الأسئلة الشفوية، رجاءً!

السيد مصطفى جغدالي: شكرا.

السيد الوزير، مسارك الثقافي والسياسي والثقة التي وضعها في شخصكم سيدي رئيس الجمهورية، تتكلم عنك ولك دعمنا لخدمة الثقافة والحفاظ على التراث الثقافي والأثري للجزائر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ أسأل السيد معالي الوزير إن كان يريد أخذ الكلمة؟ تفضل سيدي.

السيد وزير الثقافة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي على تفضله بهذه الإضافة.

فيما يتعلق بقلعة بني حماد، هناك شقان في الاهتمام بهذه القلعة، هناك الشق المرتبط بالجانب العلمي والأكاديمي، وهذه ملتقيات تنظم ويمكننا أن نعيد إحياء مثل هذه الملتقيات، لتسليط المزيد من الضوء على هذا الموقع التاريخي الهام المصنف عالميا؛ أما فيما يتعلق بالجانب الفني فيمكننا أن نقترح على مديرية الثقافة بالولاية أن تضع لنا تصورا يمكن من خلاله إشعاع الحياة الثقافية في هذه المنطقة، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير، نبقى مع قطاع الثقافة؛ والكلمة للسيد عبد الحق قازي تاني، فليتفضل.

السيد عبد الحق قازي تاني: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس الجلسة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة، أسرة الإعلام.

قبل الشروع في طرح سؤالي على السيد الوزير، أستسمحك، سيدي نائب الرئيس ونحن على مشارف شهر التراث، أن أتقدم بالتحية إلى كل الساهرين على حماية وترقية التراث الوطني، وفي نفس الوقت أثني على السيد الوزير، على الموقف والجرأة التي عالج بها الطلب الرجعي المنادي بشجب عناصر الإبداع المتواجدة في تراثنا المتنوع..

السيد رئيس الجلسة: ...رجاءً زميلي بكل احترام، إحترام السؤال كما جاء.

السيد عبد الحق قازي تاني: ...لكننا في شهر التراث ولابد من الدفاع عن تراثنا الوطني، أقول على المحاولين استئصال موروثنا الثقافي الزاخر، ماديا كان أو لا مادي، بأن الجزائر من سطيف العالي إلى وهران الباهية إلى الطاسيلي الشامخ كلها صمود وتحدي لكل من يحاول العبث بتراثنا العميق، وأعود إلى السؤال الذي يصب هو أيضا في صميم المحافظة على تراثنا وتثمينه.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم16 ـ 12المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي الآتي نصه:

تزخر ولاية وهران بعدة معالم تاريخية – كما يعرفها الكل – نذكر منها: قصر الباي، مسجد الباشا، مسجد العلامة سيدي الهواري، حصن المرجاجو، الكنيسة سانتا كروز، حي الدرب، وجلها تقريبا تقع في المربع الأثري للمدينة العتيقة لسيدي الهواري، هذا الأخير الذي صنف بمرسوم تنفيذي ضمن التراث الوطني، وهذا بفضل الأمر الذي أسداه فخامة رئيس الجمهورية، عند زيارته لوهران في 2008، وخصصت له الدولة ترسانة قانونية هامة لحمايته وإعادة ترميمه وجعله مقصدا سياحيا بامتياز، تستفيد منه الولاية للترويج لها كقبلة سياحية، خاصة وأنها مقبلة على مواعيد دولية هامة أبرزها ألعاب البحر المتوسط في 2021، لكن الملاحظ – سيدي الوزير – هو الإهمال والتفريط في هذا المكسب الذي – وللأسف – يختفي ويتدهور في صمت باستمرار.

فهل هناك مخطط قريب المدى لحمايته؟ وما هي

الإجراءات المتخذة لتفعيل النشاطات الأنتربولوجية والثقافية والسياحية داخل هذا الفضاء النادر؟ شكرا لكم، ومعذرة سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحق قازي تاني؛ والكلمة للسيد معالي الوزير، فليتفضل.

السيد وزير الثقافة: شكرا سيدي الرئيس.

بداية، أشكر السيد عضو مجلس الأمة السيد عبد الحق قازي تاني على اهتمامه، ومن خلاله اهتمام سكان مدينة وهران بالمواقع الأثرية، والمعالم التاريخية، التي تزخر بها هذه المنطقة العريقة من التراب الوطني، والتي تكتسي أهمية تاريخية نادرة، وتشكل عاملا من شأنه المساهمة في ترقية السياحة الثقافية، إذا ما تم توظيفها بالكيفيات المطلوبة لاسيما من خلال تظافر جهود القطاعات المعنية والجماعات المحلية، وبالمناسبة فإننا سنعقد ندوة وطنية كبرى يوم 2 أفريل بالتنسيق بين قطاعي الثقافة والسياحة، يكون موضوعها الأساسي هو ترقية الثقافة السياحية، وترقية الثقافة السياحية معا، سيضم هذا العمل كل الخبراء والمختصين في هذا المجال في القطاعين، ونريد أن نضع ورقة طريق نستهدي بها في سبيل النهوض بهذا الجانب الهام والحيوي، ولقد استوقفنا اهتمامه بوهران من خلال سؤاله عن مدى وجود مخطط عمل ميداني لتفعيل البحوث الأنتربولوجية والأنشطة الثقافية والسياحية في تلك الفضاءات؛ أود في البداية الإشارة إلى أن المعالم التاريخية التي وردت في نص السؤال تقع في نطاق القطاع المحفوظ لمدينة سيدي الهواري العتيقة، هذا القطاع المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 15 جوان 2015، وهو ما يضفي عليها تلقائيا وبحكم القانون الحماية القانونية، التي تعادل التصنيف على كل الممتلكات الثقافية التي يحتويها هذا القطاع، كما تخضع من ثم إلى مخطط دائم للحماية والحفظ، والذي سيشرع في إعداده ثم تنفيذه فور استكمال المساعي التي تبذلها الوزارة بغرض رفع التجميد عن العملية المسجلة والمتضمنة إعداد المخطط الدائم للقطاع المحفوظ (سيدي الهواري)، العملية بدأت مع السيد الوزير عبد الغاني زعلان، لما كان واليا لوهران، والآن نستكمل العملية بالتنسيق مع الوالي الحالي، السيد مولود شريفي.

أولا: قصر الباي، يشكل قصر الباي أحد المعالم التاريخية المحمية بولاية وهران، ويضم هذا المعلم لوحده 31 موقعا أو معلما مصنفا على قائمة التراث الوطني، وإذا كان هذا المعلم التاريخي الذي يرمز لفترة الحكم العثماني فقد عرف بعض الترميمات في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لحمايته، وتطلب تسجيل عملية جديدة بغرض الترميم ومنح المشروع للطرف التركي باعتباره يملك ـ يعني ـ المهارة العالية والخبرة اللازمة في مثل هذا النوع من الترميمات التي تخص المعالم التي تعود إلى تلك الفترة، وهذه العملية تم تسجيلها في 2017 ، وإذا كان هذا المشروع قد تم تسجيله بعد أن التزم الطرف التركي بتمويله، كما هو مبين في الإتفاقية الثنائية التي تم إمضاؤها بهذا الخصوص بين مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية لولاية وهران بصفتها صاحبة المشروع، ومؤسسة تركية مختصة وهي شركة توسيال الجزائر، فإن الأشغال لم تنطلق بعد ونأمل في أن يلتزم كلا الطرفين بوعودهما في الإسراع في تجسيد هذا المشروع ميدانيا، ونحن نتابعه عن كثب على أن يكون هذا المشروع من المشاريع التي تم تناولها وتطرق لها رئيس جمهورية تركيا في زيارته الأخيرة إلى بلادنا.

ثانيا: مسجد الباشا؛ مثله مثل مسجد الباي، إلتزم الطرف التركي من خلال وكالة التنسيق تيكا، التي أشرفت على ترميم مسجد كتشاوة، وبتمويل منها فقد استكملت المؤسسة الدراسة، إنما طلب منها مؤخرا من قبل الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية (OGPC)، بصفته مساعدا لصاحب المشروع، طلب منه إنجاز تحاليل على ركائز البناية وعلى الأرضية للتأكد من صلابة المعلم قبل الشروع في الترميم، وهذه مسألة احتياطية ولها بعدها العالمي، ومن المرتقب أن تنطلق أشغال الترميم في منتصف السنة الجارية على أن يتم تسليم المعلم في أواخر2019 إن شاء الله.

ثالثا: مسجد العلامة سيدي الهواري؛ ويشكل مسجد العلامة سيدي الهواري أحد المعالم التاريخية المصنفة، فمثله مثل قصر الباي مشروع مسجل على المستوى المركزي، ويجمع بموجب اتفاقية بين مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية لولاية وهران بصفتها صاحبة المشروع، ومؤسسة تركية مختصة في هذا الجانب، وعلى خلاف

المشروع الأول فقد انتهت أشغال ترميم قاعة الصلاة ولم تتبق إلا أشغال تهيئة قاعة الوضوء والتهيئة الخارجية التي ستستكمل فور رفع التجميد الذي شمله في 2015.

رابعا: حصن مرجاجو أو حصن سانتا كروز، قد حظي هذا المعلم الذي يرمز إلى فترة التواجد الإسباني بتسجيل عملية الترميم في مدونة التجهيز منذ 2006، وعرف تقدما نسبيا في الأشغال، وبعد معاينة ميدانية من قبل خبراء القطاع الذين اكتشفوا أن المواد المستعملة في الترميم غير مطابقة، فتم فسخ العقد بعد سنة، أي في 2007، وسعت وزارة الثقافة إلى استكمال المشروع بفتح مناقصة وفق الأشكال والإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية، إلا أنها لم تتلق العروض من قبل المؤسسات، وهي تسعى حاليا – أي الوزارة – من أجل رفع الجميد عن هذا المشروع، لاسيما وأنه معلم يمثل واجهة سياحية بامتياز.

خامسا وأخيرا: كنيسة سيدة السلام، أو كنيسة سانتا كروز، وتشكل هذه أيضا معلما يعود للفترة الإستعمارية الفرنسية، وهو أحد المعالم المصنفة بمدينة وهران وتشرف عليه الجمعية الأسقفية الجزائرية، التي منحت مشروع ترميمه بإتفاق مع ولاية وهران وبمساهمة مالية نسبية من الولاية إلى إحدى المؤسسات بقصد ترميمه، ولقد عرفت وتيرة الأشغال تقدما معتبرا، إذ بلغت نسبة تفوق 80٪، وسيتم استلامه في المدى القريب.

إن كل هذه المعالم إلى جانب المواقع الأخرى بالولاية، تحظى باهتمام وزارة الثقافة والتي أدرجت بعضها ضمن مشاريع الترميم والتهيئة، أو ضمن مشاريع البحث الأثري، كما أننا نسعى إلى توظيفها لترقية السياحة الثقافية بالولاية باعتبارها تستقطب السياح الأجانب والسائح الجزائري، وفي نية وزارة الثقافة تثمين هذه المواقع والمعالم بالتنسيق مع قطاع السياحة والجماعات المحلية لجعلها واجهة سياحية بامتياز.

في الختام أضيف معلمين، لم يردا في السؤال، الأول يتعلق بحصون وهران، هناك عمل يتم بين وزارة الثقافة والجانب الإسباني، ولأول مرة بلد من الضفة الجنوبية لأوروبا وبلد من شمال إفريقيا يكون فيه اتفاق على تقديم قائمة واحدة للحصون الموجودة، هناك حصون وهران، وحصون في إسبانيا وهي أليكونت وقرطجنة، لتقديمها لليونيسكو للاعتراف بها كتراث ولتصنيفها كتراث عالمي، هذا الجانب الأول، والعمل ماشٍ.

الجانب الثاني، وهو الحصن المارينى الذي يقع في منطقة استراتيجية هامة، والذي يعود إلى أربعة أو خمسة قرون وهو مهدد بالانهيار، في حين وافقت الحكومة على تمويل عملية ترميمه، والأشغال جارية وتم وضع دفتر شروط لهذا، فبالتالي هذا يؤكد أن وهران تحظى باهتمام كبير في هذا المجال، شأنها شأن العديد من الولايات، شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ أسأل السيد عبد الحق قازي تاني إن كان يريد أخذ الكلمة؟

السيد عبد الحق قازي تاني: شكرا سيدي رئيس الجلسة، وأشكر السيد الوزير على كل هذه المعلومات التي قدمها، حول هذا الموضوع.

سيدي الوزير، أنت تعرف ويعرف الجميع أن وهران مدينة عصرية، لكن الذي لا يعرفه الكثير هو أنها مدينة تراث وتاريخ بامتياز، أعتقد أنه بالإضافة إلى ما قلتم، 75 هكتارا المدينة العتيقة لسيدي الهواري، وأكثر من 24 موقعا مصنفا، 75 مغارة تعود إلى ما قبل التاريخ، 6 مواقع رومانية وأهمها بورتيس منوس، والمهم أيضا في 40 هكتارا؛ وهران هي ضمن المدن الكبرى التي تعاقبت عليها كل الحضارات، الأمازيغية، الرومانية، الفينيقية، الفتوحات الإسلامية، البيزنطية، الوندال، إلى غيرها، أيضا من البرتغال والإسبان وغيرها من الحضارات.

سيدي الوزير، الوهرانيون يتذكرون مجيئ السيد فخامة الرئيس في 2008، والذي أعطى من بين 17 نقطة مهمة كانت في وهران، أمر بـ 1200 وحدة سكنية لسيدي الهواري البلونتار، لإزالة الصفيح عن تلك المنطقة، ومن بينها أيضا المبالغ المالية لترميمها، وكان قد أمر أيضا بتصنيف المدينة العتيقة كمعلم وطني، الوهرانيون يتذكرون هذه المسألة جيدا، فهذه الأهمية التي يحملها سيدي الهواري في وقع ونفس الوهرانيين هي بالدرجة الأولى والقصوى لأنها تبقى روح وهران، وسيدي الهواري هو روح المدينة، ومعالي السيد وزير النقل الذي كان واليا سابقا يعرف ذلك، نحن لا نشك على الإطلاق في مجهودكم الخاص والمجهود المحلي الذي قام به السيد الوالي السابق والسيد الوالي الحالي السيد مولود شريفي، لا نشك على

الإطلاق، هناك تهيئة كبيرة تقام، ولكن المسألة تفوق الشأن المحلي، وبالتالي فإن إدراجنا لهذا السؤال هو من باب إعطائها الأولوية بالنسبة لنا، خاصة وأن وهران مقبلة على حدث هام وهو 2021، ونتمنى لمن يأتي لزيارتها، ويزورها مثل كامل الدول، هناك – سيدي الوزير– من الدول التي استحيت المواقع الأثرية ووضعتها (VIRTUELLE) حتى يزورها الناس، وهي موجودة عندنا، حبذا لو تحظى بالرعاية السامية، ونحن نتساءل ما المانع مثلا من فتحها وترميمها، وحتى (Les visites nocturnes)؟ كما يحدث في بعض الدول تكون مقصدا للجميع، وما هو معروف الآن هو غياب لبعض الإشارات للمعالم الأثرية، غياب التبليغ عنها، غياب الترويج لها، وبالتالي فنحن نطلب منكم دعمها في الشأن المحلي، دعم أيضا المشرفين عليها، وهم في حدود السبعين، وهذا غير كاف، إعطاؤهم الإمكانيات اللازمة؛ وبالتالي فالمقصد من هذا هو النظر بعين كبيرة لولاية وهران، مع الشكر الجزيل للدولة الجزائرية على كل ما توليه لولاية وهران من اهتمام، لكنها في هذا المجال تريد أن تحظى بأكثر اهتمام وأنتم مشكورون على ذلك، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لزميلي عبد الحق قازي تاني؛ أسأل السيد الوزير لأخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد وزير الثقافة: طبعا الإضافات التي تفضل بها السيد عبد الحق في هذا الجانب مهمة، ولا يختلف اثنان في أنها حاضرة من حواضر التاريخ والحضارة في الجزائر، والاهتمام الذي تلقاه في كل المجالات حوّلها الآن إلى قطب هام، قطب ثقافي، قطب سياحي، قطب صناعي، كل هذه الأشياء، وهي مؤهلة لهذا لأنها تمتلك كل المؤهلات اللازمة في هذا.

الجانب الذي تفضلت به، وهو مسألة ترقية الجانب السياحي في هذا الجانب، نحن الآن لنا رؤية، بدأنا الآن ندرس تجارب عدد من الدول الشبيهة لنا في كيفية إدارتها لهذه المواقع في بعدها السياحي، دورنا نحن في الثقافة ينتهي حيث يبدأ دور السياحة، بمعنى أن دورنا هو الترميم، هو الحفظ، هو الصيانة وكل هذه الأشياء، لكن دورنا ليس القيام بعملية ترويج سياحي له بعده الاقتصادي والتجاري بهذا الجانب، هذا تقوم به مؤسسات متخصصة، لهذا بدأنا الآن نفكر في منح مثل هذه المواقع الأثرية خاصة إلى مؤسسات خاصة مؤهلة بدفتر شروط لتسييرها في بعدها السياحي والثقافي، وحينها نكون قد تخلصنا..... لأن بعض الناس يعتقدون أن وزارة الثقافة هي التي تقوم بهذا الدور، لا! هذه المواقع وهذه المتاحف أصبحت مادة جاهزة لأن تسوق ببعد اقتصادي بحت، نريد من هذا الموروث الثقافي الكبير، من آثار ومتاحف ومواقع أثيرة وتاريخية وطبيعية في بلادنا، يجب أن تتحول إلى مورد اقتصادي، لهذا قلت إننا يوم 2 أفريل، لدينا ندوة سنخرج فيها بتوصيات عملية، وسنعرضها على الحكومة، لأن هذه من شأنها أن تعطينا دفعا وأن تعيد ترتيب الأمور، كيف يكون هذا التفاعل بين قطاعين لخدمة الاقتصاد الوطني، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والنقل، والكلمة إلى السيد نور الدين بالأطرش، فليتفضل.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم الصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم.

السيد الرئيس المحترم،
معالي الوزراء المحترمون،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذن سؤالي موجه إليكم معالي وزير النقل والأشغال العمومية وفيه أقول:

لا أحد ينكر ما أنفق من أموال وما استثمر في مجال النقل العمومي، ولكن المتجول في البلاد يلحظ طوابير طويلة تنتظر مركبا يأوي بها إلى عمل أو إلى وجهة تريدها.

إن ما أنجز في مجال النقل أمر فيه نظر إذ لم تكن مدننا يوما ذات شوارع واسعة كي نحملها قسرا سكك الترامواي معتقدين أن ذلك من علامات الحضارة والتمدن.

في أغلب الأحوال ضاقت الشوارع وضاعت الأرصفة وتضررت متاجر وأزعجت أسرا، يمر الترامواي بالقرب من مضاجعها.

ليس شرطا أن نتخذ المدينة في الغرب نموذجا ومن كل مدن الغرب تأوي تراموي، وليس حكيما أن نتخذ قرارا مركزيا ينسحب على مدن في وطننا تختلف معطيات ومؤهلات، التنمية شأن محلي يأخذ في الحسبان واقع كل منطقة ومقدراتها وحاجاتها.

وحين آخذ مدينة مستغانم نموذجا أجد أنني حملنا المدينة الترامواي قسرا، أما كان أفيد وأبقى وأكثر إجابة للطلب أن نقيم سكة حديدية تمر عبر قرى ودواوير الولاية عبر الساحل، ثم اتجاه عمق المدينة ونقيم حلقة نقل كبيرة فعالة تنقل العمال والطلاب والعامة من وإلى المدينة؟

نعم مشروع ثقافي واقتصادي وحضاري، فإذا أقمنا مساحات تجارية كبرى خارج المدينة نكون قد منحنا سكان المدينة فرصة الخروج إلى البادية، وربما ارتأى معلم أن يصحب تلاميذه في عربة يحدثهم عن البيئة وعن جمال البلاد، هنا تكون السكة الحديدية عامل نهضة وحضارة ونمو خاصة في منطقة سياحية بامتياز.

إذن، سؤالي معالي الوزير: هل يمكن إنقاذ ما تبقى وإقامة سكة الحديد الإيجابية التي تربط بين المدينة والقرى وإجابة للطلب الحاد على النقل؟ شكرا على كرم إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ والكلمة الآن لمعالي الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

السادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تفضل السيد نور الدين بالأطرش بطرح انشغال متعلق بمدى جدوى تعميم الترامواي على المدن وإمكانية إقامة خط سكة حديدية يربط مدينة مستغانم، عوضا عن الترامواي بالقرى التابعة لها عبر الساحل.

بداية أستغل هذه الفرصة السانحة لأستعرض معكم تصور الحكومة فيما يتعلق باعتماد هذا النوع من وسائل النقل ببعض مدن البلاد، تنفيذا لما جاء في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بهذا الشأن وكذا المجهودات المبذولة في هذا المجال، لا يخفى على أحد أن العديد من مدننا أصبحت تعرف اليوم حالة من الاكتظاظ والازدحام المروري، بفعل تزايد عدد السكان وعدد المركبات المتنقلة عبر الطرقات، مما دفع ببلدنا خاصة حينما كان الوضع المالي جد مريح إلى تطوير وسائل النقل العمومية الجماعية بهدف نقل أكبر عدد ممكن من الركاب، في آن واحد على غرار الترامواي والميترو، مع مراعاة خصوصيات كل مدينة وكذا التكاليف المرتبطة بإنجاز كل نوع منها، وقد كان الحافز آنذاك أن ثبوت نجاعة هذه الوسيلة في الدول التي اعتمدتها وهو ما بدأنا نلمسه، كذلك في المدن الجزائرية التي تتوفر على هذه الوسائل، كالجزائر العاصمة، ووهران وقسنطينة وسيدي بلعباس، رغم حداثة التجربة، حيث سهلت بشكل كبير من قدرة المواطنين على التنقل داخل المدينة، كما مكنت الكثيرين منهم من الاستغناء نسبيا عن استعمال سياراتهم الخاصة، مما ساهم في التخفيف من الازدحام في هذه المدن، وعلى سبيل المثال ينقل ترامواي الجزائر العاصمة يوميا ما يقارب 70000 مستعمل، وقد بلغ عدد المستفيدين من خدماته خلال السنة الماضية 21 مليون مستعمل، أما بالنسبة لترامواي قسنطينة، فهو يقل يوميا أكثر من 26000 مستعمل، وقد سجل خلال سنة 2017 حركة تفوق 8 ملايين مستعمل، وأما في وهران في تنقل يوميا عبر الترامواي ما يربو عن 40000 مستعمل، وقد استفاد من خدمات هذه الوسيلة خلال السنة الماضية أكثر من 12 مليون مستعمل، وينطبق الأمر كذلك على ولاية سيدي بلعباس، التي دخل فيها الترامواي حيز الخدمة أواخر شهر جويلية من السنة المنصرمة، حيث يستعمله يوميا ما يقارب 40000 مواطن يوميا، أما بالنسبة إلى ترامواي ولاية ورقلة الذي دخل حيز الخدمة خلال الأيام القليلة الماضية فقد بلغ عدد مستعمليه ما معدله 12000 مواطن يوميا، وقد لقيت هذه الوسيلة الجديدة للنقل ترحابا كبيرا من طرف سكان هذه الولاية الجنوبية على غرار باقي ولايات الوطن المستفيدة من هذه الوسائل العصرية، وهذه الإحصائيات في تطور مستمر من سنة إلى أخرى، ما يدل على تكيف مواطنينا الكبير مع هذا النوع من الوسائل.

بعدما عرضته عليكم من أرقام، يتضح جليا أنه باستثناء الميترو لا توجد أية وسيلة نقل حضري أخرى غير الترامواي يمكنها أن تنقل مثل هذا العدد الكبير من المواطنين في آن واحد وفي فترة وجيزة داخل المدينة، وعلاوة على التقليل من الاكتظاظ انعكس تطوير هذه الوسائل الحديثة إيجابيا على الجانب البيئي، إذ إنها تسير باستعمال الطاقة الكهربائية وهي طاقة نظيفة وصديقة للبيئة.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الحضور الأفاضل،

بالفعل قد يكون لبعض المساعي أو المشاريع الهادفة لخدمة الصالح العام، سواء تعلق الأمر ببناء مرفق عمومي أو بشق طريق أو إنشاء وسائل نقل حديثة كالترامواي والميترو، آثار جانبية على بعض المواطنين، أثناء مرحلة الإنجاز خاصة، كملاك الأراضي، أو أصحاب المحلات التجارية، غير أن هذه الآثار الجانبية ومهما كان حجمها، تبقى بسيطة مقارنة بالفائدة المحصلة والآثار الإيجابية الناجمة عنها على كل الأصعدة، فضلا على أن الدستور، دستورنا الجزائري، لاسيما المادة 22 منه، والقوانين السارية المفعول، تضمن للمواطنين المتضررين كامل حقوقهم وذلك بتمكينهم من تعويض عادل ومنصف عما لحق بهم من ضرر، وعلى غرار ولايات الوطن استفادت ولاية مستغانم من مشاريع لتطوير قطاع النقل، بما في ذلك مشروع إنجاز ترامواي طرفي المدينة ببعضهما البعض، ويمكن مواطنيها وزوارها من التنقل بكل سهولة لقضاء مصالحهم وحاجاتهم اليومية، خاصة وأن خطه الممتد على طول 14.2 كلم يمر عبر أهم المرافق العمومية من مستشفيات وهياكل جامعية ومصالح إدارية أخرى من خلال 24 محطة توقف و 6نقاط اتصال، إضافة إلى ارتباطه بالقطارات والنقل البري، وستمكن هذه الوسيلة الجديدة حسب التقديرات من نقل أكثر من 3300 مستعمل كل ساعة، ولقد وقفت شخصيا خلال زيارتي الأخيرة لمستغانم، لإعادة بعث هذا المشروع الذي كان متوقفا، وقفت على مدى إلحاح وإصرار المواطنين على ضرورة إتمامه، وتطلعهم بلهفة كبيرة إلى موعد دخوله الخدمة.

السيدات والسادة الأفاضل، إن توجه الدولة نحو تطوير وسائل نقل حديثة داخل المدن يتزامن كذلك مع الجهود الرامية إلى تطوير وسيلة النقل عبر السكة الحديدية، لاسيما توسيع شبكة النقل عبر القطارات، وهو ما أكد عليه السيد عضو مجلس الأمة في هذا الإطار، مستغانم تتوفر على خط هام لنقل المسافرين بالسكة الحديدية يربط مركز المدينة ببلدية المحمدية بولاية معسكر على مسافة 45 كلم، مرورا ببلدية مزغران، حاسي معماش، وفرناكة، وقد بلغ عدد المتنقلين عبر هذا الخط ما يقارب 74000 مسافر سنة 2014، يضاف إلى هذا خط السكة الحديدية، الذي يربط ما بين وسط مدينة مستغانم بمينائها على مسافة 5 كلم، وهو مخصص لنقل البضائع، علاوة على ذلك استفادت مستغانم في السنوات الأخيرة من عديد المشاريع في هذا المجال، البعض منها قيد الإنجاز، فيما توجد مشاريع أخرى في مرحلة الدراسة أذكر منها خاصة ما بين مستغانم وحاسي مفسوخ بولاية وهران على مسافة 56 كلم، وكذلك ما بين مستغانم والمنطقة الصناعية ببطيوة، وهران، وكذلك بين ولايتي مستغانم وغليزان الخط الممتد على مسافة 55 كلم.

آمل أنكم قد وجدتم – السيد عضو مجلس الأمة – فيما عرضته عليكم إجابة لانشغالكم، أشكر كم مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل زميلي نور الدين بالأطرش إن كان يريد أخذ الكلمة؟

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس، الشكر موصول لكم أيضا معالي الوزير، على ما تفضلتم به، رحت أستحضر قبل قليل كلمات تداولت ـ أقول ـ على لسان وزير الثقافة، حين قال قبل قليل في السؤال الشفوي الذي طرح عليه، إستراتيجية ترقية السياحة الثقافية، فرأيت بأن سؤالي تقاطع مع هذه الكلمات التي تداولت على لسانكم معالي الوزير، وحين أسقطتم مدينة مستغانم كنموذج، وبدأت سؤالي ـ أيضا ـ الشفوي بألا أحد ينكر ما أنفق في هذا المجال، وأنا أيضا ـ حتى لا أكون جاحدا ـ لا أنكر ما أنجزتموه، معالي الوزير في ولاية وهران، وما تقومون به حاليا جميل جدا أن نختصر الزمن، جميل جدا أيضا أن نمتطي عربة مثل الترامواي، والأجمل من كل هذا وذاك أن نتمتع بمشهد ربما يزيد المدينة حلة أخرى، ولكن لا جميل ولا أجمل حين يتعرض المواطن لغبن جراء عدم إنجاز المشروع في وقته المحدد، فعلا معالي الوزير، نزلتم إلى ولاية مستغانم وأعطيتم أوامر بإعادة بعث مشروع الترامواي

الذي كان متوقفا، فلا أريد أن أملي عليكم أفكاري ولا تصوري، وربما إنجازاتكم في الميدان أكبر من كلامي، غير أنني أرى كمواطن قبل أن أتبوأ هذا المقعد كعضو في مجلس الأمة، كسائر المواطنين، أرى بأن الترامواي، خاصة في الجهة التي يعرفها مواطنو ولاية مستغانم بايموت، ذلك المشهد الرائع الذي ـ حتى لا أستعمل مصطلح أفسد ـ وإنما اندثر بفعل الترامواي، مشهد مسترسل وممتد من العهد العثماني، بنايات رائعة، أنا كنت ضد أن يمر الترامواي في ذلك المكان، وكل المواطنين حتى الإداريين يشاطرون هذا الكلام، أيضا مدينة تيجديت العريقة، أنا لما طرحت سؤالي، لماذا لا نعيد بعث السكة الحديدية؟ ليس خارج الولاية، إنما في المدن والدواوير والقرى التي تربط الولاية حتى نعكس الآية، النزوح الريفي إلى نزوح المدينة نحو الريف، حتى يتمتع السياح، وتعلمون بأن مدينة مستغانم تستقطب أكبر عدد من السياح في الجزائر والأرقام تدل على ذلك، وبالتالي أقول لماذا لا نبعث سكة حديدية تمر عبر القرى حتى يتمتعون بتلك المشاهد الخلابة التي تزخر بها ولاية مستغانم؟ الموضوع ربما يطول، أستسمحكم السيد الرئيس، إذن هذا هو سؤالي الذي كان يصب في إمكانية بعث سكة حديدية في القرى المجاورة لولاية مستغانم، وشكرا على كرم إصغائكم معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ أسأل السيد الوزير إن كان يريد أخذ الكلمة؟

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا مرة أخرى للسيد العضو لاهتمامه وإلحاحه على الآثار الإيجابية على خطوط السكة الحديدية، ورُؤيتك خاصة في إمكانية مشاهدة هذه الخطوط وهي تنتشر عبر الأرياف، حتى تثبت المواطنين وإلى غير ذلك، هي استثمارات كبيرة لخطوط السكة الحديدية، إستثمارات فيها الإشارة فيها الاتصال فيها الأنفاق، ربما يأتي اليوم الذي نرى فيه الصورة التي نأملها جميعا، ولكن إلى حد اليوم فاهتمام الحكومة هو ربط الأقطاب الكبرى ومناطق الهضاب العليا، وهذا هو الاهتمام بصفة عامة، وأنا أتذكر سكان وهران في بداية الشروع في إنجاز الترامواي وسكان قسنطينة، أثناء الانطلاقة الأولى، أذكر جيدا انشغالات التجار وبعض الفئات من المواطنين في نفس الانشغال الذي طرحته اليوم، ولكن بعد أن تم استلامه ودخوله الخدمة والآثار الإيجابية التي ترتبت عنه، لأن الترامواي كلما داخل منطقة جلب معه التهيئة، أينما يمر تكون هناك تهيئة بصفة عامة، من إضاءة وأرضية.. لو يكون هناك سبر آراء في وهران أو قسنطينة، فسترون تعلق المواطنين بهذه الوسيلة التي التمسوا فيها دعما للبنية العمرانية للمدينة، ترامواي وهران يعمل حتى 11:30 ليلا، مكتظا بكامله، ومحلات شارع العربي بن مهيدي وطريق مستغانم، ونهج ماطا والتي كان السكان يشتكون منها، فاليوم أصبحوا أكثر تعلقا بهذه الوسيلة التي أحبتها العائلات وإلى غير ذلك، وأنا أعتقد تمام الاعتقاد أنه حينما يكتمل ترامواي مستغانم، في حلته الباهية، فمستغانم جميلة، ويزيدها أكثر بهاء وجمالا، وإن شاء الله نغير رأينا، فهو مكسب كبير لهذه المدينة، شكرا لكم سيدي العضو على طرحكم السؤال.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في نفس القطاع، والكلمة للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيد وزير الأشغال العمومية والنقل،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل، يسعدني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

وصل حجم ما أنفقته الجزائر على تحديث شبكة السكك الحديدية إلى 30 مليار دولار، وهي أموال رصدت لربط جهات الجزائر الأربع، مع التركيز على خطوط المدن الساحلية وولايات الهضاب إلى جانب كهربة خطوط السكة الحديدية وازدواجيتها واستحداث آليات وأنظمة تأمين الشبكة، بهدف الوصول إلى 10500 كلم من خطوط السكة الحديدية، وأمام هذا الجهد والاستثمار الكبيرين في

القطاع، إلا أن الجزائر تضيع ما لا يقل عن 1100 كلم من خطوط السكك الحديدية والهياكل المرتبطة بها، والتي تم إنجازها خلال الفترة الاستعمارية وتلك التي أنجزت خلال ستينيات القرن الماضي، ويتعلق الأمر بخطوط كانت تربط العديد من مناطق الوطن مثل الخطوط الرابطة بين مغنية والغزوات، وبني صاف بعين تموشنت، وعنابة بتبسة، والبليدة بالجلفة، وغيرها، وقد جرى تبرير التخلي عن استغلال هذه الشبكات، بإفرازات التوتر الأمني الذي عاشته الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، واستهدف القطاع بنحو 512 عملية تخريب.

ولكن بعد تحسن الوضع الأمني بالبلاد، ورغم القيمة الاقتصادية والمالية لهذه الخطوط والهياكل التابعة لها، وقابلية بعضها للاسترجاع والاستغلال، إلا أنها بقيت عرضة للنهب والإهمال.

السيد الوزير،

لماذا لا يتم التفكير في استغلال هذه الشبكة التي تبلغ قيمتها الملايير، وهي ذات مردود اقتصادي واجتماعي أكيد؟

وما هي الإجراءات التي يمكن لمصالحكم الوزارية اتخذها لتثمين هذه الشبكة وإعادة إدخالها حيز الخدمة واستغلالها من جديد؟

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ والكلمة لمعالي السيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

السيد الوزير،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم مجددا.

لقد تفضل السيد بلقاسم قارة بطرح انشغال متعلق بإمكانية استغلال الشبكة القديمة، بخطوط السكك الحديدية الموروثة عن الإستعمار وتلك المنجزة خلال الستينيات، والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتثمين هذه الخطوط وإدخالها حيز الخدمة من جديد؛ في هذا الصدد يشرفني التذكير بأن بلدنا قد سجل في السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في مجال النقل بالسكك الحديدية، بفضل المشروع الاستثماري الضخم، الذي أطلقه فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في هذا المجال، وذلك قصد إنجاز خطوط جديدة وتحديث الشبكة الحالية للسكك الحديدية، لتصل حاليا إلى 4000 كلم، دون احتساب 2300 كلم قيد الإنجاز، تصبح 6300 كلم، تربط هذه الشبكة أقصى شرق البلاد بغربها حيث تمتد من آخر نقطة بالشرق الجزائري بولاية سوق أهراس بلدية سيدي الهميسي بالتحديد، أو مكان سيدي الهميسي بالتحديد على الحدود الجزائرية التونسية، مرورا بالخط الشمالي عبر عنابة، لتصل إلى غاية محطة العقيد عباس بمغنية، على حدودنا الغربية، كما تصل هذه الشبكة بين أقصى الجنوب الشرقي والغربي للوطن، وينتظر أن تتوسع هذه الشبكة أكثر، عقب استكمال مختلف المشاريع الجاري إنجازها حاليا والمتوقع استلامها خلال السنة المقبلة، لتصل إلى ما يربو عن 6300 كلم كما أسلفت، بغية تحقيق هذه الأهداف أطلق القطاع 44 مشروعا هي الآن قيد الإنجاز، لشق خطوط جديدة تمتد على مسافة 2320 كلم في نفس الوقت، ثم إطلاق الدراسات الخاصة بإنجاز مشاريع أخرى تمتد على مسافة 106 كلم، 10630 كلم تخص في مجملها إنشاء خطوط جديدة، تحديث الإشارات، ووسائل الإتصال، والطاقة وكذا إنشاء خطوط مكهربة، يضاف إلى هذا الإنجاز 49 نفقا على مسافة 57 كلم، وكذا 222 جسرا على مسافة 62 كلم؛ وتسعى الدولة من خلال كل هذا إلى فك العزلة عن مناطق الوطن وتفعيل الحركة الاقتصادية وتسهيل حركة المواطنين، الهدف المرسوم آفاق 2021 هو الوصول إلى 17000000 طن كنقل في السنة وإلى 60000000 مسافر، يضاف إلى هذا توفير قطارات خاصة ومنتظمة لنقل مختلف البضائع، من مواد طاقوية، حبوب، حاويات، ومواد منجمية وغيرها، مع العمل على ربط معظم الموانئ البحرية بالموانئ الجافة الموجود بمختلف المناطق الصناعية الوطن، أما فيما يتعلق بما أشرتم إليه في سؤالكم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بخصوص إمكانية تثمين شبكة النقل بالسكة الحديدية القديمة المنجزة خلال الحقبة

الاستعمارية، فإن هذه الأخيرة تتشكل من خطوط ضيقة، ما تسمى (voie étroite) لا تتلاءم مع العربات المستعملة حاليا، كما أن عملية صيانتها تتطلب مبالغ جد باهظة، علاوة على أن الوسائل والعتاد اللازمين لاستغلال هذا النوع من خطوط السكة الحديدية وصيانتها لم يعد متوفرا بحظيرة الشركة الوطنية للسكك الحديدية، وكل القطارات التي نقتنيها من نقل للمسافرين أو نقل للبضائع، أو نقل للمناجم كالفوسفات والحديد وكل العربات التي نحن بصدد رد الإعتبار لها ـ القديمة ـ عصرنتها، كلها لا تتلاءم مع هذه الخطوط الضيقة، وقد ذكرتم في صلب سؤالكم بعض المناطق التي كانت تعرف حركة على مسارها ـ في الحقيقية ـ ثم توقف، خاصة خط عنابة – تبسة وبعض الخطوط الأخرى، هذه الخطوط هي قيد الدراسة، حتى يعاد تشغيلها، لأنها عرفت توقفا في كثير من المناطق، بفعل الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد، ولكن في إطار إعادة دعم هذا القطاع حتى نصل إلى الأهداف التي ذكرتها وهي 17000000 طن لنقل البضائع، و60000000 مسافر.

كل هذه الانشغالات التي طرحمتوها سيتم التكفل بها في هذا الإطار، آمل أنكم قد وجدتم فيما عرضناه عليكم إجابة على انشغالاتكم، وأشكركم مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ أسأل السيد بلقاسم قارة إن كان يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي رئيس الجلسة، وأشكر أيضا معالي الوزير لما تفضل به من توضيحات ومعطيات تتعلق بموضوع السؤال، وحقيقة الهدف من السؤال هو لفت الإنتباه لحالة الإهمال التي تعرفها المنشآت الفنية، والهياكل غير المستعملة لشبكات خطوط تفوق 1000 كلم، ومحطات يتجاوز مساحة بعضها 10 هكتارات، ومجموعات الأنفاق والجسور التي تشكل ثروة وقاعدة ذات مردود عالي، لم يتم استغلالها وإعادة تثمينها، هذه الهياكل والمنشآت الفنية أصبحت تشكل تهديدا لسلامة المواطنين، نظرا لعدم صيانتها لفترة تجاوزت 30 سنة، وتحديدا لبعض الجسور التي تعبر فوق الطرقات، أو تلك التي أصبحت تتواجد ضمن المحيط الحضاري بفعل التوسع العمراني، وكمثال على ذلك، الجسر الذي يعبر فوق الطريق الوطني رقم 01 عند النقطة الكيلومترية (61)، الأمر الذي يتطلب التدخل لتجنب وقوع كوارث لا قدر الله، كالتي حدثت مؤخرا على مستوى خميس الخشنة، خلال هذا الأسبوع بفعل سقوط ممر الراجلين، أما بالنسبة لشبكة السكك الحديدية غير المستعملة فقد بلغني أنه في بعض الحالات تعرضها للنهب، والسرقة، وأصبحت تباع كخردة؛ وإننا نتمنى لو يتم العمل على إعادة استغلال بعض الخطوط القديمة في نقل البضائع عبر القطارات على غرار الخط الرابط بين البليدة، المدية، الجلفة، على سبيل المثال، وهذا بحالة عدم جاهزيتها لإعادة استغلالها في نقل المسافرين، أكرر شكري لمعالي الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ أسأل السيد الوزير إن كان يريد أخذ الكلمة؟ تفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا للسيد العضو المحترم، في الحقيقة حتى ولو كان هذا انشغالا آخر يتناول محورا آخر، ولكن لا بأس من التعقيب على انشغال السيد العضو، وأقول إنه بالفعل الشبكة تتطلب التكفل، من بين النقاط التي أثرتموها التي تشكل خطورة، لكن مؤخرا قمنا بإحصاء 78 نقطة تشكل خطرا، بناء على تقارير مصالح الأمن، وبناء على المعاينات الميدانية، هذه النقاط (78) تشكل خطرا على القطارات، تشكل خطرا على الإنسان، تشكل خطرا على الحيوان، تقلل من مدة سفر القطار، لأن القطار مجبر على أن يقلل من سرعته حينما يصل إلى تلك النقطة غير المحروسة، التي وقعت فيها مشاكل من إتلاف للعتاد وإلى غير ذلك؛ إذن تم إحصاء 78 نقطة مؤخرا، وتم التكفل بإنجاز ممرات علوية – جسور – (Des passages supérieurs sur voies ferrées)، فوق هذه النقاط التي تم إحصاؤها والتي تتطلب تدخلا سريعا وفوريا، تدخلنا على مستوى 34 نقطة حيث تم تنصيب ورشات المؤسسات، ثم نتكفل وفقا لإمكانياتنا المالية لما تبقى من نقاط أخرى، ولكن أريد أن أطمئن السيد العضو أن شبكة النقل بالسكة الحديدية ستعرف تكفلا، لماذا؟ لأن فخامة رئيس الجمهورية كان قد خصص غلافا ماليا في إطار مجلس مساهمات الدولة، فيه 127 مليار دينار جزائري، كان هذا في الشطر الأول والشطر

الثاني فيه 58 مليار دينار، تم تحريره منذ 3 أو 4 أشهر، فيه برنامج طموح يمشي بالتوازن، مد الشبكة على مستوى الهضاب العليا خاصة، وربط الكثير من المدن على مستوى الهضاب، وكذلك اقتناء قاطرات جديدة، وعدم الاعتماد فقط على الاقتناء الجديد، ولكن ترميم الشيء القديم حتى لا يتلف ويذهب هكذا، وترميمه على مستوى (les Ateliers) ورشات سيدي بلعباس، 220 عربة جديدة يتم ترميمها ورد الإعتبار لها، وبدأت العربات الأولى توضع في الخدمة على خط وهران – بشار، وكذلك خط وهران – الجزائر، وتخرج تباعا وتوضع على مستوى هذه الخطوط، ثم اقتناء قاطرات جديدة؛ إذن ترون هذا البرنامج الطموح ـ إن شاء الله ـ حتى نسعى إلى تخفيف العبء عن طرقاتنا لأن السكة الحديدية لابد أن تلعب دورها لكي نخفف المشكل ونخفف اهتراء طرقاتنا، لأنها متحملة أكثر من طاقتها، شكرا لكم مجددا، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة، وإلى الإجابات عليها، أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، شكرا للجميع؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة منتصف النهار
والدقيقة الثلاثين

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 13 شعبان 1439
الموافق 29 أفريل 2018

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587